الفصل السادس

حكومة الدكتور فكينى .. وتَواصُل الصراع الداخلي

مباحث الفصل الســـادس

حكومة فكينى .. وتَواصُل الصراع الداخلي

* وضع وليّ العهد وعلاقاته
* وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته
* مطالب القوى الوطنية
* نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية
* الإعلام في ظلّ الشويرف
* الأوضاع داخل صفوف الجيش
* وضع الحركة العمالية
* تحرّكات جهوية وقبلية
* تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية
* صورة جديدة من الصراع
* محاولة اغتيال مزعومة

الفصل السادس
حكومة فكيني .. وتـَواصُل الصراع الداخلي
وضع وليّ العهد وعلاقاته

شهدت حقبة وزارة الدكتور فكيني نشاطاً غير معتاد لوليّ العهد الأمير الحسن الرضا على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أمّا على **الصعيد الداخلي** فقد تولّى الأمير اختصاصات نائب الملك أثناء غياب الملك إدريس في اليونان خلال الفترة من ١٩٦٣/٦/١٢ إلى ١٩٦٣/٧/٢٨ كما واصل القيام بمهام الملك الروتينية حتى بعد عودة الملك بعدّة أسابيع، وقام في ١٩٦٣/١٢/٧ أيضاً نيابة عن الملك بافتتاح الدورة البرلمانية الخامسة في مدينة البيضاء.

أمّا على صعيد **العلاقات الخارجية**؛ ففضلاً عن لقاءات الأمير المتكرّرة بسفراء الدول الأجنبية في ليبيا وبخاصّة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، واستقباله لعدد من الشخصيات الأجنبية التي زارت البلاد خلال هذه الفترة، فقد ترأسّ الأمير الوفد الليبي الذي شارك في المؤتمر الأول **لمنظمة الوحدة الإفريقية** في أديس أبابا والذي تمّ خلاله التوقيع على ميثاق المنظمة في ١٩٦٣/٥/٢٦. كما ترأسّ الأمير في ١٩٦٣/١٢/١٢ الوفد الليبي الذي شارك في احتفالات الجمهورية التونسية بجلاء القوات الفرنسية عن قاعدة " **بنزرت** " .

ورغم هذا النشاط الملحوظ لوليّ العهد إلا أنه يمكن القول بأن **وضعه العام**، سواء من الناحية الفعلية أو من وجهة نظر الليبيّين والمراقبين الأجانب، ظلّ أسير المحدّدات المعروفة خلال الحقبة السابقة والمتمثلة في:

- ضعف شخصية الأمير وفتور همّته وميله إلى العزلة والتقوقع.
- عدم ثقة الملك في قدراته.
- محاربة ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وزمرته له بشكل علني وخفي معاً.[1]

وقد أضيف إلى هذه العوامل عامل آخر تمثّل في وجود **تفور** في العلاقة بينه **وبين رئيس الوزراء فكيني** لعلّه يرجع في جزء كبير منه إلى تأثير رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد على الأمير. ولم يغيّر من حظوظ الأمير ما تردّد حول تبدّل موقف **مصر** تجاهه وأنها أصبحت تراهن عليه وعلى خلافته للملك.

---

١ راجع فصل " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب، ومبحث " وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته " بهذا الفصل.

حضور قمّة الوحدة الإفريقية [٢]

سافر الأمير الحسن الرضا يوم ١٩٦٣/٥/٢٢ على رأس وفد المملكة للمشاركة في أعمال القمّة الأولى **لمنظمة الوحدة الإفريقية** التي انعقدت في أديس أبابا في أواخر ذلك الشهر وتمّ خلالها إبرام ميثاق المنظمة الوليدة [٣] في ١٩٦٣/٥/٢٦. وتفيد تقارير البعثات الدبلوماسية في ليبيا أن مشاركة وليّ العهد في تلك المناسبة لم تكن متوقعة حيث كان ينتظر أن يقوم رئيس الوزراء الدكتور فكيني بترؤس الوفد الليبي إلى المنظمة.

وقد وردت إشارات عدّة لهذا الموضوع في تقارير البعثات الدبلوماسية في ليبيا، من ذلك ما ورد في تقرير [٤] بعثت به السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٦ عن استقبال وليّ العهد بالقصر الملكي في طرابلس يوم ١٩٦٣/٥/١٤ للجنرال الأمريكي مونتجمري Lt. General R. M. Montgomery نائب القائد العام لسلاح الجو الأمريكي (وكان بصحبته قائد قاعدة ويلس الجوية الكولونيل دريجن Col. I. H. Dregen وويليام وايت William L. Wight Jr. الموظف الرئيسي بالسفارة الأمريكية وباولوتزي G. J. Paolozzi السكرتير السياسي بالسفارة) حيث جاء فيه:

" لقد ظهر **وليّ العهد** مرتاحاً وسعيداً. وبعد تبادل كلمات المجاملة بدا الأمير حريصاً على توضيح وجهات نظره حول العلاقات الليبية الأمريكية، ورحلته التي قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الخريف الماضي (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢)، ورحلته القادمة إلى أديس أبابا على رأس الوفد الليبي المشارك في القمّة الإفريقية ... " .

كما جاء في التقرير:

" وقد انتهز المستر **وايت** الفرصة فعبّر لوليّ العهد عن سعادة الحكومة الأمريكية بقرار الملك بإرساله على رأس الوفد الليبي إلى أديس أبابا ... كما عبّر المستر وايت بأنه سيكون سعيداً بإبلاغ السفارة الأمريكية في العاصمة الإثيوبية عن موعد وصول الأمير إليها، وأن تلك السفارة سوف تكون ممتنة في تقديم أيّة مساعدة يحتاجها الأمير أثناء وجوده بأديس أبابا. "

---

٢ راجع ما ورد بمبحث " العلاقات مع أفريقيا " بالفصل التالي " حكومة فكيني .. ملامح سياسة خارجية جديدة " .

٣ وافقت ليبيا على ميثاق المنظمة بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٣، الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩.

٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري A – 376 بالملف POL. 15 – 1 Libya.

وأضاف التقرير:

" وبدا واضحاً أن **الأمير** كان سعيداً بإثارة موضوع أديس أبابا، وأشار إلى أن ليبيا باعتبارها إحدى الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال سعيدة بالمشاركة في أعمال المؤتمر، وأن اهتمامها خلاله لن ينحصر بالقضايا التي تخصّ ليبيا فقط، ولكن سوف يمتدّ ليتناول كافة القضايا التي ستساعد عموم القارّة وتأسيس مجموعة يكون همّها المركزي سلام العالم. "

" واستطرد **الأمير** قائلاً إن السلام هو ما تحتاجه الشعوب جميعها ولابدّ أن يتحقق لها، وأن هذا ما ترغب به أيضاً كافة الدول الحديثة الاستقلال التي تخشى من نتائج الحروب النووية. وأكّد الأمير على ضرورة أن تسعى الكتلتان الغربية والشرقية إلى بذل كلّ جهد من أجل تجنّب حرب نووية. وأضاف بأنه ينبغي على أمريكا أن تواصل، كما في الماضي، دورها في تهدئة الاضطرابات في البقع الساخنة كلما حدثت. كما أضاف بأن العلاقات بين الشرق والغرب تبدو في حالة إثارة وهي من ثمّ خطيرة. "

" وشكر **الأمير** المستر وايت بعد ذلك على عرض المساعدة من قبل السفارة الأمريكية في أديس أبابا. وعلى الرغم من أنه لا يتوقع أن يطرأ ما يستدعي طلب المساعدة، إلا أنه أكّد بأنه سيقوم بزيارة السفارة الأمريكية في العاصمة الإثيوبية إذا ما استدعت الظروف ذلك. "

الإشارة الثانية لهذا الموضوع وردت على لسان **الطاهر العقبي** (رئيس المجلس التشريعي لولاية طرابلس حتى فبراير/ شباط ١٩٦٣ والمعروف بأنه أحد أهمّ أنصار وليّ العهد) خلال لقائه بغابرييل جي **باولوتزي** Gabriel J. Paolozzi (السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية) في بيت الأخير يوم ١٩٦٣/٥/٢٨ [٥]:

" ذكر العقبي أنه سوف يلتقي خلال بضعة أيام بالأمير، وسيعرف منه مع من كانت اتصالاته على هامش مؤتمر القمّة الإفريقي بأديس أبابا. وأشار العقبي إلى أنه سمع بأن وليّ العهد لم يلتق بعبد الناصر على انفراد، وأنه ربّما أمضى بعض الوقت مع بن بيللا وبورقيبة. "

وردّاً على ملاحظة أبداها الدبلوماسي الأمريكي باولوتزي حول ما كان يتوقعه المراقبون بأن فكيني هو الذي كان سيرأس وفد ليبيا إلى المؤتمر، قال العقبي:

" إن شخصية صديقة ومقرّبة من الملك نصحته بأن الوقت قد حان كي يتيح الفرص أمام وليّ العهد للسفر ومقابلة الناس وإكتساب الخبرة والثقة بنفسه. وقد طلب الملك إثر ذلك من رئيس الوزراء فكيني أن يرسل وليّ العهد لتمثيل ليبيا في المؤتمر الإفريقي. "

---

٥ وردت الإشارة بالتقرير الذي بعث به باولوتزي بتاريخ ١٩٦٣/٦/٦، ذي الرقم الإشاري A – 409 بالملف POL. 2 – Libya.

وقد علّق الدبلوماسي الأمريكي باولوتزي على كلام العقبي بقوله إن عدداً من الدبلوماسيين الأجانب أخبروه بأن الملك اختار على ما يبدو إرسال وليّ العهد على رأس ذلك الوفد لإظهار أنه (أي الملك) **ليس على وفاق مع رئيس وزرائه حول تحركاته على صعيد السياسة الخارجية.**

رؤية لسكرايفنر

قام رونالد سكرايفنر R. S. Scrivener رئيس إدارة شمال وشرق أفريقيا بوزارة الخارجية البريطانية بزيارة لليبيا امتدّت من ٢٤ إلى ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٦٣ وعاد منها بانطباعات وقناعات عبّر عنها في عدد من التقارير التي أعدّها بهذا الخصوص، وكان بعضها يتعلّق بشخصية وليّ العهد ووضعه [٦] ..

ويوضح تقرير [٧] بعث به **جوزيف جي. واغنر** Joseph J. Wagner السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية بلندن أن سكرايفنر فاتح، بصدد الانطباعات والقناعات التي عاد بها من ليبيا، أحد دبلوماسيّ السفارة الذي التقى به يوم ١٩٦٣/٧/٢٤، حيث جاء بهذا التقرير:

" لقد أوضح سكرايفنر أنه غادر ليبيا مقتنعاً تمام الاقتناع بعدم جدوى محاولة العمل من خلال السياسيين المسيطرين على الساحة في ليبيا [٨] أو محاولة التأثير فيهم، إلى جانب **قناعته بوجود ضرورة قصوى لتقديم الدعم الكامل لوليّ العهد.**"

" وفيما يتعلق بوليّ العهد علّق سكرايفنر بأنه قد يكون للأمير عيوبه ولكنه لم يجده عديم التأثير بالكامل أو ضعيفاً كما يجرى تصويره بصفة عامّة. "

" وفضلاً عن ذلك، فقد عاد سكرايفنر من ليبيا يحدوه الشعور بأن عملية خلافة وليّ العهد للملك تبدو إلى حدّ معقول مؤكّدة. "

" الملاحظة الرئيسية الثانية التي عاد بها سكرايفنر تتعلّق بضرورة أن يتمّ على وجه السرعة استئناف استمرار العلاقة الحميمة التي كانت قائمة بين بريطانيا والملك. "

" وأوضح سكرايفنر أنه قام منذ عودته من رحلته بإعداد **ورقة** أوصى فيها بضرورة أن تأخذ السياسة البريطانية (تجاه ليبيا) الملاحظتين السابقتين بعين الاعتبار، وأن هذه الورقة يتمّ الآن تدارسها على مستوى الإدارات المختصّة في الحكومة البريطانية وسوف تجري دراستها بعد الموافقة عليها مع الجانب الأمريكي في إطار (خطة الطوارئ). "

---

٦ كان الملك إدريس في تلك الأثناء برحلة استشفاء في اليونان. وقد قابل سكرايفنر خلال زيارته لليبيا كلا من وليّ العهد ورئيس الوزراء فكيني وعدداً من كبار المسؤولين الليبيّين.

٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري 209 – A ومؤرّخ في ١٩٦٣/٧/٢٥ بالملف POL. 1 – Libya.

٨ لعلّه يقصد رئيس الوزراء فكيني والبوصيري الشلحي.

موقف مصر تجاه الأمير

عُرف عن مصر الناصرية علاقتها الوطيدة بناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** وعدد من أنصاره المعروفين، كعبد الله عابد ومصطفى بن حليم وسيف النصر عبد الجليل، فضلاً عن علاقتها الوطيدة الأخرى بعدد من الشخصيات الوطنية المعروفة بميولها القومية والإسلامية والمعروفة أيضاً بمعارضتها للنظام، من بينهم رجال جمعية عمر المختار في بنغازي (الأستاذ مصطفى بن عامر والنائب محمد بشير المغيربي ..)، ومن بينهم بعض الشخصيات الطرابلسية (كالنواب محمود صبحي والفيتوري زميط والسايح فلفل والمحامي إبراهيم الغويل وعلى الورّيث). ومن ثمّ فلم يكن مستغرباً أن يوصف موقف مصر تجاه وليّ العهد بأنه غير ودّي، وبأن تولّيه العرش خلفاً لعمّه الملك إدريس غير مرحّب به من قبلها. ومن جانبه، فإن وليّ العهد لم يكفّ عن التعبير عن مخاوفه من النظام الناصري وأطماعه في ليبيا [٩]، ولم يقم منذ اختياره لولاية العهد في عام ١٩٥٦ بزيارة مصر على الرغم من توجيه النظام المصري الدعوة له بزيارتها. [١٠]

خلال منتصف عام ١٩٦٣، شاع في بعض الأوساط الدبلوماسية في ليبيا أن **تحوّلاً طرأ على موقف مصر المناوئ لوليّ العهد**، الأمر الذي حدا بالسفارة البريطانية في ليبيا أن تتحرّى عن صحّة هذا الخبر من خلال استفسارها بعض الشخصيات الليبية عنه، كما حدث خلال لقاء بين السفير البريطاني **ستيوارت** ورئيس الوزراء الأسبق **بن حليم** يوم **١٩٦٣/٣/٢٥**، وقد كتب السفير ستيوارت في تقريره [١١] عن هذا اللقاء:

" لقد سألت السيد مصطفى بن حليم عن رأيه حول ما طرأ من انهيار على مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا والعراق وما إن كان ذلك سيؤثر على موقف مصر تجاه ليبيا. وقد ردّ بن حليم بأن موقف مصر تجاه ليبيا ثابت وواضح ومن غير المحتمل أن يطرأ عليه أيّ تعديل. وأضاف بأنه جرى خلال شهر يونيو/حزيران (١٩٦٣) حديث مطوّل بينه وبين **حسن إبراهيم** [١٢] وأن هذا الأخير أبلغه بأن عبد النصر قبل بالملك إدريس ولن يعمل ضدّه، غير أن وضع وليّ العهد مختلف تماماً. إن الأمير قد يعتلي العرش بعد وفاة الملك غير أن المصريين ينظرون إليه باحتقار على أنه " **عميل أمريكي** " . ولن يكون له، عندما يعتلي العرش، أيّ رصيد من السمعة الطيبة كما للملك، أو أيّة خبرة في الحكم. وسوف يتعرّض

---

٩ عبّر وليّ العهد عن هذه المخاوف في عدد من مقابلاته مع رجال السفارتين البريطانية والأمريكية. راجع المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٠ تقرير المخابرات المصرية العامة رقم (١٠٧) بعنوان " دراسة عن الأوضاع في ليبيا " يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦.

١١ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/٧/٢٧ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/58 بالملف FO 371/173239 28189.

١٢ عضو مجلس قيادة الثورة في مصر والمكلّف آنذاك من قبل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر بمتابعة العلاقات مع ليبيا. ولم يوضح بن حليم طبيعة علاقته بالقيادة المصرية وماهيّة الإطار الذي كانت تتمّ به.

خلال الستة أشهر الأولى لضغوط هائلة، داخلية وخارجية، ممّا يجعل من بقائه في الحكم أمراً مشكوكاً به [١٣]. "

وقد أورد السفير **ستيوارت** في رسالة الإرفاق التي بعثها إلى سكرايفنر مع تفاصيل ما دار بينه وبين **بن حليم** من حديث عبارة جاء فيها:

" لا جديد بالنسبة لك في آراء بن حليم بشأن موقف مصر تجاه ليبيا والملكية. وقد تعمّدت سؤاله حول هذا الموضوع أملاً في أن يقوم بإلقاء المزيد من الضوء حول موضوع التقرير المثير، الذي لا شكّ في أنه وصلك من أكثر من مصدر، حول ميل المصريين في الوقت الراهن إلى دعم وليّ العهد. إنني أجد صعوبة في تصوّر أن هذا التقرير صحيح، ورغم ذلك فنحن نتابع كافة التطوّرات هنا (في ليبيا) بكلّ دقة لنرى إمكان وجود ما يؤكّد صحّة هذا التقرير. "

كما كتب **بنهام** من الخارجية البريطانية تعليقاً بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٦ حوال رسالة السفير ستيوارت جاء في إحدى فقراته:

" من المحتمل أن يبقى المصريون، طالما بقي الملك على العرش، حذرين في نشاطاتهم داخل ليبيا. أمّا عند وفاة الملك، فإن مخاوف المصريين سوف تنتهي، وسيحتاج الأمير عندئذ إلى تسامح المصريين إن لم يكن دعمهم إذا أراد البقاء في الحكم. "

وفي أواخر شهر أغسطس/آب ١٩٦٣ التقى **مصطفى بن حليم مع سكرايفنر** مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية، وكان موقف القيادة المصرية من الملك إدريس ووليّ العهد هو أحد الموضوعات التي تمّ التطرّق إليها بين الاثنين، وقد جاء في المذكرة التي أعدّها سكرايفنر عن هذا الاجتماع والمؤرّخة في ١٩٦٨/٨/٢٨ ما ترجمته:

" من خلال المحادثات التي أجراها السيد بن حليم مع القادة المصريين في مناسبات عديدة أحدثها في شهر مايو/أيار الماضي [١٤] (١٩٦٣) أمكنه تكوين الانطباع بأن المصريين ينتظرون فقط وفاة الملك لكي يقوموا بانقلابهم في ليبيا. وفي اعتقاد بن حليم أن هذا الانقلاب سوف يكون على غرار الاضطرابات التي قاموا بها في لبنان عام ١٩٥٨. إن معارضة المصريين لخلافة وليّ العهد هي من كل الوجوه. وسوف يقومون في الوقت نفسه، وإلى حين وفاة الملك، بعمل كل ما بوسعهم " لتثبيت " وضع وليّ العهد. إنهم لا يهاجمونه علانية، أمّا في الخفاء فإنهم يتحدثون عنه، دون تحفّظ، " **كعميل أمريكي** " .

---

١٣ إن المرء يتساءل لمصلحة من وبأيّ مسوّغ يبيح بن حليم لنفسه إشاعة مثل هذه الآراء ؟!

١٤ ورد على لسان بن حليم خلال لقائه بالسفير ستيوارت في ١٩٦٣/٧/٢٥ (أي قبل هذا اللقاء مع سكرايفنر) أن اخر لقاءاته مع المصريين كان في شهر يونيو/حزيران وليس مايو/أيار ١٩٦٣.

ومن الواضح من خلال هذه المقابلات مع بن حليم، ومن خلال ما ورد على لسان وليّ العهد أثناء مقابلاته مع سفيري الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا [١٥]، أن لا أساس من الصحّة لما تردّد حول تغيّر موقف النظام الناصري إزاء وليّ العهد.

اجتماع مع السفير الأمريكي الجديد

أشرنا في الفصل الخامس من هذا المجلد إلى أن السفير الأمريكي الجديد آلن لايتنر E. Allen Lightner قدّم أوراق اعتماده إلى الملك إدريس في أواخر مايو/أيار ١٩٦٣. وفي أواخر شهر أغسطس/آب استقبل وليّ العهد السفير الجديد حيث جرى بينهما حديث مطوّل قام الأخير بنقل مضمونه مفصّلاً إلى زميله السفير البريطاني ستيوارت، الذي قام بدوره بمكاتبة الخارجية البريطانية حول تلك المقابلة وما دار خلالها. وكان ممّا جاء في رسالة ستيوارت [١٦]:

" قال الأمير، في توضيح أسباب إقامته التي طالت بمدينة طبرق، إنه على الرغم من أن الملك في صحة ممتازة، فهو ما يزال في فترة راحة بعد العلاج[١٧] الذي تلقّاه، ولا يتعامل سوى مع الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة، تاركاً له (أي لوليّ العهد) تصريف الأمور اليومية الروتينية، وهذا ما أدّى إلى انشغاله كثيراً. "

" أثناء الحديث مع الأمير حول **الانتقادات** التي وجهّت داخل **البرلمان** وفي **الصحافة** المحلية حول البعثات العسكرية عموماً وحول قاعدة ويلس الجوية على وجه الخصوص، قال بأن تلك الانتقادات لا تعبّر عن وجهة نظر عامّة بين الليبيّين. ثمّ أضاف الأمير قائلاً: صحيح أن بن حليم ارتكب خطأ عندما سمح بأن يكون مكان القاعدة قرب مدينة طرابلس (؟!). وأضاف بأنه على الرغم من أن الوضع المالي لليبيا قد تحسّن كثيراً منذ التوقيع على المعاهدة الخاصّة بالقاعدة الأمريكية، غير أن أساس إبرام هذه الاتفاقية لم يكن مالياً فحسب، فقد كان هناك عامل **الصداقة** وهذا باقٍ. وبالتالي فإن معاهدة التحالف (مع بريطانيا) واتفاقية القاعدة الأمريكية ستبقيان حتى نهاية مدتهما (٢٠ سنة). "

" وقد لاحظ السفير لايتنر **كيف أن دفاع الحكومة في مواجهة الانتقادات داخل البرلمان كان ضعيفاً جداً.** وعند هذه النقطة اندفع الأمير في **نقد لاذع وجارح لرئيس الوزراء فكيني**، وأشار على وجه الخصوص إلى **المقالتين** اللتين تهجّمتا على رؤساء الوزارة الخمسة السابقين وعلى الملك [١٨] مؤكّداً

١٥ راجع ما ورد تحت عنوان " تقييم أمريكي/بريطاني مشترك " بهذا المبحث.

١٦ الرسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/٩/٩ وتحمل الرقم الإشاري VT 1015/60 بالملف FO 371/173 239 28189.

١٧ كان الملك قد سافر إلى اليونان يوم ١٩٦٣/٦/١٢ للراحة والاستجمام وعاد من رحلته في ١٩٦٣/٧/٢٨.

١٨ انظر ما ورد حول هاتين المقالتين في مبحث " الإعلام في ظلّ الشويرف " و " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " بهذا الفصل.

أنه لو حدث ذلك خلال فترة حكومة بن عثمان لقامت السلطات بالقبض على المدبّرين للأمر، غير أن فكيني لم يفعل شيئا. واستطرد الأمير في حديثه قائلاً بأن **فكيني بعثي ووزارته تضمّ أربعة بعثيين** آخرين مشيراً إلى أحمد فؤاد شنيب (وزير المعارف) وسيف النصر عبد الجليل (وزير الدفاع) وعبد اللطيف الشويرف (وزير الأنباء والإرشاد). كما أشار إلى وجود (١٥) موظفاً في وزارة الأنباء والإرشاد معروفين بميولهم البعثية. وأضاف الأمير أن سياسة البعثيين (في ليبيا) هي ذات أهداف ثلاثة:

- معاداة الملكية.
- تغيير الدستور لصالح النظام الجمهوري.
- إلغاء المعاهدات.

" وأضاف الأمير بأنه **لن يُسمح لفكيني بالبقاء مزيداً من الوقت في رئاسة الوزارة**. وعندما ألحّ عليه السفير لايتنر بأن يكون أكثر تحديداً بشأن رحيل فكيني قدّم الأمير إجابة غير مقنعة قائلاً شهراً أو شهرين أو ربّما عاما، إلا أنه سيذهب إن عاجلاً أم آجلاً. "

كما جاء في رسالة السفير **ستيوارت**:

" وعندما انتقل الحديث (بين وليّ العهد والسفير الأمريكي الجديد لايتنر) إلى **أوضاع الجيش الليبي** أكّد الأمير أن ليبيا في حاجة إلى جيش صغير كفء ومجهّز بأحدث العتاد، على أن يقتصر دوره على حماية ليبيا من أي عدوان خارجي. وقد اعترف الأمير بأن معنويات ضباط الجيش متدنّية. وعندما جرى سؤاله عن احتمال ملء الفراغ الناجم عن مقتل العيساوي، أجاب بأن أصحاب الرتب العالية في الجيش هم جميعاً صغار السن وليست لديهم الخبرة الكافية، وأنه يتوقّ أن يقع الاختيار قريباً على ضابط كبير السن وذي خبرة كافية لشغل المنصب غير أن الأمير لم يحدّد الجهة التي يمكن لهذا الشخص أن يأتي منها. "

" قام السفير **لايتنر** بعد ذلك بسؤال الأمير حول تحركاته المستقبلية وعن احتمال انتقال الحكومة من **البيضاء** إلى طرابلس. وأجاب الأمير بأنه فيما يتعلق بوضعه فإنه يتوقع العودة إلى طرابلس في بداية شهر أكتوبر/تشرين الأول. أمّا بالنسبة لانتقال الحكومة فلم يتمّ بعد اتخاذ قرار بهذا الخصوص. وأضاف بأن **فكيني يضغط من أجل انتقال الحكومة غير أن الملك لم يُعط موافقته بعد.** "

وختم السفير البريطاني رسالته معلّقاً:

" كلّ هذا مثير للاهتمام غير أن الأمر الذي يحيّرني وزميلي السفير الأمريكي هو إلى أيّ مدى تعكس الآراء التي طرحها وليّ العهد وجهات نظره الخاصّة، وإلى أيّ مدى تعبّر هذه الآراء عن وجهات نظر قطاع مهم من الليبيّين؟ " .

وقد حظيت مقابلة السفير الأمريكي لايتنر مع وليّ العهد وما جاء فيها من معلومات وآراء بتعليقات ثلاثة من مسؤولي الخارجية البريطانية، أولها هو تعليق **بنهام** المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٢٠ وقد جاء فيه:

" يبدو أن الملك بدأ يزجّ بوليّ العهد في الشؤون اليومية لإدارة الدولة. وإذا صحّ هذا الأمر فهو تطوّر مشجّع يُحتمل أن يسهم في تعزيز وضع وليّ العهد."

"لا ينبغي لنا أن نعلّق أهميّة كبيرة على ملاحظات وليّ العهد، فاتهاماته حول تعاطف رئيس الوزراء فكيني مع البعثيين سبق مناقشتها باستفاضة في رسالة [١٩] بعث بها السفير ستيوارت في الحقيبة الدبلوماسية في الأسبوع الفائت."

" إن توقعات وليّ العهد بشأن سقوط حكومة فكيني لا يمكن وصفها إلا بالغموض، كما هو الحال بالنسبة لإجابته عن الأسئلة المتعلّقة بتعيين خلف للعقيد إدريس العيساوي. "

" وبالمثل، فمن المستبعد جداً أن تكون " الصداقة " وحدها هي ما سيضمن سهولة سير المباحثات المتعلّقة بمراجعة المعاهدة (بين ليبيا وبريطانيا) في عام ١٩٦٥. ولا أستطيع أن أتصوّر أن وليّ العهد يرى إمكان حدوث ذلك. وفي الوقت نفسه، فإنه قد يكون صحيحاً أنه ليس هناك من شعور شعبي عام ضدّ المعاهدات رغم أنها (أي المعاهدات) تتيح للعناصر المسيّسة هدفاً جاهزاً. "

التعليق الثاني مقتضب، وقد جاء من مسؤول في الخارجية البريطانية يُدعى **جون** John كتبه بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٤ بخطّ يده، وورد فيه:

" إنه لمن الصعب قياس مدى معرفة وليّ العهد بمشاعر الناس في ليبيا .. إنني لا أسبغ على هذه المعرفة درجة عالية .. ".

أمّا التعليق الثالث فقد كتبه **لورانس** P. H. Laurence بتاريخ ١٩٦٣/٩/٣٠ وكان من بين ما جاء فيه:

صحيح أن وليّ العهد ليس شعلة من لهب غير أنه لا ينبغي إسقاطه كلية واعتباره شخصاً لا أهميّة له. لقد جرى تكليفه مؤخّراً من قبل عمّه الملك بمسؤوليات أكبر (من المعتاد) أثناء غياب الملك باليونان (يونيو/حزيران – يوليو/تموز ١٩٦٣) على سبيل المثال، ويبدو أنه مارس مسؤولياته بكفاءة معقولة. من المشجّع أيضاً أن نرى الأمير يقوم بالتعبير عن وجهات نظره الخاصّة. وفضلاً عن ذلك، ونظراً لما هو متفق عليه، بأن تولّي الأمير العرش خلفاً للملك في حال وفاته أو تخلّيه عن العرش، يشكّل أعظم آمالنا في حماية مصالحنا الاستراتيجية في ليبيا على وجه الخصوص، فإنه ينبغي علينا من ثمّ القيام بكلّ ما بمقدورنا فعله للمحافظة على صلتنا به وتشجيعه بشكل غير ظاهر للعيان. "

١٩ راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " بهذا الفصل.

ويضيف مسؤول الخارجية البريطانية **لورانس** في تعليقه:

" هناك عدّة **إشاعات** في الوقت الحاضر **حول الاستبدال الوشيك لرئيس الوزراء فكيني**، غير أنه لا يوجد حتى الآن دليل قاطع على ذلك. إن صلة فكيني بالملك ليست بشكل خاص بالجيّدة، غير أن تعيينه (رئيساً للحكومة) كان، في جانب منه على الأقل، استرضاءً للمشاعر العربية القومية، وقد لا يزال الملك راغباً في استبقاء فكيني في منصبه للسبب نفسه [٢٠]. "

ثمّ ينتقل لورانس للتعليق على نشاط **البعثيين** في ليبيا فيقول:

" إن التقارير حول نشاط البعثيين محيّرة. وللأسف لم تقدّم رسالة المستر ستيوارت الموجودة بالإدارة الشرقية [٢١] تحت رقم (E 1016/24) الشيء الكثير لجلاء هذه الحيرة. ولا يوجد شكّ في أن النجاحات التي حقّقها " حزب البعث " مؤخّراً في العراق وسوريا قد شجّعت العناصر البعثية، وبأن خصومات البعثيين في العراق وسوريا مع عبد الناصر ربّما قد شجّعت العناصر الليبية التي تخشى من نوايا مصر تجاههم. غير أن الروايات التي تتحدّث عن تعاون بين العناصر البعثية والعناصر القومية الموالية لعبد الناصر في ليبيا، وعن دعم كلّ منهما للآخر، تبدو لي متضاربة وغير قابلة للتصديق. "

لقاء مع السفير البريطاني

في ١٩٦٣/١١/٣٠ التقى وليّ العهد بالسفير البريطاني ستيوارت وتحدّث معه حول جملة من القضايا المتعلقة بسياسة فكيني الخارجية وأوضاع ليبيا الداخلية. وقد بعث السفير رسالة إلى خارجية بلاده ضمّنها ما ورد على لسان الأمير خلال هذا اللقاء من ملاحظات وانطباعات وتوقّعات. وكان من بين ما جاء في تلك الرسالة [٢٢] :

" لقد قال لي الأمير بأن صحّة الملك والملكة جيّدة، رغم أن الملك يعاني من وجع في أسنانه كما أبدى الملاحظات التالية:

العلاقات الخارجية:

سياسة فكيني الخارجية غير سليمة، فقد حابى مصر والجزائر. وبالنسبة للنزاع المغربي/الجزائري أيّد فكيني وجهات نظر عبد الناصر. لقد استاء الليبيّون من النزاع المذكور لأنه كان بين دوليتين عربيتن. إن الأخبار حول هذا النزاع تصل لليبيا بشكل أساسي عن طريق إذاعتي مصر والجزائر لأن الإذاعة المغربية لا تُسمع في ليبيا، وبالتالي فإن وجهة النظر الجزائرية هي الأكثر

---

٢٠ راجع مبحث " علاقات فكيني وخصوماته " بالفصل السادس من هذا المجلد.

٢١ راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " بهذا الفصل.

سماعاً هنا. ووفقاً لمعلوماته فإنه لم يسمع جديداً حول تطورات النزاع منذ توقفت الحرب بين البلدين [٢٣]. "

" **الأوضاع الداخلية:**

الحالة الاقتصادية هي **في العموم** جيدة، غير أن الأوضاع السياسية ليست كذلك. **فالأحزاب السياسية** نشطة في ليبيا، البعثيون والشيوعيون والناصريون وحتى الإخوان المسلمين. الدكتور فكيني هو من مناصري " البعث " [٢٤]. وبالإضافة إلى هؤلاء فهناك مجموعة غير حزبية تحضّر للثورة عند وفاة الملك، وتضمّ هذه المجموعة **البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي ومحمد المنصوري** (زعيم شرطة) **والصادق خشخوشة** (عقيد شرطة). **فكيني ليس بشكل علني مع هذه المجموعة غير أن الأمير يعتقد أن من المحتمل أن فكيني يجتمع مع هؤلاء ليلاً في الخفاء.** [٢٥] "

" **الجيش:**

الأوضاع في الجيش غير مرضية وهو منقسم إلى مجموعيتن. واحدة منهما غير موالية وهي مرتبطة بجماعة **البوصيري الشلحي** ومعادية للعرش. وفي الواقع فإن الشلحي كان نشطاً جداً في زرع بذور التذمر في أوساط صغار الضباط. أمّا المجموعة الثانية فهي موالية بشكل معقول للنظام غير أنها تضمّ بعض العناصر المتذمّرة. إن **رئيس الأركان** (نوري الصديق) يرغب في زيادة حجم الجيش غير أن **الملك** منع القيام بأيّ تجنيد جديد في الجيش حتى لأغراض إحلال الفاقد الطبيعي في عدد أفراده. "

" **قوات الأمن:**

هي أيضاً منقسمة إلى فئتين، فئة **البرقاويين** والولاء بينهم يصل إلى نحو ٩٥%. أما فئة **الطرابلسيين** فهي غير موالية، وضباطها متذمّرون، وعلاقتهم بالفريق محمود بوقويطين (قائد عام قوات الأمن) ليست جيدة. "

" **تشكلية الوزارة:**

أفاد الأمير عن رواج إشاعات حول نيّة فكيني في تعديل تشكيلة وزارته، غير أنه على ما يبدو أقنع الكل بعدم وجود حاجة إلى إدخال أيّ تعديل على تركيبة الوزارة.

---

٢٢ الرسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/٢ وتحمل الرقم الإشاري VT 1015/72 بالملف FO 371/173240 28192.

٢٣ قامت اشتباكات مسلحة واسعة على الحدود بين المغرب والجزائر في ١٩٦٣/١٠/٨.

٢٤ لاحظ أن تصنيف فكيني من قبل وليّ العهد تغيّر من " بعثي " أثناء المقابلة مع السفير الأمريكي لايتنر في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٦٣ إلى " مناصر للبعث " خلال هذه المقابلة في شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣.

٢٥ لو صحّ ما رواه السفير عن الأمير فإن الأخير يحمل بلا شك تصورات ساذجة وسيئة ولا نشك أنها بتأثير الشخصيات المحيطة به من أمثال محمد عثمان الصيد.

" **البرلمان** [٢٦]:

ذكر وليّ العهد بأنه سوف يحضر افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة (الخامسة) في ١٩٦٣/١٢/٧. وأفاد بأن البرلمان الحالي سوف يستمرّ إلى حين الانتهاء من إجراء التعدّاد السكاني (في عام ١٩٦٤)، ومن ثمّ فإن الانتخابات العامة الجديدة لن تجرى إلا في العام الجديد بعد الانتهاء من التعداد. "

" **التحقيق في مقتل العيساوي** [٢٧] :

أقرّ الأمير بأنه جرى إعادة التحقيق في حادث اغتيال العقيد العيساوي، غير أنه **استبعد إمكان الوصول إلى نتيجة في هذا التحقيق بسبب معارضة البوصيري الشلحي.** "

" **وضع الملك:**

وصف الأمير الملك بأنه على إطلاع تام بما يجرى في البلاد وأنه، لو أراد، لحسم الأمور خلال ثلاثة أيام. وأكّد الأمير على **ضرورة إزالة نفوذ الشلحي كافة.** "

وقد ورد في رسالة الإرفاق التي أعدّها السفير **ستيوارت** بتاريخ **١٩٦٣/١٢/٢** ووجهّها إلى سكرايفنر بوزارة الخارجية البريطانية:

" ... وكما ترى، فإن المقابلة تتضمّن القليل ممّا يعتبر جديداً سوى ذكر الأمير للمرّة الأولى اسميّ محمد المنصوري والصادق خشخوشة ضمن العناصر المحسوبة على البوصيري الشلحي. فالزعيم المنصوري (شرطة) هو أحد نواب ثلاثة لقائد عام قوات الأمن (الفريق بوقويطين)، وهو طرابلسي متدرّب في هيندون Hendon (ببريطانيا)، وبتقديري ضابط ممتاز وعلى درجة عالية من الكفاءة. وإذا صحّ فعلاً أنه متعاون مع الشلحي، ولديّ شكوك حول صحّة هذه المعلومة، فإنني أعتبر ذلك خطيراً للغاية. والعقيد خشخوشة [٢٨] هو المساعد الثاني للمنصوري وهو رئيس إدارة المباحث العامة. "

الملاحظة الثانية التي أوردها السفير ستيوارت في رسالة الإرفاق:

" .. على عكس ما ورد في تقرير الكولونيل (تيد) لاو Col. Ted Lough (رئيس البعثة العسكرية البريطانية بالجيش الليبي)، فقد رفض الملك الموافقة على اقتراحات وزير الدفاع (سيف النصر عبد الجليل) بزيادة حجم الجيش. وفيما يتعلق بنشاط وزير الدفاع أثناء وجوده في مصر بتلك الفترة، فقد عقّب

---

٢٦ راجع مبحث " دورة برلمانية نشطة " بهذا الفصل.

٢٧ راجع مبحث " اغتيال العقيد العيساوي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من الكتاب. ولا نشكّ في أن عبارة الأمير هذه تحمل اتهاما مبطناً للبوصيري الشلحي بأنه كان وراء هذا الحادث.

٢٨ أعتقد أن هذا الضابط هو أحد الأشخاص الذين كانوا على علم بصلة الملازم معمر القذافي بجهاز المباحث العامة. (المؤلف)

الأمير بأنه لا يعتقد بأن الوزير كان يقوم بأيّ نشاط غير عادي أثناء قضائه لإجازة بمصر. "

وقد حملت هذه المقابلة ورسالة السفير حولها تعقيبين بخط اليد لمسؤولين بالخاريجة البريطانية. أولهما مؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١٢ وجاء به:

" إن هذا التقرير يقترح أن أحد النواب الثلاثة لقائد قوات الأمن يعمل مع (البوصيري) الشلحي الذي نلاحظ، بالحسابات كلها، أن مركز أخيه العقيد عبد العزيز يتعاظم داخل الجيش. إن هذه الحالة تحتاج للمراقبة. "

أمّا التعليق الثاني فهو مؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١٦، ويقول كاتبه:

" هذه إشارة ثانية لنشاط البعثيين والأخوان المسلمين بالإضافة إلى الشيوعيين في ليبيا، غير أن المستر ستيوارت لا يقدّم أيّة أدلة إضافية تؤكّد هذا الادعاء عدا ما قدّمه في السابق. إن هذا التقرير ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار عند الإعداد لاجتماعات واشنطن القادمة [٢٩]. "

العلاقة بفكيني

إذا كان البرود والنفور اللذان طبعا علاقة رئيس الوزراء الدكتور فكيني بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي (غريم وليّ العهد اللدود) مبرّراً لتوقّع أن تقوم بين فكيني وبين وليّ العهد علاقة وطيدة [٣٠]، إلا أن ما عُرف عن فكيني من توجهّات قومية تقدمية وجمهورية وطموح وغرور شخصي كان، من جهة أخرى، دافعاً في اتجاه أن يسيطر على العلاقة بينه وبين الأمير الكثير من النفور.

وفضلاً عن ذلك، فلا شكّ في أن موقف رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد من فكيني وكراهيته الشديدة له [٣١] وخصومته معه بعوامل لعبت هي الأخرى دوراً مهمّاً في تأجيج أسباب النفور بين وليّ العهد وبين فكيني بحكم ما عُرف عن الصيد من تأثير قوي وسلبي على الأمير. ولعلّه مما يؤكّد هذا الأمر أن الاتهامات التي وردت على لسان وليّ العهد في حق الدكتور فكيني بأنه بعثي ومناصر لحزب البعث هي ذاتها التي ردّدها الصيد وعدد من المحسوبين عليه كأحمد الهمالي (وكيل وزارة الأنباء والإرشاد السابق) ويونس عبد النبي بالخير (وزير الدفاع السابق)[٣٢].

---

٢٩ يقصد الاجتماع التنسيقي بين مسؤولي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول ليبيا والذي انعقد بالفعل في ١٩٦٤/١/٧. راجع مبحث " تنسيق بريطاني أمريكي " بالفصل العاشر من هذا المجلد.

٣٠ من المعروف أن زيارة وليّ العهد للولايات المتحدة الأمريكية (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢) كانت خلال الفترة التي شغل بها فكيني منصب سفير ليبيا لدى واشنطن، وكان فكيني ضمّن الوفد المرافق آنذاك للأمير. غير أنه بقدر ما يفترض أن تلك المناسبة كان يمكن أن تربط بين الرجلين فإنه من المحتمل أن تكون قد زرعت بينهما نوعاً من النفور.

٣١ مذكرات الصيد م. س. ص. (٢٦٨ – ٢٧٤).

٣٢ راجع مبحث " نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية " بهذا الفصل وما ورد تحت عنوان " اجتماع مع السفير الأمريكي الجديد " بهذا المبحث.

ولعلّ أخطر ما ترتـّب على هذا النفور المتبادل من نتائج أنه أفقد الأمير تأييد بعض الفئـات التي كانت تنظر إلى فكيني وسياساته بإعجاب. كما أنه أعاد التكهّنات والمخاوف – عند الأطراف الدولية على وجه الخصوص – حول مستقبل وليّ العهد وفرص إعتلائه العرش في ظلّ حكومة مثل حكومة فكيني.

قصرا وليّ العهد[٣٣]

في الرابع والعشرين من شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣ المصادف لبداية السنة الثالثة عشرة للاستقلال أصدر الملك إدريس منشوراً قوياً أدان فيه صور الإسراف والبذخ في إنفاق المال العام والتي بدأت مع سنوات الاستقلال الأولى وتواصلت بعد خطابه الذي ألقاه في الذكرى العاشرة للاستقلال. ودعا الملك في بيانه، بدءاً بنفسه وبوليّ العهد والوزراء وبقية المسؤولين في الدولة، إلى التقشف والاقتصاد في الإنفاق العام حتى يتاح للقطاعات الفقيرة من أبناء الشعب الليبي الحصول على حصة من ثروة دولتهم للإنفاق على المأكل والمسكن والرعاية الصحية والتعليم الذي يجب أن يكون متاحاً بالكامل لجميع أبناء الشعب الليبي. كما توعّد الملك في بيانه الذين يخفقون في مراعاة هذه التوجهّات بالتعرّض للمساءلة وللعقوبة القاسية [٣٤].

السيد مصطفى بن حليم، الذي كان حاضراً حفل العشاء التوديعي الذي أقيم في بيت السفير الأمريكي مساء يوم ١٩٦٤/١/١ على شرف السفير البريطاني ستيوارت، استبعد أن يكون المقصود بالبيان رئيس الوزراء فكيني وحكومته، إذ أن سجلّ الحكومة في عمومه كان من هذه الناحية نظيفاً. ونبّه بن حليم إلى إيراد وليّ العهد ضمن من خوطبوا في بيان الملك، وأشار بن حليم في هذا السياق إلى المبالغ الباهظة التي وصلتها تكاليف بناء قصرين لوليّ العهد في طرابلس وبنغازي وكيف أن الملك لم يكن على علم في السابق بهذه التكاليف. كما أضاف بن حليم أن وليّ العهد نفسه ربما لم يكن على علم بها (التكاليف) [٣٥].

تقييم من السفارة الأمريكية

قامت السفارة الأمريكية في طرابلس بإعداد تقرير شامل حول وضع وليّ العهد وفرصه في خلافة الملك إدريس [٣٦]. وقد قامت الخارجية الأمريكية بإعداد ملخّص له، كان ضمن الأوراق التي قدّمها الجانب الأمريكي خلال المناقشات التي جرت بواشنطن يوم ١٩٦٤/١/٧ بين وفدين أمريكي وبريطاني حول الأوضاع في ليبيا [٣٧]. وجاء في ذلك الملخّص:

---

٣٣ راجع ما ورد حول هذا الموضوع تحت عنوان " لقاء مع السفير الصيني – التايواني " بمبحث " وضع وليّ العهد " في الفصل الثالث " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٤ تقرير السفارة الأمريكية رقم A – 206 المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٤، الملف POL. 15 – 4 Libya.

٣٥ تقرير السفارة الأمريكية رقم A – 211 المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦، الملف POL 15 – 1 Libya.

٣٦ التقرير يحمل الرقم A – 142 ومؤرّخ في ١٩٦٣/١١/٩.

٣٧ راجع الفقرة التالية في هذا المبحث بعنوان " تقييم بريطاني – أمريكي مشترك " ، وفصل " التنسيق البريطاني الأمريكي " من هذا المجلد.

" لقد لاحظت السفارة أن الملك أتاح للأمير خلال السنة الماضية (١٩٦٣) عدّة فرص لاكتساب خبرة في الخارج وفي الداخل. من ذلك على سبيل المثال، زيارة الأمير للولايات المتحدة الأمريكية (أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢) وحضوره قمّة منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا (مايو/أيار ١٩٦٣) وتولّيه مهام نائب الملك خلال الصيف الماضي (مايو/أيار - يونيو/حزيران ١٩٦٣). وفي مطلع ديسمبر/كانون الأول (١٩٦٣) قام الأمير بافتتاح الدورة البرلمانية الجديدة (الخامسة) بالبيضاء، وإثر ذلك بأيام ناب عن الملك في حضور احتفالات الحكومة التونسية بجلاء القوات الفرنسية عن قاعدة " بنزرت " . ومع ذلك فلا يبدو الملك عازماً على توسيع نشاط الأمير. وفضلاً عن ذلك، فيبدو أن الملك ينظر إلى الأمير كشاب صغير يفتقر للخبرة، وربّما لأسباب أخرى، هو غير قادر على أن يحلّ محلّ الملك أو أن يضطلع بالمسؤوليات التي يتطلّبها النظام الملكي في ليبيا. "

" لقد علّق سفيرنا (المستر لايتنر الذي قدّم أوراق اعتماده إلى الملك في أواخر شهر مايو/أيار ١٩٦٣) بأنه من خلال اتصالاته الشخصية بالأمير، وجده أكثر حيوية ورغبة في الحديث ممّا كان يتوقع. ورغم ذلك فلا يبدو أن الأمير قد استطاع أن يوسّع، من خلال المهام التي قام بها أثناء العام المنصرم، آفاق إدراكه. إن مدى رؤية الأمير للشؤون العامة ما يزال محدوداً. وهو، من عدّة أوجه، ما يزال غير ناضج ومتهوّراً وأنانياً وانطوائياً Still Brooding, bitter, and self-centered recluse " ، ورؤياه حول مشاكل ليبيا الداخلية والخارجية ما تزال سطحية وإلى حدّ بعيد شخصية. ويبدو الأمير منشغلاً إلى حدّ كبير بموضوع خلافته للعرش، كما يقوم بتصنيف كل شخص يقابله ما بين صديق وخصم. وهو يعدّ على ما يبدو قائمة تضمّ أسماء جميع خصومه بنيّة إقصائهم خلال الأسابيع الأولى من إعتلائه العرش. "

" إن الملك لم يقم بمساعدة وليّ العهد كي يكون معروفاً على نطاق واسع وموضع تقدير أكبر من قبل الليبيّين. ومع ذلك فقد لاحظت السفارة أن الأمير من جانبه لم يقم بأيّ مجهود يذكر لصالح نفسه. إنه لا يتكلم سوى اللغة العربية ويعرض عن أيّة فرصة تتاح له ليتعلّم لغة أخرى. "

" من الواضح أن الأمير ينظر إلى **فكيني** على أنه خصم له. وقد عبّر خلال جلساته الخاصّة عن كراهية شخصية نحوه، وذلك على النقيض من مشاعر الصداقة التي كان يكنّها لبن عثمان عندما كان الأخير رئيساً للوزارة. "

" إن تولّي وليّ العهد للعرش يحظى - بنظر سفيرنا - بتأييد فعّال في ليبيا. إن الأمير يبدو كأفضل أمل **للعناصر المحافظة والتقليدية** في البلاد، وهي العناصر التي ترغب في استمرار حالة الاستقرار القائمة حيث تسود تقاليدها وفلسفة الحياة عندها

فضلاً عن نفوذها. ومن الأمثلة لهذه العناصر رئيس الوزراء الأسبق **محمود المنتصر** ووالي طرابلس الأسبق **أبو بكر نعامة** ورئيس المجلس التشريعي الطرابلسي الأسبق **الطاهر العقبي**. وبعض هذه العناصر لها ثقل شعبي ملموس غير أنه **لا يوجد في حوزتهم ما يمكنهم من ضمان اعتلائه للعرش** دون تأييد الحكومة القائمة يومذاك أو القوات المسلحة. "

" إن الحيلولة دون اعتلاء وليّ العهد العرش ما يزال هدفاً للمعارضة الخفيّة من قبل ناظر الخاصّة الملكية وما يُعرف **بزمرة القصر**. إن هذه الزمرة تضمّ، بنظر الناس على الأقلّ [٣٨]، الثلاثي؛ **البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي** ورئيس الوزراء الأسبق **مصطفى بن حليم**، كما يُفترض أن هذه المجموعة قريبة جداً من عبد الناصر [٣٩]. لقد لاحظت سفارتنا مؤخّراً أن اسم **بن حليم** أصبح أقلّ ارتباطاً بالبوصيري ممّا كان عليه في الماضي عدا ما يتعلق بالمعاملات التجارية [٤٠]. وبالإضافة إلى الشلحي، فإن أكثر الاسماء تردّداً (ضمن هذه الزمرة) والي طرابلس **فاضل بن زكري** ورئيس المجلس التنفيذي السابق **علي الديب**. ويوجد إلى جانب هؤلاء وزير الدفاع (في حكومة فكيني) **سيف النصر عبد الجليل** وأخو البوصيري العقيد **عبد العزيز الشلحي** المعروف بأنه يترأسّ مجموعة من ضباط الجيش يُفترض أنها تحاول كسب التأييد " للزمرة " داخل الجيش. "

" إن **مصدر القوة الرئيسي للبوصيري** هو صلته الشخصية بالملك. وهي صلة قد لا تكون حميمة بالصورة المفترضة لدى الجميع، إلا أنها لصيقة بدرجة كافية لجعل معظم الليبيّين ينظرون إلى البوصيري على أنه إحدى أقوى الشخصيات السياسية في ليبيا. إن هذا الوضع الخاص للبوصيري مع الملك يجعله يستهوى رجال الأعمال الليبيّين. ولا يوجد شكّ في أن ما يجذب بعض أنصاره إليه هو مقدرته على تدبير الصفقات التجارية لهم فضلاً عن أسباب سياسية أو الاثنين معاً. "

" وتخلص سفارتنا إلى أنه في الوقت الذي **يصعب فيه تقدير قوة البوصيري وزمرته**، إلا أنها، على العموم، قد لا تكون بالخطورة المتصورة. إن نفوذ " زمرة القصر " وأنصارها لا يبدو بالقوة الكافية بحيث يحول، مع وجود رئيس وزراء يسيطر على القوات المسلحة ويتخذ القرارات الحاسمة، دون تولّي وليّ العهد الحكم. غير أنه لو وُجد أيّ تردّد في اتخاذ القرارات الحاسمة، فإن من المحتمل أن تكون هذه الزمرة قادرة، بمساعدة خارجية من عبد الناصر على الأرجّح، على القيام بانقلاب أو على خلق حالة من الاضطرابات المدنية يمكن أن تطيح بالملكية. "

---

٣٨ كان التقرير يوحي للقارئ بأن هذا الانطباع ليس بالضرورة صحيحا.

٣٩ هذه العبارة تهدف للتشكيك في أن يكون هذا الثلاثي قريباً فعلاً من عبد الناصر.

٤٠ دفاع عن بن حليم – لماذا؟ لم يقدّم التقرير الشواهد .. ولم يبيّن التقرير ما إذا كان هذا الابتعاد باختيار بن حليم أو بإرادة البوصيري أو تبعاً لنصيحة طرف ثالث. يلاحظ أن هذا التقرير أعدّ قبل نحو أربعة أشهر من وفاة البوصيري يوم ١٩٦٤/٤/٢٣ في حادث سيارة كما سنرى في المجلد التالي.

" إن السفارة تعتقد بأن **الجيش وقوات الأمن** تبدو في الوقت الحاضر ميّالة بشكل عام لاعتلاء الأمير العرش. فلو حدث أن أيّد **رئيس الوزراء** الموجود يومذاك عملية اعتلاء الأمير للعرش، وكانت له سيطرة على الجيش والقوات المسلحة، فلن تكون هناك صعوبة كبيرة. أمّا إذا لم تقم الحكومة بالواجب عليها فعله لوضع الأمير على سدّة العرش، فعندئذ يثار التساؤل: هل ينبغي على القوات المسلحة أن تتدخّل لصالح وليّ العهد.. إن عدم وجود قيادة قوية للجيش أو توفّر ولاء لدى اثنين على الأقل من كبار الضباط نسبياً [41] يمكن أن يعطّل، عند قيام أيّة أزمة، دور الجيش بالكامل. وإذا حدث أن كانت قوات الأمن – يومذاك – على الوضع غير الموحّد التي هي عليه الآن، فإن السؤال، حول إذا ما كانت هذه القوات ستطيع الأوامر الصادرة إليها من قادتها، يبقى قائماً. "

" إن موضوع القوات المسلحة يشير إلى **الدور المحوري لرئيس الوزراء** الذي يكون في الحكم عندما يحين موعد خلافة العرش. إن سفارتنا تعتقد أن **فكيني**، على سبيل المثال، لا يمكن الاعتماد عليه كي يتحرّك بحسم لصالح وليّ العهد، بل إنه قد يتردّد عن عمد في اتخاذ أيّ قرار كي يتيح الفرصة للعناصر الثورية في الداخل وفي الخارج بتنظيم نفسها. "

" إن صورة النظام الليبي لهي، في **المدى البعيد**، أصعب في التقدير. وقد يكون من المفيد معرفة أن سفارتنا تشعر في الوقت الراهن أنه حتى لو أتيح لوليّ العهد فرصة اعتلاء العرش فإن **فترة بقائه عليه سوف تكون قصيرة وغير فعّالة** نظراً لافتقاره للمؤهلات الشخصية وحقيقة أنه في غضون سنوات قليلة سوف يتخطى الزمن النظم الملكية في أفريقيا والشرق الأوسط (more outdated) أكثر ممّا هو عليه حالها الآن. "

" وفي حين أن السفارة تعتقد بأن تنازل الملك أثناء حياته عن العرش لوليّ العهد سوف يسهّل عملية انتقال الحكم، إلا أن السفارة لا ترى أيّ احتمال لوجود خطط جادّة لدى الملك للقيام بهذه الخطوة.

" إننا نعتقد أن هذه الحالة تحتاج بجلاء لمراقبةٍ عن كثب لأن مستقبل النظام يبدو غير مؤكّد. إن تأييد وليّ العهد هو **أفضل تكتيك** [42] ممكن لنا، غير أنه ينبغي أن نأخذ بالحسبان أيضاً حقيقة احتمال أن نجد أنفسنا نعمل من أجل انتقالٍ نحو حكم جمهوري ديمقراطي، ربّما يبدأ بعملية تحرير جزئية للنظام الملكي. "

---

٤١ لعلّ الإشارة هنا هي إلى العقيد عبد العزيز الشلحي وصهره العقيد عون أرحومة.

٤٢ لا يخفى دلالة استخدام لفظ " تكتيك " هنا بدلاً من " هدف " .

" We Believe that this situation obviously needs to be watched closely because the future of the regime seems uncertain. Support for the Crown Prince is our best possible tactic, but we should also take account of the fact that we may find ourselves working with a transition to a democratic republic system, probably beginning with some liberalization of the monarchy. "

تقييم أمريكي/بريطاني مشترك

في إطار المحادثات السرّية المشتركة التي جرت بين الجانبين الأمريكي والبريطاني في واشنطن بتاريخ ١٩٦٤/١/٧ حول الأوضاع في ليبيا، تناول المجتمعون وضع وليّ العهد بالبحث والتقييم. وكان الجانب الأمريكي قد قدّم خلال هذا الاجتماع ورقة تضمّنت تقييماً أمريكياً خاصّاً لوضع وليّ العهد [٤٣].

وقد احتوت المذكرة [٤٤]، التي أعدّت بشأن ما دار خلال هذه المحادثات، الفقرات التالية حول وضع وليّ العهد وفرصه:

" **(أ) شخصية الأمير ودوره السياسي:**

قال المستر دي باولي [٤٥] بأنه ليس من جديد في تقييم بريطانيا لوليّ العهد. إنه لا يملك شخصية الملك إدريس ولا جاذبيته الروحية. وربّما تكون الإنطوائية التي تطبع سلوك الأمير هي إحدى الصفات المطلوبة أن يتحلّى بها من يكون وليّاً للعهد في ذلك الجزء من العالم. ومع ذلك فالأمير يبدو ذكياً وعلى دراية بالتطورات الجارية في ليبيا. وقد أظهر خلال العام المنصرم نشاطاً أكثر من المعتاد حيث شارك في اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية وفي احتفالات بنزرت بتونس مؤخّراً. إنه ذو شخصية إنطوائية تحسّ بالإرهاق بسرعة غير أنه، مع ذلك، يبدو في وضع أفضل ممّا كان عليه في الماضي.

" **(ب) خلافته للعرش:**

يعتقد الجانب البريطاني أن اعتلاء الأمير للعرش سوف يتوقف على **قوات الأمن والجيش.** إن قوات الأمن بقيادة الفريق بوقويطين سوف تدعم خلافة الأمير للعرش بفاعلية وسيثبت أن هذا الأمر عامل حاسم. أمّا بالنسبة لموقف **الحكومة الموجودة في السلطة** يومذاك، فيعتقد المستر دي باولي أن رئيس

---

٤٣ راجع ما ورد تحت عنوان " تقييم من السفارة الأمريكية " بهذا المبحث.

٤٤ تقع هذه المذكرة في (١٩) صفحة بالملف POL. 1 Libya.

٤٥ المستر دي باولي Roger W. M. Du Boulay هو يومذاك السكرتير الأول بالسفارة البريطانية في واشنطن ورئيس الجانب البريطاني في المحادثات.

الوزراء الحالي **فكيني** هو الأكثر تقدمية وليبرالية ووطنية ولا يتصوّر أن يتولى رئاسة الوزارة شخص أكثر وطنية منه، ومع ذلك فحتى فكيني هذا لا يحتمل أن يعارض خلافة وليّ العهد شريطة أن تعمل آلية اعتلائه العرش بكفاءة. أمّا في حال وجود رئيس وزراء تقليدي آنذاك فإنه سيكون أكثر تأييداً لتولّي وليّ العهد العرش. إن هذا يترك **الجيش** كعامل هام في الموضوع. إن جيشاً قوياً تحت قيادة **عبد العزيز الشلحي** من المحتمل أن يعيق عملية خلافة وليّ العهد. إن **البوصيري الشلحي ووليّ العهد هما بكل تأكيد في حالة صراع.** غير أن آخر معلومات لدى البريطانيين تعتقد أن **المصريين** أخذوا يظهرون اهتماماً أقل بعائلة البوصيري ويقابل ذلك ازدياد اهتمامهم النسبي بوليّ العهد. وقد أفاد المستر **نيوسوم** [٤٦] بأن مصادر المعلومات الأمريكية لم تؤكّد وجود هذا التحوّل في موقف المصريين تجاه وليّ العهد كما أوضح أن الجانب الأمريكي على استعداد لسماع المزيد من المعلومات لدى الجانب البريطاني حول هذا الموضوع. وقد واصل المستر **دي باولي** حديثه بأن فرص وليّ العهد في تولّي العرش تحسّنت بعض الشئ. "

" ويقدر البريطانيون أن تولّي وليّ العهد للعرش بسرعة وبطريقة سليمة هو أفضل ضمان لمصالح الغرب في ليبيا على الرغم من أن وليّ العهد قد يقلّص المصالح الغربية بعض الشيء عندما يصبح ملكاً. ومن ثمّ فإن البريطانيين يعتقدون أنه ينبغي علينا (الأمريكيين) القيام بما تمّ الاتفاق (بين الأمريكان والبريطانيين) على تقديمه لدعم وضع وليّ العهد ولكن دون تطفّل أو تبجّح. وقد ختم **دي باولي** مشيراً إلى أن الجانب البريطاني يرغب في معرفة تقدير الجانب الأمريكي لوضع وليّ العهد، وما إذا كانت هناك أمور ترغب الولايات المتحدة من بريطانيا إثارتها مع الملك. "

" (ج) وجهة النظر الأمريكية:

استعرّض المستر نيوسوم باختصار ملخّصاً حول الموضوع وسلّم للمستر دي باولي صورة من ذلك الملخّص [٤٧]، ثمّ تحوّل بعد ذلك إلى سؤال دي باولي حول ما يمكن إثارته مع الملك، واستذكر نيوسوم فكرة كانت لديه وسبق أن تطرق إليها أثناء محادثات سابقة مع الخارجية البريطانية في عام ١٩٦٣، وتساءل ما إذا كان البريطانيون يرون من المفيد أن يطلبوا من الملك في وقت مناسب أن يعيّن لوليّ العهد شخصية ليبية كمستشار سياسي و " كرئيس دائرة" "Chef De Cabinet " . صحيح أن وليّ العهد يخشى من كافة المحيطين به

---

٤٦ ديفيد نيوسوم David D. Newsom رئيس إدارة شمال أفريقيا بالخارجية الأمريكية ورئيس الجانب الأمريكي في المحادثات.

٤٧ راجع ما ورد تحت عنوان " تقييم من السفارة الأمريكية " بهذا المبحث.

(من الليبيين)، غير أنه يعيش في الوقت الحاضر في عزلة تامة عن ليبيا وعن بقية العالم. **وفي الوقت الذي ينبغي أن نستمر فيه باعتقادنا أن الأمير يشكل أفضل رهان لدينا، علينا أن ندرك واقع العزلة الذي يعيش فيه. وفضلاً عن ذلك، فإنه لن تكون الولايات المتحدة ولا بريطانيا في وضع قوي حقاً طالما أن هذا الشاب هو وحده حلقة صلتنا بالمستقبل.** ينبغي أن يكون الهدف من تزويده بمستشار هو محاولة إخراجه من عزلته وتزويده بالمساعدة، التي في جانب منها هي ذات طبيعة تعليمية، وفي الجانب الآخر ذات طبيعة حمائية. "

وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته

لقد تطلّع البوصيري الشلحي، منذ فترة قصيرة على تعيينه ناظراً للخاصّة الملكية خلفاً لوالده إبراهيم الشلحي (جرى اغتياله في ١٩٥٤/١٠/٥ على يد أحد أحفاد السيد أحمد الشريف السنوسي) [٤٨]، إلى أن يكون صاحب نفوذ سياسي يتجاوز ما يضفيه عليه ذلك المنصب، وأن يسعى بالسبل كلها إلى بسط ذلك النفوذ على شتى مناحي الحياة السياسية في ليبيا. بل قامت الشواهد والأدلة على سعي البوصيري الشلحي إلى تكوين زمرة من الشخصيات المدنية والعسكرية حوله كان يهدف من خلالها، واستناداً إلى علاقاته الحميمة مع عبد الناصر وبن بيللا، إلى الإستيلاء على الحكم إمّا أثناء حياة الملك عن طريق إقناعه بإلغاء النظام الملكي، وإمّا فور وفاته بالقيام بانقلاب يقطع الطريق أمام وليّ العهد الحسن الرضا في خلافة عمّه على عرش ليبيا [٤٩]. وشهدت الفترة، منذ عودة شقيقه الرائد عبد العزيز الشلحي وصهره الرائد عون أرحومة من دورة رئاسة أركان بالقاهرة في عام ١٩٦٠، مساع متواصلة من البوصيري الشلحي وزمرته للتغلغل والتدخّل في الجيش الليبي والسيطرة على أوضاعه (إقصاء رئيس الأركان اللواء السنوسي لطيوش في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦١ واغتيال نائب رئيس الأركان العقيد إدريس العيساوي في ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢) [٥٠]. وقد تحوّلت النخبة الحاكمة في عمومها مع نهاية الحقبة غير النفطية إلى معسكرين رئيسيين: الأول يمثّل أبناء الشلحي (وعلى رأسهم الابن الأكبر البوصيري) ومناصريهم، ويمثّل الثاني خصومهم ومناوئيهم بمن فيهم وليّ العهد [٥١].

وقد عرفت تطلّعات البوصيري الشلحي مساعيه لبسط نفوذه وللإستيلاء على الحكم **فترات مدّ وصعود وجزر وتراجع**. وكانت الحالات الأخيرة في العادة .. إمّا بسبب صلفه وتماديه وتصرّفاته أحياناً وإما بتأثير شكاوي أطراف أخرى لدى الملك في أحيان أخرى .. غير أن فترات الجزر والتراجع ظلّت مؤقتة وعارضة ولم تثن البوصيري عن الاستمرار في مواصلة بذل جهوده ومساعيه في الاتجاه الذي ذكرنا وهو بسط نفوذه على كافة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والاستيلاء في النهاية على الحكم.

لم تكفّ السفارتان البريطانية والأمريكية في ليبيا منذ مرحلة مبكّرة عن تناول ظاهرة البوصيري الشلحي وزمرته والخطر الذي تمثّله على مستقبل النظام الملكي وفرص وليّ العهد في خلافة عمّه، كما أنهما لم تتردّدا في التعبير عن مخاوفهما إزاءها [٥٢].

---

٤٨ راجع مبحث " اغتيال الشلحي وتداعياته " بالفصل الرابع " حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" . المجلد الثاني/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٩ راجع فصل " حكومة الصيد .. والصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٥٠ راجع فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول.

٥١ راجع مبحث " معوقات ذاتية " بفصل " إنجازات الحقبة غير النفطية وإخفاقاتها " . المجلد الثالث/الجزء الأول.

٥٢ راجع فصل " حكومة الصيد .. وصراع وليّ العهد مع ناظر الخاصّة " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

ومع بداية الحقبة النفطية، ساد الاعتقاد بين كثير من المراقبين أن مجيء الدكتور محي الدين فكيني إلى رئاسة الوزارة كان بتأثير هذا النفوذ حيث أن فكيني كان من المحسوبين في فترة سابقة على البوصيري [٥٣]. ولئن تبيّن فيما بعد أن تعيين فكيني لم يكن بتأثير البوصيري وأن فكيني لم يكن من ضمن " زمرة القصر " ، إلا أن نفوذ البوصيري ظلّ خلال حكومة فكيني في تزايد، وبخاصّة في أوساط الجيش وبعد إلغاء النظام الاتحادي ونظام الولايات، وهو ما أشارت إليه وتناولته خلال هذه الفترة السفارتان البريطانية والأمريكية في العديد من تقاريرها.

السفير البريطاني في " عشّ الدبّور "

في ١٩٦٣/٤/١ وجّه السفير البريطاني إلى المستر سكرايفنر بالخارجية البريطانية رسالة تحدّث فيها باستفاضة عن انطباعاته عن البوصيري الشلحي ودوره، وهي الرسالة التي أعدّها في أعقاب حضوره وزوجته لحفل عشاء في بيت ناظر الخاصّة الملكية بطرابلس الذي وصفه بـ " عشّ الدبّور " " Hornet's Nest " وجاء فيها [٥٤] :

" لقد وجدت نفسي وزوجتي داخل ما يشبه " عشّ الدبّور " . ففضلاً عن السفير التركي وزوجته اللذين أقيمت المأدبة على شرفهما بمناسبة مغادرتهما لليبيا، كان هناك أربعة من الوزراء (سيف النصر عبد الجليل ووهبي البوري وأحمد البشتي وعمر المنتصر الذين بدوا كأسماك أخرجت من مياهها)، كما كان هناك الأمير الأسود (عبد الله عابد السنوسي) وبن حليم وزوجته وعبد العزيز الشلحي. لقد أخبرني البوصيري أنه لا يتوقع عودته إلى طبرق بصحبة الملك هذا العام (على الرغم من أنني لم أتحقّق ما إذا كان يعني عدم العودة مع الملك في ختام زيارته لطرابلس هذا العام، أم أنه يقصد عدم العودة إلى طبرق بقية العام)، كما أشار إلى أنه ينوي أخذ زوجته في رحلة نيلية في المستقبل القريب. "

وأضاف السفير في فقرة تالية من رسالته:

" إن البوصيري يمتلك **جاذبية** Charm في سلوكه، كما أنه **ذو شخصية قوية** وهذا ما يساعده على تحقيق ما يريد. لا يوجد شكّ في أن هذه الصفات تخدمه كثيراً في المكانة التي اكتسبها لنفسه كوسيط بين الملك وبين، على سبيل المثال، جون هاورد John Howard وشركة (ب. ب.) البريطانية [٥٥]. وفي الوقت نفسه، فلا

---

٥٣ ذكر مصطفى بن حليم خلال حفل عشاء في بيت السفير الأمريكي مساء يوم ١٩٦٤/١/١ أن البوصيري الشلحي اقترح على الملك منذ ثلاثة سنوات مضت تعيين الدكتور فكيني رئيساً للوزارة. غير أنه عندما قرّر الملك في عام ١٩٦٣ اختيار فكيني لهذا المنصب عارضه البوصيري في البداية، ولم يتراجع عن معارضته هذه إلا بعد أن أقنعه بن حليم بالتراجع. تقرير السفارة الأمريكية رقم (211 – A) المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦، الملف Libya 1 – 15 .POL. (يلاحظ أن بن حليم لم يورد هذه القصة في أيّ من كتابيه).

٥٤ الرسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١ وتحمل الرقم الإشاري 1015/28 VT بالملف FO 371/173238 28191.

٥٥ راجع مبحث " تطورات في مجال النفط " بالفصل الأول من هذا المجلد.

نفوذ البوصيري ولا خصاله هي التي جعلته يحظى من جانبه بهذه المكانة لدى الملك. إن حظوته لدى الملك لا ترجع إلى قصر نظر فاضح لدرجة تحول دون إدراكه مثالب البوصيري، ولكنها تعود إلى خصلة معروفة شرقياً تظهر في **وفاء** الملك لإبراهيم الشلحي (خادمه وناظر خاصته السابق) وشعوره بالمسؤولية تجاه ابن الأخير البوصيري. إن البوصيري هو بمكانة الابن بالتبنّي للملك. وهذه الوضعية لها بالطبع **مخاطرها** التي يتوقع لها أن تزداد بقدر ما يعتري الضعف قوى الملك الجسمانية والعقلية. فالبوصيري في وضع جيد يمكنه من التأثير على الملك. **وهذا تأثير يمرّ بفترات قوة وفترات ضعف. وعندما يكون البوصيري في فترة من فترات قوة تأثيره على الملك، كما هي الحالة – حسب اعتقادنا – منذ شهرين أو ثلاثة فيمكنه أن يمارس نفوذاً هائلاً.** " [٥٦]

واستطرد السفير ستيوارت:

" لا يبدو أن البوصيري سوف يستعمل هذا النفوذ لتغيير النظام القائم قبل وفاة الملك للأسباب نفسها التي تجعل أيّة مجموعة ثورية حذرة في التحرّك ضدّ أيّ ملك. ومن خلال حديث قصير لي مع **فكيني** فإنني أستطيع أن أجزم بأنه لن يكون مطيّة للبوصيري، بل إن الأول قد يستخدم الثاني لخدمة أغراضه التي قد يكون من بينها توجيه سياسات ليبيا الخارجية في اتجاهات ليست محلّ ارتياح الملك بشكلٍ عام. "

" وإذا كان البوصيري ما يزال يطمح بأن يستولي على الحكم، فلابدّ أن يأخذ ذلك شكل تهيئة الأرضية للحالة التي ستقوم في أعقاب وفاة الملك **(وكما أشرنا في موضع آخر من الرسالة، فإن قيام الملك بالتنازل عن العرش أثناء حياته لوليّ العهد سوف يربك خطة البوصيري أو أيّة عناصر أخرى مناوئة للنظام تزمع الاستيلاء على الحكم بعد وفاة الملك).** "

" إن هذه الحالة، كما وردت في ورقة J. I. C. [٥٧] تحت عنوان " التطورات المنتظرة في ليبيا خلال السنتين القادمتين " ، ليس من المتوقع لها أن تتيح لوليّ العهد سوى فرصة اعتلاء العرش، ومن أن يؤدّي ضغط الأحداث واستبدال بن عثمان بفكيني إلى المزيد من إضعاف فرص وليّ العهد. ولكن هل يعني هذا بالضرورة تحسين فرص البوصيري للاستيلاء على العرش؟ **إن الظروف ذاتها التي تجعل من المحبّذ إقامة نظام جمهوري في ليبيا قد لا تجعل من المفضّل أن يصبح البوصيري رئيساً لذلك النظام.** إنني هنا أتوقع قيام ردّ فعل **شعبي** ذي **ميول اشتراكية عربية** بتأثيرات مصرية معادية للنظام الملكي. إن البوصيري جزء

---

٥٦ قد يرى البعض أن هذه العبارة تؤكّد ما يذهب إليه عدد من الناس بأن البوصيري، كما كان والده من قبل، يمتلك " قوة غير طبيعية " استعملاها في التأثير على الملك وقراراته. راجع ما ورد في مذكرات بن حليم. م. س. ص. (١١٢).

٥٧ لجنة الاستخبارات المشتركة Joint Intelligence Committee .

لا يتجزأ من هذا النظام (الملكي)، وإن أيّ انفجار بركاني من شأنه أن يداهمه هو أيضا. إن البوصيري متآمر من خلف الكواليس ولا يحظى بأيّ تأييد سياسي، كما أنه ليس بالديماغوجي الذي يمكن للظروف التي أتصوّرها أن تترقبه. وفضلاً عن ذلك، فعلى الرغم من عدم وجود شكّ في أن له علاقات مع مصر، إلا أن خلفيته وسلوكياته لا تجعل منه زعيماً يجد عبد الناصر فيه، ذوقياً أو سياسيا، شخصاً مقبولاً كي يحتضنه. "

ثمّ يضيف السفير ستيوارت في رسالته:

" ورغم ذلك، فإن الملكية قد تبقى بشكل من الأشكال في الفترة التي تعقب مباشرة وفاة الملك. وسوف يكون البوصيري، في هذه الحالة، معرّضاً للاغتيال على يد أحد أبناء عائلة الشريف التي قد لا يكون وليّ العهد قادراً على السيطرة عليها مثلما فعل الملك إدريس. إن البوصيري قد يتقاعد في الخارج بفتاتٍ ممّا تحصّل عليه خلال أيامه الذهبية، أو أن يعيش من أجل أن يصارع من جديد على الحكم في ليبيا بعد أن يكون وليّ العهد قد أفسد الأمور. "

" وبديلاً عن ذلك، وهي الطريقة التي تبدو أكثر احتمالاً لكيفية استيلاء البوصيري على السلطة، وهي ليست من خلال تحريك **ثورة شعبية** ولكن من خلال تدبيره **لانقلاب قصر** بدعم من **الجيش**. إن الكثير سوف يتوقف على مدى نفوذه في **الجيش** وإلى أيّ مدى بمقدور الجيش أن يسيطر على الأمور لا سيّما بعد أن أزيل **العيساوي**[٥٨]. ويبدو الآن أن أيّة محاولة انقلاب في المستقبل سوف تحتاج لنجاحها دعم أو على الأقل قبول **قوات الأمن** الأمر الذي لا يبدو أن البوصيري قادر على تحقيقه الآن في ظلّ القيادة الحالية لهذه القوات. "

وختم السفير ستيوارت رسالته المثيرة إلى الخارجية البريطانية بعبارة جاء فيها:

" إنني أختم رسالتي هذه بالقول إنه، على الرغم من **أنه لا يوجد شيء مؤكّد في ليبيا**، فإن فرص البوصيري في الاستيلاء على سلطة مطلقة في ليبيا تبدو بعيدة نسبياً. أمّا ما الذي سيفعله بهذه السلطة في حال استيلائه عليها؟ إن **ما نعرفه عن آرائه السياسية لا يشجع كثيراً**.. فمن المعروف عنه أنه ضدّ أمريكا بعنف، وعلى الرغم من أنه ليس معادياً لبريطانيا بشكل غريزي إلا أنه لا يثق في سياسة بريطانيا تجاه الشرق الأوسط ويكره وجود القواعد في ليبيا. **ومن ثمّ فإن الحكمة تفرض علينا أن نتوقع الأسوأ**[٥٩]. "

---

٥٨ يقصد نائب رئيس أركان الجيش الليبي العقيد إدريس العيساوي الذي جرى اغتياله من قبل مجهولين مساء يوم ١٩٦٢/١٢/٩ على مشارف مدينة بنغازي. راجع مبحث " اغتيال العقيد العيساوي " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٥٩ من المصادفات العجيبة أن يلاقي البوصيري الشلحي مصرعه في حادث سيارة بعد نحو عام تقريباً من هذه الرسالة المثيرة.

وكتب المستر **بنهام** J. M. M. Benham (من وزارة الخارجية) تعليقاً على رسالة السفير ستيوارت بتاريخ ١٩٦٣/٤/١١ جاء فيه:

" إن رسائل السفير الأخيرة تعزّز الرأي القائل بأنه من المرجّح، في ظلّ حكومة فكيني، أن تنتهج ليبيا سياسة أكثر نشاطاً في الشؤون العربية. وقد يكون مرجع ذلك انزعاج ليبيا من المحادثات التي جرت مؤخّراً من أجل إيجاد رابطة خاصّة بين **مصر والجزائر**، وخوفها من أن يتمّ استثناؤها من أيّة محادثات (مهما كانت غير ذات جدوى أو عشوائية) حول **الاتحاد المغاربي**. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الليبيّين يبدون قلقين جداً بسبب الأحداث التي وقعت في **العراق وسوريا** مؤخّراً. هذه العوامل كلها مضافاً إليها ما **ظهر من تنام مؤقت في نفوذ البوصيري**، ربّما تؤدّي، من وجهة نظرنا إلى بروز بعض المصاعب الصغيرة. غير أنه طالما بقي الملك ممسكاً بمقاليد الحكم، فإنني لا أرى مبرّراً لخوفنا الشديد حول استمرار تمتّعنا بتسهيلات التدريب العسكري (في ليبيا). "

ثمّ يضيف **بنهام**:

" يبدو أن المحصّلة النهائية لكافة التطورات الأخيرة تتمثّل في أن فرص **وليّ العهد** في اعتلاء العرش أو في إبقائه على مقاليد الحكم تحت سيطرته قد تضاءلت، وبالتالي فإن فرص نجاح **البوصيري الشلحي** في القيام بانقلاب قصر في أعقاب وفاة الملك قد ازدادت بشكلٍ كبير. ورغم ذلك فإن السفير يرى أن وقوع مثل هذا الأمر احتمال بعيد. "

وقد دوّن المستر **جون** من الخارجية البريطانية تعليقاً بخط يده على رسالة السفير ستيورات بتاريخ ١٩٦٣/٤/١١ أيضاً ما جاء فيه:

" أعتقد أن النتائج التي تتوصّل إليها ورقة " لجنة الاستخبارات المشتركة " [٦٠] JIC (حول ليبيا) سوف تتناول هذا الاحتمال (انقلاب القصر بواسطة البوصيري). ستكون هناك الكثير من المناورات والتطورات غير المتوقعة غير أن محصّلتها جميعاً سوف تتمثّل بكل تأكيد في إقامة حكومة معادية لمصالحنا.. " [٦١] .

العلاقة بفكيني

مرّ بنا [٦٢] كيف أن التكهّنات المصحوبة بالمخاوف راجت حول دور البوصيري الشلحي

---

٦٠ يبدو أنه لم يتمّ نشر أوراق هذه اللجنة حتى الآن. ومن المهمّ أن يسعى الباحثون في تاريخ هذه الحقبة لدولة الاستقلال إلى الإطلاع على هذه الأوراق حيث أنها تحتوي على التقييمات النهائية والنوايا الفعلية للحكومة البريطانية.

٦١ لقد صبّ هذان التعليقان في المصبّ ذاته لرسالة السفير ستيورات وهو تأكيد تعاظم خطر البوصيري.

٦٢ راجع ما ورد تحت عنوان " تكهّنات ومخاوف غربية " في مبحث " وزارة جديدة " بالفصل الأول " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " .

الرئيسي في اختيار الدكتور فكيني لرئاسة الوزارة. غير أن هذه التكهّنات والمخاوف سرعان ما تبدّدت وتبيّن أن لا أساس لها من الصحّة وأنها مبنيّة على تقييمات قديمة للعلاقة بين الرجلين. بل لقد أكّد مصطفى بن حليم في حفل عشاء بيت السفير الأمريكي [٦٣] أن البوصيري كان هذه المرة من المعارضين لترشيح الملك للدكتور فكيني لهذا المنصب.

> وقد عبّر السفير البريطاني **ستيوارت** في تقرير بعث به إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٤/١٣ عن ارتياحه لما وصله من معلومات حول عدم وجود صلة قوية بين البوصيري وفكيني:
>
> " .. هناك مصدر صغير لراحتنا في المؤشرات الحالية بشأن الصداقة القديمة التي كانت قائمة بين فكيني والبوصيري بأنه لم يعد لها حساب في العلاقة بينهما. وإنه إذا كان هناك شخص يتعامل فكيني معه الآن في القصر فهو الدكتور علي الساحلي (رئيس الديوان الملكي) وليس البوصيري. " [٦٤]

وقد مرّ بنا في هذا المبحث [٦٥] كيف أن السفير ستيوارت عبّر في رسالته إلى الخارجية البريطانية عن اعتقاده الجازم بأن فكيني لن يكون مطيّة للبوصيري، وكيف أن الأول قد يستخدم الثاني لخدمة بعض أهدافه التي قد يكون من بينها توجيه سياسات ليبيا الخارجية في اتجاهات ليست بشكلٍ عام موضع ارتياح الملك.

وقد أورد تقرير [٦٦] للسفارة الأمريكية مؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٦ أن **الطاهر العقبي** (أحد أنصار وليّ العهد البارزين) سمع في تلك الفترة من إحدى الشخصيات البارزة أن **عبد الله عابد السنوسي** (أحد رجال زمرة البوصيري) قال له بأن مجلس الوزراء " سوف يبقى على وضعه مدّة شهرين أو ثلاثة أخرى وسوف يضمّون إليه بعد ذلك عدداً من رجالهم. "

الأغلب على الظن أن أسباب النفور بين فكيني والبوصيري شخصية، وهي تتعلّق بالتركيبة النفسية لكلّ منهما، فكلاهما مغرور ومتعطّش للنفوذ والسلطة. وأيّاً ما كانت أسباب النفور بينهما ودرجته إلا أنه قد جمع بينهما الكره المشترك – وربّما مع اختلاف في الدرجة – لوليّ العهد، وكذلك السعي – وإن بأساليب متباينة – لإنهاء الملكية.

---

٦٣ راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم (A – 211) بتاريخ ١٩٦٤/١/٦. وقد أكّد بن حليم في تلك المناسبة أنه هو الذي أقنع البوصيري بالعدول عن معارضته اختيار الملك لفكيني.

٦٤ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/٤/١٣ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/32، الملف FO 371/173238 28191.

٦٥ راجع ما ورد تحت عنوان " السفير البريطاني في عشّ الدبّور " من هذا المبحث.

٦٦ التقرير يحمل الرقم (A – 409) بالملف POL. 2 – Libya.

المصالحة مع الملكة

ليس غريباً أن تكون علاقة **الملكة فاطمة** بناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** على غير ما يرام، بل وأن يكون بينهما ودّ مفقود وكراهية. فالملكة فاطمة هي عمّة السيد **الشريف محي الدين السنوسي** قاتل والد البوصيري السيد **إبراهيم الشلحي** في عام ١٩٥٤. وأخوة الملكة فاطمة وأقاربها من عائلة السيد أحمد الشريف هم الذين تعرّضوا للنفي والتضييق بتحريض من البوصيري وأخوته.

وقد مرّ بنا كيف أن الملكة فاطمة تعتقد، ومنذ مرحلة مبكّرة (على الأقل منذ عام ١٩٦٠)، بأن البوصيري وأعوانه يشكّلون عنصراً مضرّاً بدرجة عالية بالنظام، وأنه لابدّ من القيام بعمل شيء ما من أجل إنهاء نفوذهم.[٦٧]

ويبدو أن العلاقة بين الاثنين شهدت تطوراً مهمّاً خلال صيف عام ١٩٦٣. فقد كشف **مصطفى بن حليم** خلال لقائه بالسفير البريطاني يوم ١٩٦٣/٧/٢٥ أنه بذل مجهوداً حقّق بعض النجاح من أجل تحقيق **مصالحة** بين الملكة والبوصيري الشلحي خلال تواجدهم في صحبة الملك باليونان (مايو/أيار – يونيو/حزيران ١٩٦٣). كما أكّد الأمر ذاته كلّ من رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر ورئيس الديوان الملكي الدكتور علي الساحلي.[٦٨]

كما أكّد بن حليم الموضوع ذاته خلال لقائه مع **سكرايفنر** بلندن في ١٩٦٣/٨/٢٨ حيث ذكر له أنه حقّق نجاحاً في هذا الاتجاه وأنه يعتبر ذلك أمراً مشجعاً ومعيناً. كما أشار بن حليم إلى أن **السيدة زوجته وزوجة البوصيري لعبتا دوراً في هذا المسعى.**[٦٩]

وقد علّق السفير البريطاني على المعلومة التي أفضى إليه بها بن حليم بأنه إذا صاحب هذه المصالحة مصالحة أخرى بين وليّ العهد والبوصيري، كما كان رائجاً يومذاك[٧٠]، فذلك أمر طيب. أمّا إذا اقتصرت المصالحة على الملكة فاطمة والبوصيري فذلك أمر يدعو إلى الخوف إذ أنه يعني إزالة الكابح الوحيد للعلاقة الشخصية ما بين الملك والبوصيري (والمتمثّل في الملكة).

ولم يفصح **بن حليم** عن دوافعه الحقيقية من وراء إجراء هذه المصالحة وما إن كانت بمبادرة منه ولخدمة مصالحه الخاصّة ؟ أم بإيعاز من البوصيري في إطار تعزيزه لنفوذه وضمان تحييد كافة مصادر التأثير الأخرى على الملك؟ إننا نرجّح الأمر الأخير.[٧١]

---

٦٧ راجع مبحث " نفوذ البوصيري الشلحي " بالفصل الثالث " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة " . المجلد الثالث/الجزء الأول.

٦٨ راجع رسالة السفير المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٢٧ ذات الرقم الإشاري VT 1015/58، الملف FO 371/173239 28191.

٦٩ راجع المذكرة الخاصّة بهذا اللقاء المؤرّخة في ١٩٦٢/٨/٢٨ ذات الرقم الإشاري VT 1015/61، الملف FO 371/173240 28191.

٧٠ راجع ما ورد تالياً تحت عنوان " إشاعة حول مصالحة بين البوصيري ووليّ العهد " .

٧١ للأسف فإن بن حليم أغفل في كتابيه الإشارة إلى هذا الموضوع.

إشاعة حول مصالحة بين البوصيري ووليّ العهد

تناقلت الدوائر الدبلوماسية في ليبيا خلال صيف عام ١٩٦٣ إشاعة مفادها أن مصالحة تمّت بين وليّ العهد وغريمه البوصيري الشلحي. وكالعادة، فقد استطلعت السفارة البريطانية – على سبيل المثال – آراء بعض المسؤولين الليبيّين السابقين عن مدى صحّة هذه الإشاعة. كان في مقدمة هؤلاء كالعادة مصطفى بن حليم الذي أكّد للسفير ستيوارت خلال لقاء بينهما يوم ١٩٦٣/٧/٢٥ استبعاده الكامل لإمكان أن تقوم بين الرجلين علاقة صداقة [٧٢]. كما عاد وأكّد الأمر نفسه لسكرايفنر من الخارجية البريطانية خلال لقائه به يوم ١٩٦٣/٨/٢٨ في لندن حيث نسب الأخير إليه قوله بأن البوصيري هو ضدّ وليّ العهد وضدّ خلافته لعمّه على العرش بشكلٍ غير قابل للمعالجة. وفي حال وفاة الملك، فإن نفوذ البوصيري سوف يختفي كلية، وإن أهميّته تتوقف على ما بمقدوره أن يفعله الآن وفي تلك اللحظة [٧٣]. أمّا رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر فإنه عند سؤاله من قبل السفير البريطاني عن إشاعة المصالحة لم يستبعد حدوثها، غير أنه عبّر عن اعتقاده بأن مثل تلك المصالحة لن تدوم طويلا. [٧٤]

وقد علّق **بنهام** J. M. M. Benham من الخاريحة البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٨/١٦ على هذه الإشاعة بقوله:

> " إن محاولات البوصيري الشلحي للمصالحة مع وليّ العهد مآلها فاشل، ذلك أن الأخير يعتقد – محقاً – بأن البوصيري عميل للمصريين. "

وبالطبع فليس بمقدورنا معرفة مصدر تلك الإشاعة ولا هدفه من ورائها، وربّما كانت " بالون اختبار **تمويهي** " أطلقه يومذاك أحد أطراف الصراع الداخلية أو الخارجية.

علاقة جيدة مع بن حليم

تعتبر علاقة مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق مع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي أحد المفاتيح الهامّة للصراع الذي كان دائراً حول مستقبل النظام الملكي، والذي تشابكت فيه الأطماع والمصالح المحلية والأجنبية.

فالانطباع السائد لدى أغلب المتابعين لتطوّرات تلك الحقبة أن بن حليم هو أحد العناصر الرئيسية في " زمرة القصر " الملتفّة حول البوصيري الشلحي والساعية لإجهاض كل فرصة لوليّ العهد في أن يعتلي العرش عند وفاة عمّه الملك إدريس. كما أن وليّ العهد وأنصاره يعتبرون بن حليم أحد أعمدة هذه الزمرة. كما أن هناك من يعتقد بأن بن حليم هو الذي اقترح على الملك في عام ١٩٥٤ تعيين البوصيري (وهو مازال شاباً دون الثالثة والعشرين من العمر) ناظراً للخاصّة الملكية خلفاً لوالده إبراهيم الشلحي. [٧٥]

---

٧٢ سلفت الإشارة إلى هذا اللقاء.

٧٣ سلفت الإشارة إلى هذا اللقاء.

٧٤ رسالة السفير البريطاني مؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٢٧ السالف الإشارة إليها.

٧٥ راجع مبحث " اغتيال الشلحي وتداعياته " بالفصل الرابع " حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة" . المجلد الثاني/الجزء الأول من هذا الكتاب.

بن حليم من جانبه يعترف في مذكراته بأنه ظلّ خلال جلّ فترة رئاسته للوزارة (١٩٥٤ – ١٩٥٧) على علاقة طيبة وحميمة مع البوصيري. وأن هذه العلاقة تعرّضت للتوتّر في أواخر فترة تقلّد بن حليم للوزارة، وأن البوصيري ناصبه إثر ذلك العداء الشديد الأمر الذي كان أحد الأسباب الرئيسية وراء تقديمه للاستقالة من رئاسة الوزارة. وبعد فترة من القطيعة لم تدم طويلاً عادت المياه إلى مجاريها بين الرجلين، وتركزت العلاقة بينهما على التعاون في مجال الأعمال والتجارة بعد أن ترك بن حليم منصبه كسفير لليبيا لدى فرنسا وتفرّغ للأعمال الحرة (مطلع عام ١٩٦٠).

ورغم ادعاء بن حليم في مذكراته [٧٦] أنه ابتعد عن السياسة ابتعاداً تامّاً، إلا أن المطالع لمقابلات بن حليم مع دبلوماسيّي السفارتين البريطانية والأمريكية على وجه الخصوص [٧٧] وأحاديثه معهم في كلّ ما طابعه سياسي، وكذلك القارئ لكتابه الأخير (ليبيا – انبعاث أمة .. وسقوط دولة) [٧٨] يدرك أن علاقته بالسياسة لم تنقطع، فقد ظلّ على صلة بالملك وبرؤساء الوزارة السابقين ومن هم في الحكم، وظلّ يتردّد على مصر ويقابل مسؤوليها، والأهمّ من ذلك أنه ظلّ على علاقة حميمة وقوية مع البوصيري الشلحي ليس فقط في مجال التجارة والأعمال بل في تناوله معه باستمرار لقضايا الحكم وشؤونه. ومن ذلك، على سبيل المثال، ما مرّ بنا في هذا المبحث كيف أن بن حليم هو الذي أقنع البوصيري عام ١٩٦٣ بالتخلّي عن معارضته لتعيين الدكتور فكيني في رئاسة الوزارة.

وخلال اللقاء الذي تمّ في لندن يوم ١٩٦٣/٨/٢٨ بين رئيس الوزراء الأسبق بن حليم **وسكرايفنر** مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية أكّد **بن حليم:**

> " أنه على علاقة شخصية وطيدة مع البوصيري. وأن البوصيري ربّما كان مخلصاً وأميناً في وجهات نظره التي من بينها معارضته، ليس فقط لأيّة معاهدات أو اتفاقيات مع الغرب، ولكن أيضاً للترتيبات التي توصّلت إليها الحكومة الليبية مع شركات البترول. إن البوصيري الشلحي غير واقعي على الإطلاق وليست لديه أيّة خبرة في الشؤون الدولية، ولهذا السبب ذاته لم يستطع أن يدرك أن تأييده لعبد الناصر يعني إذعانه له بالكامل. لقد اختار البوصيري أن يكون من أنصار عبد الناصر ولا سبيل لزحزحته عن هذه القناعة. "

اللافت للنظر والمحيّر في الوقت ذاته أنه، رغم كافة مظاهر ومؤشرات حميمية العلاقة بين بن حليم والبوصيري الشلحي، إلا أن تقارير السفارة والخارجية الأمريكية على وجه الخصوص تستبعد – بشكل مباشر وغير مباشر – أن يكون بن حليم [٧٩] من ضمن " زمرة القصر " التابعة

٧٦ م. س. ص. (٥٣٠).

٧٧ راجع على سبيل المثال مبحث " آراء ومواقف لبن حليم " بالفصل الأول " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٧٨ من منشورات الجمل. كولونيا – ألمانيا، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

٧٩ تكرّرت هذه الملاحظة مع شخصين آخرين بدرجات متفاوتة هما سيف النصر عبد الجليل وعبد القادر العلام.

للبوصيري الأمر الذي نحسب أنه يطرح تساؤلاً حول طبيعة علاقة بن حليم بالبوصيري، وهل كان الأول عيناً على الثاني لمصلحة جهة أجنبية هي على الأرجّح الولايات المتحدة الأمريكية؟[٨٠] كما أنه يطرح تساؤلاً ثانياً حول طبيعة علاقة بن حليم بالنظام المصري، التي لم تنقطع حتى سنوات متأخرة من عمر النظام الملكي، ولمصلحة من كانت تصبّ هذه العلاقة ؟!

مساعي التغلغل في صفوف الجيش

كما رأينا في فصول سابقة [٨١]، فقد تمّ في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦١، وعلى الأرجّح بتأثير من البوصيري الشلحي، إقصاء اللواء **السنوسي لطيوش** [٨٢] عن رئاسة أركان الجيش. كما جرى في شهر ديسمبر/كانون الأول من العام التالي (١٩٦٢) اغتيال نائب رئيس الأركان القوي العقيد **إدريس العيساوي** المعروف بولائه لوليّ العهد.

ومع وجود **ثلاثة** من أقارب البوصيري (العقداء شمس الدين وعبد العزيز الشلحي وعون أرحومة) في الصف الأول من قيادة الجيش، ووجود **سيف النصر عبد الجليل** (المحسوب على زمرة القصر التابعة للبوصيري) وزيراً للدفاع، كان طبيعياً أن يسعى البوصيري – وفي إطار جهوده من أجل الاستيلاء على السلطة وقطع الطريق على وليّ العهد في خلافة عمّه – إلى مدّ نفوذه إلى الجيش وإلى التغلغل في صفوف ضباطه.

من بين الإشارات المهمّة إلى هذا الموضوع، ما ورد على لسان **وليّ العهد** خلال لقائه بالسفير البريطاني ستيوارت [٨٣] يوم ١٩٦٣/١١/٣٠ بقوله: (إن الأوضاع بالجيش غير مرضية وهو منقسم إلى مجموعتين، واحدة منها غير موالية (للأمير) ومرتبطة بجماعة البوصيري ومعادية للعرش). كما أضاف الأمير: (إن الشلحي كان نشطاً جداً في زرع بذور التذمّر في أوساط صغار ضباط الجيش).

الإشارة الثانية كانت أكثر صراحة حول هذا الموضوع، ووردت خلال المحادثات السرّية التي جرت في واشنطن بتاريخ ١٩٦٤/١/٧ بين وفدين بريطاني وأمريكي حول الأوضاع في ليبيا [٨٤]، حيث ورد على لسان دي باولي Du Boulay رئيس الوفد البريطاني:

---

٨٠ نترك هذا التساؤل كي يجيب عنه الباحثون ومن بقي حياً من معاصري تلك الفترة وعلى الأخصّ أخوة البوصيري في ضوء ما سمعوه من أخيهم في هذا الشأن. واللافت للنظر أن بن حليم أسقط من كتابه الأخير، والذي زعم أنه أخذ طابع " التحليل السياسي " وليس " سرد الأحداث " ، أية إشارة إلى دور البوصيري في الصراع والسعي من أجل النفوذ والاستيلاء على السلطة حتى وفاته في حادث غامض في شهر أبريل/نيسان ١٩٦٤. إن هذا الإهمال هو في اعتقادنا متعمّد من قبل بن حليم إذ أن أية إشارة إلى هذا الموضوع كانت ستوجب عليه أن يوضح علاقته بالبوصيري خلال هذه الفترة.

٨١ راجع الفصول المتعلقة بحكومة محمد عثمان الصيد بالمجلد الثالث من الجزء الأول لهذا الكتاب.

٨٢ كان اللواء لطيوش معروفاً بمناهضته لتدخّلات البوصيري وأخيه عبد العزيز وصهرهم عون أرحومة في شؤون الجيش.

٨٣ سلفت الإشارة إلى هذا الاجتماع. راجع مبحث " وضع وليّ العهد وعلاقاته " بهذا الفصل.

٨٤ راجع فصل " التنسيق البريطاني الأمريكي " بهذا المجلد.

" .. وفي داخل الجيش الليبي، فإن العقيد عبد العزيز الشلحي أخا البوصيري يحاول بهمّة مدّ نفوذ الأخير في صفوفه .. " .

ويقع في هذا السياق ما أشار إليه وليّ العهد خلال لقائه الذي أشرنا إليه آنفاً حول مساعي البوصيري لتعطيل عمل لجنة التحقيق في مصرع العقيد العيساوي والحيلولة بينها وبين الوصول إلى نتيجة في الحادث وحول هويّة الجناة.

السعي لتكوين قاعدة شعبية

من المعروف أن " زمرة القصر " بقيادة البوصيري لم تكن تتمتّع بقاعدة شعبية أو تحظى بقبول شعبي، وكانت تلك هي أخطر نقاط ضعفها. لقد كانت هذه الزمرة بمعظم رموزها متّهمة بل مدانة بالفساد المالي والسياسي في نظر غالبية الليبيّين وفي الأوساط المثقفة، فضلاً عن أصحاب الانتماءات الحزبية.

ولا نشكّ بأن تلك الزمرة كانت تلمس هذا الأمر. ومن ثمّ فلم يكون غريباً أن تسعى الزمرة هذه – وهي تتصوّر نفسها أنها قد اقتربت من بلوغ أهدافها في الاستيلاء على السلطة بانقلاب قصر يسانده الجيش – أن تسعى أو أن تجرّب حظّها في تكوين قاعدة شعبية، وأن تحقّق لنفسها بطريقتها الخاصّة بعض القبول الشعبي. ذلك ما يفصح عنه طرف من الحوار الذي جرى بين **الطاهر العقبي** رئيس المجلس التشريعي الطرابلسي السابق (أحد أنصار وليّ العهد البارزين) و**باولوتزي** Gabriel J. Paolozzi السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية يوم ١٩٦٣/٥/٢٨ حيث يشير التقرير [٨٥] الذي أعدّ عن تلك المقابلة حينها إلى الآتي:

" الموضوع الذي تمّ طرقه بعد ذلك هو الإشاعات التي تردّدت على نطاق واسع حول قيام **عبد الله عابد السنوسي** (أحد عناصر الزمرة) بتوزيع مبالغ كبيرة من المال على عدد من مسؤولي النوادي الرياضية (بطرابلس) وبخاصّة نادي **الاتحاد**. وأكّد العقبي أن الإشاعة صحيحة بالكامل، غير أنه بسبب التدخّل السريع من قبل بعض الشخصيات الطرابلسية البارزة، فقد تمّ تحذير مسؤولي النوادي من المخاطر التي تترتّب على اختيارهم لهذا الطريق، فقرّر هؤلاء البقاء بعيداً عن عبد الله عابد وأمواله. وقد أشار العقبي إلى أنه من الواضح أن عبد الله عابد يحاول تأسيس قواعد شعبية لمساندة زمرة القصر غير أنه نسى أن هذه النوادي تضمّ شباباً طرابلسياً أميناً يقف على طرف النقيض ممّا تمثّله هذه الزمرة. "

وقد عقّب باولوتزي في تقريره على ما قاله العقبي حول هذا الموضوع بعبارة جاء فيها: (إذا صحّ ما ذكره العقبي حول إفشال جهود عبد الله عابد للتغلغل في النوادي الرياضية فإن هذا عمل يستحقّ الإكبار من قبل السفارة وهو يبعث على الارتياح).

---

٨٥ التقرير يحمل الرقم (A – 409) المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٦ بالملف Libya – 2 .POL.

وجهة نظر لمحمود المنتصر

تطرّق رئيس الوزراء الأسبق **محمود المنتصر** خلال لقائه بالسفير البريطاني يوم ١٩٦٣/١٢/١٨ إلى وضع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري وذلك من خلال إجابته عن سؤال وجّهه إليه السفير ستيوارت بهذا الخصوص. وجاء في تلك الإجابة [٨٦]:

> " إن البوصيري نال في وقت ما **احترام عبد الناصر وتأييده. غير أن الملك قام مؤخّراً بقص جناحي البوصيري** كما فرض ضوابط مؤكّدة على نفوذه السياسي (رغم أن وضعه الشخصي ما يزال في مكانة رفيعة). أدرك عبد الناصر هذا الوضع، الأمر الذي أفقد البوصيري اهتمام الأول به. فكيني من جانبه أبقى على مسافة بينه وبين البوصيري رغم أنه ما يزال يدرك أهمّية مكانته الشخصية عند الملك. ويعتقد المنتصر أنه في المدى البعيد، وعند اختفاء الملك عن المسرح، فإنه يتوجب على الشلحي وعائلته أن يغادروا ليبيا كائناً من كان في السلطة. "

مصالح تجارية وبترولية

منذ السنوات الأولى للمملكة الليبية، عندما كانت تعيش على المساعدات الأجنبية وقبل أن تصبح دولة نفطية، عرفت ما سمّي يومذاك بـ " **الثلاثي** " القائم على إبراهيم الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) وعبد الله عابد السنوسي (رجل الأعمال، أحد أفراد العائلة السنوسية وصفي الشلحي) والمهندس مصطفى بن حليم (الذي كان قد عاد من المهجر إلى ليبيا وأصبح وزيراً للمواصلات في حكومة برقة ومن بعد ناظراً للمواصلات في ولاية برقة بعد الاستقلال في عام ١٩٥١). وقد عُرف هذا الثلاثي بتعاونه الوثيق في عالمي المال والسياسة. [٨٧]

ولم يؤدّ اغتيال إبراهيم الشلحي في أكتوبر/تشرين الأول من عام ١٩٥٤ إلى إختفاء هذا الثلاثي عن عالم السياسة والمال إذ استمرّ وجوده ونشاطه في هذا المجال بعد لأي قصير من تعيين البوصيري الشلحي في ١٩٥٤/١٠/١١ خلفاً لوالده في منصب ناظر الخاصّة الملكية. ولئن تعرّضت العلاقة بين طرفين من أطراف هذا الثلاثي (البوصيري وبن حليم) للتوتّر والخصومة (خلال الفترة الأخيرة من وجود بن حليم في رئاسة الوزارة) [٨٨]، إلا أن هذه العلاقة سرعان ما عادت إلى وئامها القديم وبخاصّة بعد أن تحوّلت ليبيا إلى دولة نفطية وترك بن حليم حسب

---

٨٦ رسالة السفير البريطاني بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٩ ذات الرقم الإشاري VT 1015/76، الملف FO 371/173240 28192.

٨٧ خدوري. م. س. ص. (٢٧٨ – ٢٧٩).

٨٨ راجع مبحث " علاقة بن حليم بالبوصيري الشلحي " بالفصل الرابع " حكومة بن حليم .. السنوات العصيبة" . المجلد الثاني/الجزء الأول من هذا الكتاب.

زعمه، السياسة وتفرّغ كلية للأعمال الحرة [٨٩]. وكانت المشروعات والأعمال المتعلّقة بنشاط شركات البترول، بدءاً من حركة منح الامتيازات البترولية وما صاحبها من عمليات خفيّة وانتهاءً بعقود بناء شبكات أنابيب نقل البترول والموانئ النفطية، الميدان الأفضل لهذا الثلاثي لأنه الأكثر ربحية والأجزل بعائداته [٩٠].

وبالطبع فقد كان لكلّ طرف من هذا الثلاثي، إلى جانب نشاطه المشترك مع بقية الأطراف، نشاطه الخاص به بعيداً عن هذه الأطراف وإن كان يوظّف علاقته معها في تعزيز مكاسبه ومغانمه الخاصّة. فقد كان لعبد الله عابد صفقاته ومشروعاته الخاصّة كمشروع بناء طريق فزان السيئ السمعة، كما كان لبن حليم مشاركة مع **شركة بكتل** الأمريكية ومع **جون تابن** السفير الأمريكي السابق في ليبيا. [٩١]

البوصيري الشلحي هو الآخر كانت له معاملاته وصفقاته التجارية والمالية الأخري بعيداً – وليس بالضرورة بالكامل – عن عبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم. وكانت هذه الصفقات، في الأغلب، تتمّ عن طريق أخيه **عمر** (من مواليد عام ١٩٣٢) وأخته **لطفية** وزوجها **محمد عبد السلام الغماري** [٩٢]، وأطراف ليبية أخرى (من أمثال الدكتور مصطفى العجيلي) أو غير ليبية (من أمثال كمال زاده الايراني).

ومن الأمثلة التي شهدتها هذه الحقبة، بشأن تدخّلات البوصيري الشلحي لخدمة مصالحه التجارية والمالية، ما حدث بالنسبة لمساعي شركة ب. ب. البريطانية لبناء ميناء نفطي بالقرب من مدينة طبرق حيث قام البوصيري باعتراض هذه المساعي رغم حصول الشركة بادئ الأمر على موافقة من الملك. [٩٣]

خلاصة

وصف تقرير [٩٤] للبعثة الأمريكية في ليبيا البوصيري الشلحي، بعد مرور أسابيع قليلة على تعيينه يوم ١٩٥٤/١٠/١١ في منصب ناظر الخاصّة الملكية خلفاً لوالده إبراهيم الشلحي، بعبارة جاء فيها:

---

٨٩ مذكرات بن حليم، م. س. ص. (٥٠٥)، ومذكرات الصيد، م. س. ص. (١٣٩). راجع أيضا المبحث المذكور في الهامش السابق وكذلك الفصل الأول من هذا المجلد بعنوان " جوانب من قصّة البترول الليبي" .

٩٠ راجع فصل " جوانب من قصّة البترول الليبي " بهذا المجلد.

٩١ المرجع السابق.

٩٢ هما والدا زوجة العقيد عون أرحومة اشفيقة.

٩٣ للمزيد حول هذا الموضوع راجع مبحث " تطورات نفطية " بالفصل الثالث" حكومة الدكتور فكيني .. البداية الواعدة " ومبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية – بن حليم نموذجا " بهذا الفصل.

٩٤ التقرير مؤرّخ في ١٩٥٤/١١/٩ ويحمل الرقم (٦٨) بالملف 773.00.

" على الرغم من أن البوصيري عُيّن في منصب ناظر الخاصّة الملكية، إلا أنه شخص لا يملك أية أهمية سياسية. "

كان البوصيري يومذاك دون الخامسة والعشرين من العمر .. ولم تمض إلا سنوات على ذلك التاريخ حتى أصبح البوصيري أهمّ شخصية سياسية في ليبيا بعد الملك إدريس. ووفقاً للمؤشرات كلها، فقد كان يعدّ العدّة للانقضاض على السلطة وقطع الطريق على وليّ العهد في اعتلاء العرش خلفاً لعمه الملك. [٩٥]

---

٩٥ ومن أغرب المفارقات في تاريخ دولة الاستقلال أن يلقى البوصيري الشلحي مصرعه في ١٩٦٤/٤/٢٣ أي بعد نحو ثلاثة أشهر من استقالة فكيني.

مطالب القوى الوطنية

مرّ بنا [٩٦] كيف أن ستة من أعضاء مجلس النواب [٩٧] وأربعة من الشخصيات الوطنية [٩٨] قاموا في **١٩٦٢/١٢/٢٧** بتسليم الملك إدريس – عبر كبير تشريفاته فتحي الخوجة – مذكرة حول الوضع الراهن يومذاك بالبلاد، وضمّنوها جملة من **المطالب الوطنية ذات الطابع الإصلاحي** تلخّصت في:

- الدعوة إلى إلغاء **النظام الاتحادي** وإعلان الوحدة الكاملة.
- إيقاف مشروع بناء مدينة **البيضاء** كعاصمة واختيار مدينة طرابلس عاصمة وحيدة لليبيا.
- اتخاذ جملة من الخطوات الحازمة لمحاربة مختلف صور **الفساد المالي والتسيّب الإداري** المنتشر في شتى مرافق الدولة وأجهزتها.

كان ذلك في أواخر حكومة **محمد عثمان الصيد**، وكما سلفت الإشارة فقد قاطع أعضاء البرلمان الستة اجتماعات الدورة البرلمانية التي انعقدت بمدينة البيضاء منذ السادس من ديسمبر/كانون الأول من ذلك العام (١٩٦٢). ومن الواضح أن حكومة الصيد لم تعر اهتماماً كبيراً لما ورد في تلك المذكرة من مطالب، وبخاصّة أن تلك الحكومة لم تبق طويلاً منذ تقديم المذكرة حيث سقطت في ١٩٦٣/٣/١٩ م.

وقد انتهزت تلك **المجموعة البرلمانية** فرصة وصول الدكتور **فكيني** إلى رئاسة الوزارة فأعادت تقديم مطالبها السابقة نفسها على الحكومة الجديدة من خلال إدراجها في جدول أعمال جلسة مجلس النواب التي انعقدت بمدينة البيضاء يوم ١٩٦٣/٣/٣١، وقد سجّلت مضابط تلك الجلسة كذلك أن النائب البرلماني **علي مصطفى المصراتي** طالب الحكومة الجديدة خلالها باتخاذ **خطوات إصلاحية** من أجل إعادة ثقة الشعب بالحكم ومن أجل وضع نهاية للأزمة الأخلاقية التي تعيشها البلاد. وقد طالب تحديداً خلال تلك الجلسة بـ:

- تقديم قانون **من أين لك هذا؟** لمحاسبة المسؤولين عمّا دخل في ذمّتهم المالية منذ الاستقلال.
- تحقيق المزيد من **حرّية التعبير**، حيث أن الانتقادات للحكومة في المجالس الخاصّة لا تكفي.
- السماح بتشكيل **الأحزاب السياسية** حيث يستطيع أصحابها التعبير عن آرائهم بحرّية.
- إلغاء **القواعد الأجنبية** بالبلاد.

---

٩٦ راجع فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب. راجع أيضاً الملحق رقم (٢) بهذا المجلد.

٩٧ هم النواب: محمود صبحي، ومحمد بشير المغيربي، ومحمد أبو صاع الزنتاني، والفيتوري يوسف زميت، والسايح فلفل وأحمد عبد الحفيظ الرماش.

٩٨ هم مصطفى بن عامر ومحمود مخلوف وإبراهيم بشير الغويل وعبد الرحمن بركات بن سعود.

وقد لقيت هذه النقطة الأخيرة بالذات ترحيباً مدوّياً في قاعة البرلمان [٩٩]، كما قامت صحيفة " **الرائد** " الأهلية بنشر كلمة النائب علي مصطفى المصراتي بكاملها في عددها الصادر يوم ١٣/٤/١٩٦٣. [١٠٠]

ومن جهة أخرى، فقد شاع بين الأوساط الشعبية وبين النخب المثقفة وذوي التوجّهات الحزبية تحلّي الدكتور فكيني بروح وطنية وميول قومية تقدّمية، وبثقافةٍ عالية وقدراتٍ علمية وإدارية، الأمر الذي شجّع أعداداً منهم أن تتقدّم إليه **بمذكرات** تعبّر عن جملة من المطالب الوطنية، كان من أبرزها ما أطلق عليه " **مذكرة القوى الوطنية** " [١٠١] التي اشتملت على عددٍ من المطالب اعتبر مقدّموها أنها تشكّل " **الحد الأدنى من المتطلبات التي لا يمكن لأية حكومة من دونها أن تطمع بتأييد الشعب أو تجاوبه معها** " . وتتلخّص أهمّ تلك المطالب في:

أولاً – تعديل الدستور بما يجعله ينصّ على توحيد البلاد توحيداً حقيقياً، واعتبارها جزءاً من الأمة العربية، وبما يجعله يتضمّن نصوصاً تؤمّن العدل الاجتماعي.
ثانياً – القيام بجملةٍ من الخطوات التي تعزّز الديمقراطية والحريات العامة في البلاد.
ثالثاً – انتهاج سياسة حازمة تستهدف الانعتاق من التبعية السياسية والاقتصادية.
رابعاً – اعتماد أسلوب التخطيط الموجّه في مجال الاقتصاد.
خامساً – تعزيز استقلالية القضاء ونزاهته.
سادساً – تحقيق جملة من المطالب المتعدّدة الأخرى، مثل توفير السكن للعمال وصغار الموظفين وطبقات الشعب الكادحة، والاهتمام بالقرى والدواخل وتوفير المياه، وتشجيع البحث العلمي والتأليف والنشاط الفكري.

وفيما يلي النصّ الكامل لهذه المذكرة:

" حضرة السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم
بعد التحية،

إنه لمن دواعي التشجيع أن يجد الشباب المؤمن بوطنه وبحتمية تقدّمه، أنفسهم أمام شخص له مثل ثقافتكم وفيه المقدرة على فهم واستيعاب نبل الغايات المتوخّاة من وراء نشاطاتهم ممّا يدفع هؤلاء الشباب في تقديم المطالب التي يستوحونها من الظروف الموضوعية للبلاد والتي تتطلّبها وتحتمّها المرحلة التي تمرّ بها ليكون تنفيذها مساهمة معقولة في سبيل الانطلاقة العظيمة التي تمرّ بها أمتنا العربية فضلاً عن ضرورتها الملحّة بالنسبة لاحتياجات شعبنا.

---

٩٩ راجع التقرير السرّي للسفارة البريطانية في ليبيا المؤرّخ في ٨/٤/١٩٦٣ ذا الرقم الإشاري 1014/63، الملف FO 371/173238 28191.

١٠٠ راجع على سبيل المثال ما ورد في رسالة السفارة البريطانية السرّية المؤرّخة في ٢٢/٤/١٩٦٣، ذات الرقم الإشاري 10121 بالملف السابق نفسه.

١٠١ نُشرت هذه المذكرة في صحيفة " **الأيام** " الأهلية بتاريخ ١/٥/١٩٦٤. وهذا التاريخ لاحق على تاريخ تقديمها وهو يقع خلال حقبة محمود المنتصر الثانية وذلك على اعتبار أن بعض ما جاء بتلك المذكرة من مطالب كان ما يزال بانتظار الإنجاز والاستجابة من تلك الحكومة.

ياسيادة الرئيس ..

إن هوة سحيقة من السلبية وعدم الثقة والقطيعة وعدم التجاوب كانت تفصل لمدة طويلة بين هذا الشعب وبين الذين حكموه، لم تزدها- أساليب الدعاية وكمّ الأفواه وشراء الضمائر والأساليب البوليسية وتعقّب كل من يجار بالشكوى أو يشير بإصبعه إلى نقطة ضعف - إلا عمقا واتساعا.

وغير خافٍ أن سبب هذه الهوّة يرجع إلى هذا الشعب الذي تمرّس بالنضال، والذي سبق له أن قدّم نصف أبنائه طعما لحرب ضروس ضدّ المستعمر وأذنابه فداءً لوحدته وحريّته وتقدّمه، والذي يعيش الآن بكل عواطفه وإحساساته في المعركة القومية التقدمية التي تخوضها الأمّة العربية المجيدة في هذه المرحلة من تاريخها، لتتبوأ مركزها اللائق بها بين الأمم وتستعيد تاريخها المجيد وتبعث حضارتها العظيمة متطلّعة إلى انتصاراتها التي تتحقّق كل يوم، أملاً أن يجد الرجال الذين يضعونه في القلب من هذه المعركة كما كان شأنه دائماً في كلّ معارك الأمة العربية المناضلة في تاريخها الطويل.

غير خافٍ أن سبب هذه الهوّة هو أن هذا الشعب يعرف على وجه التحديد حقيقة مصالحه والخط الذي يجب أن تسير فيه سياسته والطريقة المؤدية إلى هذه المصالح، ويدرك بحدسه العفوي، ووعيه الذي تكامل له من خلال نضاله الطويل، وسائل الغش والتمويه التي حاولت بعض الحكومات تضليله عن طريقها، وقد أدرك أن غالبية حكامه الذي توالوا على حكمه لم يستهدفوا هذه المصالح ولم يسلكوا طريقها، وإنما دأبوا على التكالب وراء مصالحهم الشخصية يخدمونها ويضخمونها كما دأبوا على استغلال نفوذهم ومراكزهم في سبيل الكسب الحرام، كلّ ذلك على حساب مصالح الشعب وأمانيه.

ولقد بعث تشكيلكم للوزارة على النحو الذي تمّ أملاً في تحقيق حدّ من الشروط اللازمة للحكم الذي يستحق أن يتجاوب معه الشعب. هذه الشروط التي لا تتوفّر إلا إذا تمّ تحقيق المطالب الآتية على الأقل:

أولا - تعديل الدستور الليبي بحيث:

أ - ينصّ فيه على توحيد ليبيا توحيداً حقيقيا.

ب- ينصّ فيه على اعتبار ليبيا جزءاً من الأمة العربية.

ثانيا - إن الديمقراطية هي الشرط الضروري الأول لتطوير أي بلد وتأمين تقدّمه. بدونها يتعذر العمل السياسي بأشكاله الطبيعية وينفتح المجال أمام أعمال العنف وانطلاق أزمات خطيرة تروي عناصرها بالأوضاع التي يفجّرها الكبت وتعطيل الحريات والأنظمة اللا ديمقراطية.

ولقد تجاهل بعض الحكام تعرّض الحكم للخطأ والانحراف، ولم يؤمنوا بضرورة مشاركة الجماهير في الحكم وحقها في مراقبة الحكم وتطويره أو حتى

تغييره بشكل جدّي ممّا جعلهم يبدون خصوما عنيدين للديمقراطية، من حيث هي أسلوب في الحكم يقوم على أساس أن السلطة هي ملك للشعب وإن للشعب ملء الحق في أن يقول كلمته في القلّة الحاكمة وأن يصحّح الأوضاع بالشكل الذي يراه مناسبا، وأن يشارك في عملية الحكم بالقدر الذي يريده وأن يمارس مراقبته على الأجهزة الحاكمة وحقه الدائم في محاسبتها وفي إقامة النظام الذي يلائم أوضاعه وتغيير الأنظمة والعهود الفاسدة.

ولا يخفى أن انعدام وسائل التصحيح بالطرق الديمقراطية يفضي إلى جمود أجهزة الحكم وتعطلها وشللها وتشويه أهدافها من قبل النزعات الفردية ومصالح المتحكمين بها، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل دور هذه المؤسسات والأجهزة في العمل السياسي أو تشويهه.

وإن أهمّ الاحتياجات الملحّة في هذه الفترة التي يجب توفّرها في بلادنا في هذا المجال تتلخّص في:

أولاً: وجوب إطلاق **الحريات العامة** وذلك عن طريق:

أ – توفير الحرّية للصحافة التي ظلّت حتى الآن ومنذ عهود الاستعمار البغيضة مكبّلة بقيود ثقيلة دأبت الحكومات المتوالية على كتم أنفاسها حتى أنه يمكن القول بأن هذه البلاد لم تعرف حرّية الصحافة طوال عهد الاستقلال وما قبله، فلقد منعت على الأحرار رخص الصحافة كما سدّت صفحات الصحف القليلة الرسمية منها وشبه الرسمية في وجه كل كلمة صريحة حرّة هادفة.

ب– فتح المجال أمام تكوين المنظمات الشعبية المختلفة السياسية والثقافية والنقابية والاجتماعية ومنع التسلط عليها والتدخّل الذي يستهدف إخضاعها لغايات بعيدة عن أهدافها الحقيقية والتي كثيراً ما تكون مشبوهة.

ج– إلغاء القوانين المقيدة للحرّية مثل قانون الاجتماعات وقانون منع التظاهر وقانون مخاطبة السلطات إلخ.

ثانياً: تعديل **قانون الانتخابات** بحيث:

أ – تخفيض مبلغ التأمين لكي تتاح الفرصة أمام ذوي الكفاءة والاستعداد من فقراء المواطنين لترشيح أنفسهم.

ب– تحديد المبالغ التي يجوز صرفها في الغاية الانتخابية.

ج– إجازة الترشيح بقوائم.

د– إعطاء المرأة حقها في الانتخابات وتخفيض الحدّ الأدنى لسنّ المرشح إلى ٢٥ سنة.

ثالثاً: اتخاذ سياسة حازمة تستهدف **الانعتاق من التبعية** وذلك بالآتي:

أ – العمل على التخلّص من القواعد الأجنبية والمعاهدات الاستعمارية غير المتكافئة التي كبّل بها الشعب.

ب- السير مع الركب العربي التحرّري والأخذ بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز.

رابعاً: ممّا لا شك فيه أن **التخطيط الاقتصادي** الموجّه أصبح مسألة جوهرية مهمّة في حياة الدولة حتى في الدول العريقة في الرأسمالية، ولقد كان نتيجة إهمالنا هذا العنصر الجوهري في تركيب الدولة الحديثة تردّينا في أوضاع اقتصادية سيئة تقوم على الارتجال الرهيب، وقد كان ذلك نتيجة الاعتماد على عناصر تفتقر إلى الكفاءة والإخلاص والنزاهة. ولا يخفى أن الثروة البترولية التي نبعت في البلاد قد أخذت تصطنع طبقة جديدة ممّن أثروا فجأة، وبدأت تثقل شيئاً فشيئاً بمصالحها على الشعب وتبتعد عنه وكثيراً ما تتناقض معه في بعض الأحيان لتلتحم مع مصالح الشركات الأجنبية التي ما فتئت تضغط على أجهزة الحكم بوسائلها المختلفة لتقيم أوضاعاً وقوانين تؤمّن مصالحها المشروعة منها وغير المشروعة.

ولقد كان اغتيال أهمّ الضمانات التي وفّرها **قانون العمل** سنة ١٩٥٧ لمواطنينا العمال عن طريق استصدار تعديل سلب العمال حقهم المشروع في الإضراب عن العمل كما سلبهم كثيراً من مكاسبهم الأخرى، مظهراً من مظاهر تدخل هذه المصالح غير المشروعة المتمثلة بجزء من الرأسمال الليبي والشركات الأجنبية التي لم يعد تسلّطها على الحكم ورشاويها للحكم خافية على أحد.

كما كان نجاح هذه المصالح غير المشروعة في فرض تكرير البترول الليبي خارج الأراضي الليبية ضريبة كبيرة لهذا الوطن ومظهراً آخر من مظاهر التسلط المشار إليه، لذلك فإنه حتى تردّ للشعب مصالحه وتحفظ كرامته يتوجّب في هذا المجال:

أ - نفض الجهاز الإداري وتطهيره من العناصر السيئة التي دأبت على استغلال مراكزها لمصالحها الخاصّة.

ب- وضع برامج مخططة للتنمية الاقتصادية في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية.

ج- سنّ قانون ينصّ على فرض ضريبة تصاعدية.

د- محاربة الاحتكارات المتعلقة بأسباب المعيشة للمواطنين.

هـ- متابعة الإثراء بلا سبب واستصدار القوانين اللازمة لذلك.

و- تركيز الإدارات المشرفة على البترول في إدارة واحدة تكون لها فاعلية وقدرة على المحافظة على هذه الثروة الدافقة.

ز- العمل على زيادة حصة البلاد في صافي الأرباح بحيث لا تقلّ عن ٥٧ بالمائة من مجموع الأرباح وذلك تمشيّاً مع ما أصبحت عليه الأمور في هذا الشأن في أكثر البلاد المنتجة للبترول في الوقت الحاضر.

ح- فرض رقابة محكمة من قبل السلطات المختصّة على **مصاريف الشركات صاحبة الامتيازات** للتأكّد من سلامة صحة هذه المصروفات بحيث لا تكون عبئاً ثقيلاً تتحمّله ميزانية الدولة، كذلك يجب فرض مثل هذه الرقابة على حركة تصدير البترول الخام إلى الخارج.

ط- فرض **تكرير البترول** الليبي داخل ليبيا بما يستتبع ذلك من:

١. إنشاء مدارس ومعاهد لتخريج العمال الفنيين والمهندسين المختصين في الشؤون البترولية.
٢. إعداد برامج لإرسال بعثات سريعة للدراسات العليا والتخصص في الجيولوجيا والدراسات البترولية.
٣. إصدار تشريع يتناول فيما يتناوله إلزام الشركات البترولية المختلفة بتنفيذ هذا المطلب.

ك- تعديل **قانون العمل** بحيث:

١- تعاد للعمال مكاسبهم التي سرقت منهم.
٢- يصبح الانتماء إلى النقابة إجبارياً ويفرض على أرباب العمل تحصيل اشتراكات لحساب النقابة.
٣- يعطى للمعلمين وغيرهم من المهنيين حقّ ممارسة النشاط النقابي وتكوين النقابات.
٤- يشمل حماية العمال الزراعيين.
٥- يمكّن الطبقة العاملة من التجمّع في اتحاد ليبي واحد.

خامساً: لا يخفى على سيادتكم أن **مرفق العدالة** هو من أهم مرافق الدولة والذي عن طريقه تصان للمواطنين حقوقهم وحرياتهم وبدون قوته وكفاءته تصبح النصوص حبراً على ورق، وليس بخافٍ أن السلطات قد دأبت على التدخّل في شؤون هذا المرفق بصورة أو بأخرى، هذا علاوة على إهمالها بعدم العناية به، الأمر الذي أدّى إلى مآسي خطيرة لحقت بحقوق الناس وحرياتهم وأمنهم. وقد أصبح الأمر الآن ملحّاً ومحتمّاً اتخاذ الخطوات الآتية في هذا الشأن:

أ - تطبيق مبدأ فصل السلطات تطبيقاً حقيقياً.
ب- تدعيم جهاز القضاء برجال أكفاء مختصين مع زيادة عددهم.
ج- تعديل كادر رجال القضاء والنيابة بما يكفل لهم المستوى اللائق بهذه المهنة المقدسة والمهمة الخطيرة الملقاة على عاتقهم.

د – تعديل القوانين حتى يتسنّى الفصل في القضايا بالسرعة اللازمة وبالأخص بالنسبة للقضايا الجنائية بأشخاص فاقدي الحرّية بحيث لا تزيد مدة حبسهم على ستة أشهر دون الفصل في قضيتهم بداية واستئنافاً وطعناً.

هـ– تعديل قانون السجون بحيث يتحقّق غرض المشرّع من العقوبة وهو إصلاح المذنب وتهذيبه على عكس ما هو يطبّق الآن من أسلوب يجعل الأمر وكأن الغرض من العقوبة هو الإفساد أو التعذيب. وفي سبيل ذلك يجب إدخال ما يلي في قانون السجون:

١. جعل مصلحة السجون مؤسسة اجتماعية تربوية يتولّى إدارتها والإشراف عليها رجال مدنيون من المؤهلين المتخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية.
٢. إنشاء مدارس فنية تابعة لمصلحة السجون تؤهل المساجين وتسلحهم بحرفة يتعلمونها على أسس علمية ليتمكنوا بعد خروجهم من السجن من مواصلة حياتهم كمواطنين شرفاء فيسلحهم أيضاً بقدر معقول من الثقافة والتربية الوطنية.
٣. متتبّعاً للنصوص الحية في قانون السجون المتعلقة بفصل الفئات المختلفة على النحو الذي أوضحه القانون وأحكام الرقابة والتفتيش على هذه المصلحة للتحقق باستمرار من عدم ارتكاب أية مخالفة على المساجين في داخلها.
٤. تحسين مستوى التغذية والتنظيف بحيث يكون بالمستوى اللائق بالإنسان.

سادساً: لا يخفى أن شعبنا قد حرم فترة طويلة خلال العهود الاستعمارية المتتابعة، وخلال فترات الحكم التي تخاف تقدم الإنسان ووعيه، من الحياة الكريمة اللائقة به، فعاش دائماً تائهاً في القفار بعيداً عن الاستقرار والتحضر أو يعيش في خيم وأكواخ لا تليق بحياة الإنسان في القرن العشرين، كما حرم من الارتفاع اللازم لقيام **نهضة فكرية** في هذا الوطن إذ انعدمت وسائل التثقيف أو كادت نتيجة الخوف من الكلمة المضيئة التي راح سيف الرقيب يغلق الباب في وجهها، سواء كانت من الإنتاج الحضاري الإنساني أو إنتاج أبناء هذه البلاد الذين لم تتح لهم فرصة النشر لانعدام الصحف الحرة والمجلات الثقافية ولعدم تشجيع من يجدون في أنفسهم القدرة على البحث العلمي والخلق والإبداع، لذلك فإنه من الملحّ في هذه المجالات العمل على:

أ – إنشاء وزارة الإسكان لتسهر على توفير السكن للعامل وصغار الموظفين وطبقات الشعب الكادحة التي تعيش في الأكواخ والبراريك..

ب- أن تعمل الدولة وبصفة أساسية على تطوير حياة قطاع كبير من المواطنين الذي يعيشون حياة البداوة غير المستقرة وذلك عن طريق الاهتمام بالقرى وتوفير المياة واستصلاح الأراضي والاهتمام بالمراعي.

ج- تشجيع البحث العلمي والتأليف والنشاط وتيسير ذلك بالإكثار من الكتب والصحف والمجلات وفتح المكتبات الشعبية في سائر أنحاء ليبيا وتزويدها بمختلف وسائل التثقيف اللازمة ورفع يد الرقيب التي أخذت تضيّق الخناق على كل ما هو قومي تقدمي.

يا سيادة الرئيس

إننا نؤمن إيمانا كاملاً أكيداً أن هذه المطالب هي تلخيص بسيط لأماني هذا الشعب ورغباته التي طالما تطلّع إليها في لهفة وأمل وأنه اليوم أصبح يحسّ ويشعر أنه أضحى أشدّ حاجة إليها من أي يوم مضى. كما أننا نعي وندرك أن هذه المطالب الطبيعية العادلة ستساعد على إزالة الهوّة السحيقة بين الشعب وحكومته، هذه الهوّة التي خلقها استهتار حكامنا بمصالح الشعب ومراميه. "[١٠٢]

---

١٠٢ تعمّدنا إيراد النصّ الكامل لهذه المذكرة حتى يدرك القارئ درجة الطموح الذي كانت عليه مطالب القوى الوطنية يومذاك، وهو طموح لا يخلو – كما يرى القارئ – في بعض جوانبه من شطط ومبالغة وتطاول وغياب للواقعية ..

نشاط القوى الوطنية والعناصر الحزبية [١٠٣]

عرضنا في فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " [١٠٤] لحركة ونشاط العناصر والقوى الوطنية والحزبية في ليبيا منذ مطلع الستينات، وللعوامل والأسباب التي أسهمت في تأجيج ذلك النشاط والتي كان من بينها خارجياً؛ قيام الوحدة المصرية السورية وسقوطها، وانتصار الثورة الجزائرية، وتنامي المدّ الناصري والقومي، وتوالي الانقلابات العسكرية في كلّ من سوريا والعراق والسودان واليمن والتي أطاح اثنان منها بنظم ملكية، هذا فضلاً عن عوامل وأسباب داخلية تمثّلت في اكتشاف البترول عام ١٩٥٩ ونتائج انتخابات الهيئة البرلمانية الثالثة في يناير/كانون الثاني ١٩٦٠، إلى جانب تنامي الصراع بين وليّ العهد وأنصاره وبين ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وزمرته.

وإذا كان اختيار الملك إدريس للدكتور فكيني – على الأقل في جانب منه – هو وليد تلك الأحداث والعوامل وبخاصّة الخارجية منها، فقد كان مجيئه على رأس الوزارة بانتمائه إلى جيل الشباب مع درجة عالية من التحصيل العلمي، وبما عُرف عنه من توجهّات قومية وتقدمية وسمعة طيبة، وما أطلقه من وعود، حافزاً على أن تتعاظم تطلّعات تلك القوى والعناصر وأن يزداد حماسها ونشاطها.

يقول الدكتور **خدوري** في كتابه " ليبيا الحديثة " [١٠٥]:

" .. كما أن فكيني استطاع أن يثير اهتمام الشعب ببضعة بيانات ألقاها على العمال وطلاب المدارس وغيرهم وعد فيها **بالإصلاح وبمنح الحريات** .. "

ويتضح ذلك بجلاء من خلال البيان الذي ألقاه الدكتور فكيني أمام مجلس النواب يوم ١٩٦٣/٣/٣١ حيث كان من بين ما جاء في كلماته أن خطة حكومته قائمة على:

" التفاني في العمل، ونظافة اليد والضمير، وبراءة الذمة، والترفّع عن المصالح الشخصية واستغلال النفوذ، **وفتح أبواب الحرّية للشعب الليبي** " [١٠٦] .

يورد تقرير [١٠٧] أعدّته السفارة الأمريكية في ليبيا بشأن موقف العناصر الوطنية والحزبية والقوى الجديدة إزاء الدكتور فكيني ما ترجمته:

---

١٠٣ نتمنى أن يتصدّى للكتابة عن نشاط القوى الوطنية والحزبية وعلاقاتها خلال حقبة العهد الملكي (وعلى الأخصّ فترة الستينات من القرن الماضي) أكثر من شخص ممّن عاصروا تلك الحقبة وشاركوا في أحداثها وتفاعلاتها.

١٠٤ الفصل الرابع بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٠٥ م. س. ص. (٣٥٦).

١٠٦ سامي حكيم. " حقيقة ليبيا " . م. س. ص. (٣٠٣).

١٠٧ التقرير يحمل الرقم (A – 271) ومؤرّخ في ١٩٦٤/٢/١٩ (أي بعد سقوط حكومة فكيني)، وهو يحمل عنوان " تشريح للأشهر العشرة التي قضاها فكيني في رئاسة الوزارة " ، الملف POL. 15 – Libya.

" إن الطلاب الليبيّين عموماً (وفي طرابلس أكثر ممّا في بنغازي) والعمال والمثقفين الشباب ومختلف القوى الحزبية الصغيرة من البعثيين والإخوان المسلمين وربّما أيضاً الشيوعيين، أصبحوا منجذبين بشكل متنام إلى سياسات فكيني. إنهم فخورون بموقفه القوي إزاء القضايا الأفرو – آسيوية ومعجبون بحياده الشديد مع نبرته المعادية للغرب. إنهم يوافقون على سياساته الداخلية (القائمة على محاربة الفساد وإعطاء المزيد من حرّية التعبير وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية) كما أنهم يرحبّون بما توحي به سياساته في المدى البعيد بأنها ضدّ الملكية. كما أنهم لا يعترضون على مساعيه بأن يكتسب لنفسه دعاية وشعبية ولعب دور أكبر.. " .

لقد كان هذا كله من بين العوامل التي حفزّت القوى الوطنية والحزبية على تقديم عدّة مذكرات بمطالب وطنية عامة [١٠٨]، وأخرى تنشد الإذن بإصدار صحف مستقلة (البلاغ، الحقيقة، الأيام، الشعب) أو بإنشاء تنظيمات سياسية.

ويورد محمد بشير المغيربي في كتابه " **وثائق جمعية عمر المختار .. صفحة من تاريخ ليبيا** " [١٠٩] قصة " **مشروع تنظيم سياسي** " كانت بعض العناصر الوطنية قد شرعت في التخطيط له في عام ١٩٦٣ باسم " **الاتحاد الشعبي** " . وقد ضمّت هذه العناصر عدداً من رجال جمعية عمر المختار في بنغازي، من بينهم مصطفى بن عامر ومحمد بشير المغيربي ومحمود مخلوف وعبد الرحمن بركات بن سعود ومحمد السعداوية ومحمد مصطفى بازامة ومحمد إبراهيم الفلاح وطاهر محمد الشويهدي وفرج حامد مطر وعبد الحميد على المقصبي، ومن طرابلس الشيخ محمود صبحي والسائح فلفل والفيتوري زميت وأحمد الرماش وعلي الوريّث وإبراهيم الغويل ومحمود الهنكي [١١٠]. وقد تركت هذه العناصر لمحمد مصطفى بازامة (عضو جمعية عمر المختار المتفرّغ للدراسات الفكرية والتاريخية) مهمّة صياغة مشروع الدستور للتنظيم السياسي المزمع [١١١]. ويقول المغيربي في توضيح فكرة هذا المشروع:

" .. والحقيقة أننا أساساً لم نكن نميل إلى التقيّد بالنظام الحزبي في عملنا الوطني، لا استهانة بدور الحزب في تحقيق الأهداف السياسية ولكن ربّما لأن نشأتنا لم تكن سياسية، ووجدنا أنفسنا نعمل لوطننا في إطار مؤسسة وطنية جامعة لنشاطات سياسية وثقافية ورياضية عملاً تطوّعياً في مرحلة تقرير

---

١٠٨ راجع مبحث " مطالب القوى الوطنية " في هذا الفصل.

١٠٩ م. س. ص. (٤٣٤ – ٤٣٨).

١١٠ ضمّت هذه الاسماء خمسة من أعضاء مجلس النواب كانوا من بين النواب الذي قاطعوا اجتماعات المجلس في مدينة البيضاء منذ أواخر عام ١٩٦٢. كما ضمّت هذه القائمة الشخصيات الموقعة على المذكرة التي قدّمت إلى الملك إدريس في ١٩٦٢/١٢/٢٧ عبر كبير التشريفات فتحي الخوجة. راجع مبحث " مطالب القوى الوطنية " في هذا الفصل. كما تجدر ملاحظة أن الاخير (محمود الهنكي) هو الشخص ذاته الذي نشرت مقالتا صحيفة " طرابلس الغرب " يومي ١، ٨ يوليو/تموز ١٩٦٣ باسمه. راجع مبحث " الإعلام في ظلّ الشويرف " بهذا الفصل.

١١١ راجع الملحق رقم (٣) الذي يتضمّن مشروع دستور " الإتحاد الشعبي ".

المصير لبلادنا من مستعمرة سابقة إلى دولة مستقلة. وهذا طبعاً غير الاحتراف السياسي الذي يسعى بواسطة الحزب إلى استلام السلطة لتحقيق هدف سياسي."

" ومن ناحية أخرى فنحن لم نكن بتلك المرحلة في حاجة إلى أيدولوجية تحدّد معالم طريقنا، فنحن شعب عربي مسلم لا يتعارض انتماؤه القومي مع عقيدته الدينية فهو يخوض معترك الحياة في هدى ما شرع الله من عبادات ومعاملات وما منحه للعقل البشري من حرّية الحركة بالعلم والمعرفة في دنياه لعمارة الأرض سعياً لرضوان الله. "

ويشير المغيربي إلى أن الأحداث والتطورات التي شهدتها ليبيا يومذاك حالت دون أن تسنح الفرصة لطلب الإذن رسمياً بإنشاء هذا التنظيم وإبرازه إلى حيّز الوجود فبقيت الفكرة مجمّدة.

ومن الواضح أن أجواء العلاقة بين حكومة الدكتور فكيني وبعض القوى الوطنية والحزبية سرعان ما تبدّلت وأصابها التوتّر والفتور حيث تفيد الوقائع المتعلّقة بالفترة منذ مايو/أيار ١٩٦٣:

- جرى في النصف الثاني من شهر مايو/أيار من عام ١٩٦٣ توزيع **منشورات سرّية** على نطاق واسع في مدينة **بنغازي** شنّت هجوماً على ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي، كما حذرت من قيام النظام المصري بتدبير انقلاب عسكري في ليبيا.
- تردّد أن عناصر غير معروفة قامت في أواخر شهر مايو/أيار بكتابة شعارات معادية للملكية فوق حيطان شوارع مدينتي **بنغازي والبيضاء**. كما تمّ توزيع منشورات تحمل الشعارات نفسها. كما لوحظ تنامي التذمّر من المسؤولين بسبب عدم اتخاذ إجراءات لكشف الجناة في عملية اغتيال العقيد **العيساوي**. وقامت سلطات الأمن في **بنغازي** بالقبض يوم ١٩٦٣/٥/٣٠ على نحو (٥٠) مواطناً من بينهم العديد من الشخصيات المعروفة بانتماءاتها إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين.[١١٢]

لا شك أن هذه الوقائع، وما أشرنا إليه من مظاهر الانفلات الإعلامي في ظلّ وزير الأنباء والإرشاد **عبد اللطيف الشويرف**، هي التي جعلت حكومة فكيني تبدو كما لو أنها تراجعت عن بعض وعودها للقوى والعناصر الوطنية والحزبية.

- ففي أواخر شهر أغسطس/آب ١٩٦٣ عقد مجلس الوزراء اجتماعاً بحث خلاله الخطر الذي يشكّله **حزب البعث** في ليبيا على النظام، وقد قرّر المجلس الاكتفاء بتكليف سلطات الأمن بتكثيف مراقبة نشاط العناصر البعثية في البلاد.[١١٣]

---

١١٢ راجع تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٤، وهو يحمل الرقم الإشاري VT 1015/54 بالملف FO 371/173 239 28189 .

١١٣ راجع الفقرة التالية من هذا المبحث بعنوان " تقرير بريطاني عن الأحزاب في ليبيا ".

- وفي أعقاب ذلك الاجتماع أعلن الدكتور فكيني أمام البرلمان أن حكومته **لا ترى أن الوقت مناسب للسماح بتشكيل الأحزاب السياسية في البلاد.**

تقرير بريطاني عن الأحزاب

أورد تقرير سرّي للغاية أعدّته هيئة المعلومات والتقديرات بالمخابرات العامة في مصر عن الوضع الداخلي في ليبيا [١١٤] أن **ميشيل عفلق** (مؤسس حزب البعث) قد تنبّأ بعد استيلاء حزب البعث على السلطة في كل من العراق وسوريا خلال شهري فبراير ومارس (شباط وآذار) ١٩٦٣ **أن ضربة حزب البعث القادمة سوف تكون في ليبيا.**

لا غرو في ضوء في هذا التصريح المنسوب إلى مؤسس حزب البعث، وفي ضوء ما تردّد عن نشاط العناصر البعثية في ليبيا خلال شهر مايو/أيار ١٩٦٣، أن تطلب الحكومتان البريطانية والأمريكية من سفارتيهما في ليبيا أن تقوما بإعداد تقارير مفصّلة عن قوة ونشاطات حزب البعث وغيره من القوى الحزبية في ليبيا.

ففي ١٩٦٣/٧/٤ بعث المستر لورانس Laurence من الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية في طرابلس يطلب منها إعداد تقرير عن التطورات المتعلقة بنشاطات البعثيين والإخوان المسلمين في ليبيا، كما قام موريس Morris من الإدارة الشرقية Eastern Department بالخارجية البريطانية بتوجيه تعميم مؤرّخ في ١٩٦٣/٨/٩ على السفارات البريطانية في مختلف دول الشرق الأوسط عبّر فيه عن اهتمامه بمتابعة نشاطات البعثيين ومختلف الحركات القومية العربية.

وفي ١٩٦٣/٩/١١ قام السفير البريطاني ستيوارت بإحالة تقرير أعدته السفارة البريطانية في ليبيا تحت عنوان " **ملاحظات حول قوة ونشاطات حزب البعث في ليبيا** " إلى سكرايفنر R. S. Scrivener مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية.

والتقرير المذكور [١١٥] يقع في ثماني عشرة فقرة لم يتمّ الإفراج عن ست منها هي الفقرات (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) ولا يُنتظر الإفراج عنها إلا بعد مرور (٥٠) سنة. وينبه السفير ستيوارت في مطلع هذا التقرير إلى أنه توجد صعوبة، بسبب وجود حظر على نشاط التنظيمات السياسية في ليبيا، في الحصول على أية معلومات علنية overt عن نشاطات البعثيين وقوتهم.

يقول السفير البريطاني ستيوارت وفقاً للفقرات المفرّج عنها في تقريره:

الفقرة (٩)

" بعد النجاح الذي حققه البعثيون في كل من العراق وسوريا خلال شهري فبراير ومارس ١٩٦٣، أخذت الشائعات تروج حول تجدّد نشاط البعثيين في

---

١١٤ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١١/١٦ ويحمل الرقم (٢٣). ص. (٢٤) من التقرير.

١١٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1016/1 بالملف FO 371/173241 36966.

ليبيا، ووردت التقارير حول توزيع منشورات مصدرها البعثيون في مدينة بنغازي خلال النصف الثاني من شهر مايو/أيار تهاجم البوصيري الشلحي وعبد الله عابد وتحذر من وقوع إنقلاب مصري في ليبيا. لقد تمّ اعتقال (٥٠) شخصاً يوم ١٩٦٣/٥/٣٠ في مدينة بنغازي، من بينهم شخصيات معروفة بانتمائها لحزب البعث وللإخوان المسلمين. ووفقاً لما يدور من ثرثرة في المقاهي، فإن البعثيين والإخوان المسلمين يتعاونون في تنظيم " حملة ضد الإمبريالية " بالرغم من أن أحد مخبري السفارة في بنغازي أعلمنا أن العناصر ذات الانتماء الوطني تفوق هؤلاء بشكل كبير عدداً، وأن هذه العناصر الوطنية تشكك في أهداف البعثيين والإخوان المسلمين المعلنة ضدّ الإمبريالية إذ أنه كلما اجتمعت دولتان عربيتان من أجل إقامة وحدة بينهما قام البعثيون والإخوان بالتصدّي لها بغرض تعطيلها. "

الفقرة (١٠)

" المصدر الثاني للمعلومات العلنية overt حول نشاطات البعثيين والإخوان المسلمين هو ما يفضي به إلينا عدد من الوزراء والمسؤولين خلال محاورات معي أو مع أعضاء السفارة. ولأن هؤلاء هم في حكم المتقاعدين، ويغلب عليهم شدّة الانتقاد للحكومة الحالية (حكومة فكيني)، فينبغي أخذ ما يقولونه ببعض الحذر. **فمحمد عثمان الصيد** (رئيس الوزراء السابق) يصرّ على وجه الخصوص على وجود تجدّد في نشاط البعثيين والإخوان المسلمين. أمّا **أحمد الهمالي** (وكيل وزارة الأنباء والإرشاد السابق) فهو يضيف من جانبه الشيوعيين إلى هذه القائمة. ووفقاً لرأي **بن عثمان** فإن البعثيين والإخوان المسلمين يحظون بدعم **البوصيري الشلحي** (ناظر الخاصّة الملكية) **وعبد الله عابد وبن حليم**. أما **محمود المنتصر** (رئيس الوزراء الأسبق) فيزعم وجود أموال مصرية وراء هؤلاء. **الهمالي** يؤكّد على وجه الخصوص وجود علاقة تعاون في العمل بين وزير الأنباء والإرشاد **عبد اللطيف الشويرف** وبين وزير الدفاع **سيف النصر عبد الجليل** المعروف بأنه موالٍ للبوصيري الشلحي وللمصريين وعدد من ضباط الجيش بمن فيهم **عبد العزيز الشلحي وعون أرحومة**. الشخص الآخر الذي تحدّث معنا بمعلومات مشابهة هو وزير الدفاع السابق (في حكومة الصيد) **يونس عبد النبي بالخير**.

ويخصص السفير ستيوارت الفقرة التالية (رقم ١١) في تقريره للهجة المعادية للغرب والملكية التي طبعت الصحافة والإذاعة الليبية خلال الفترة منذ مجيء الشويرف. ويشير في هذا السياق إلى **المقالتين** اللتين نشرتهما صحيفة " **طرابلس الغرب** " الحكومية في عدديها الصادرين يوم ١، ٨ يوليو/تموز ١٩٦٣ وتهجم فيهما كاتبهما بأسلوب رمزي على الملكية والملك وعلى رؤساء الوزراء الخمسة السابقين والغرب. وأورد السفير في تلك الفقرة أن **الهمالي**

يعتقد أن الكاتب الحقيقي للمقالتين هو الوزير الشويرف وليس **محمود الهتكي** الذي ظهرت المقالتان باسمه.[١١٦]

الفقرة (١٢)

يتساءل السفير ستيوارت في مطلع هذه الفقرة: **ماذا يعني كلّ ذلك؟** ويجيب عن هذا التساؤل قائلاً:

" التقارير التي وصلت السفارة يكتنفها الغموض، غير أنها ذات صلة بالمعلومات التي بين أيدينا حول اهتمام البعثيين بالانتخابات البرلمانية القادمة (التي كان مقرّراً لها أن تتمّ في يناير/كانون الثاني ١٩٦٤)[١١٧]. وهذه التقارير، فضلاً عن ذلك، **هي متناقضة في بعض جوانبها**. فالمفترض، على سبيل المثال، أن البعثيين يحظون بتأييد الشلحي ومع ذلك فإن منشوراتهم تهاجمه. والبعثيون والإخوان المسلمون مبغضون كلاهما من قبل المصريين ومع ذلك فهم يتمتّعون بمساعدتهم. ويشاع أن بشير المغيربي على صلة بالبعثيين رغم أنه ذو ميول وطنية ومن مؤيّدي مصر عن اقتناع. إن التفسير الذي يقدّمه بن عثمان – باستمرار على مدى السنوات – لصلة المصريين بنشاطات البعثيين والإخوان المسلمين هو أن عبد الناصر على استعداد تام لاستخدام مثل هذه العناصر لأغراضه خارج مصر بصرف النظر عن موقفه تجاههم داخل بلاده. وشعوري الخاص أنه على الرغم من أن البوصيري ذو ميول يسارية إلا أنه وبن حليم ولا سيّما الأمير الأسود (عبد الله عابد السنوسي) لا يبدون رفاقاً متوائمين مع البعثيين. "

الفقرة (١٣)

ويمضي السفير البريطاني في هذه الفقرة من تقريره موضحاً:

" إن الصورة تزداد تعقيداً بفعل عاملين إضافيين. **أولهما**؛ الخلاف بين عبد الناصر والبعثيين. وإنني أعتقد دون أي شك أن الليبيّين المعنيّين بهذه الأمور هم منحازون لعبد الناصر (وإن كان هذا لا يعني أنهم يرحّبون بانقلاب مصري في ليبيا). **ثانيهما**؛ هناك التقارير الحالية التي تتحدّث عن التبدّل في الموقف تجاه وليّ العهد من قبل المصريين أو من قبل البوصيري[١١٨]. إن هذا الأمر يشكل صعوبة أكبر عند محاولة إدخاله في هذا اللغز، ولعلّ الشئ الوحيد الذي يمكن قوله باطمئنان أنه ينبغي تفسير هذه التطورات من منظور اختلاف الشخصيات والطموحات حول النفوذ السياسي وليس من منظور تباين الأيدولوجيات. ومن

---

١١٦ راجع مبحث " الإعلام في ظلّ الشويرف " بهذا الفصل. ووفقاً لما أوردناه آنفاً في هذا المبحث، فإن الهتكي كان يدور في فلك عناصر جمعية عمر المختار ومجموعة صبحي – الغويل – الورّيث وليس البعثيين كما ورد في المبحث المذكور وكما ورد في هذا التقرير.

١١٧ راجع مبحث " تأجيل الانتخابات العامة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " في هذا المجلد.

١١٨ راجع مبحثي " وضع وليّ العهد " و " وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته " بهذا الفصل.

المؤكـّد أن مختلف العناصر موضوع التقرير لها بعض الأهـداف المـشتركة التي تجمعها مثل إنهاء القواعد العسكرية الأجنبيـة واسـتبدال الملكيـة بنظـام جمهوري على سبيل المثال. غير أننا، وأخذاً فـي الاعتبـار مـا للانتخابـات البرلمانية القادمة من أهميّة، نتوقع أن العناصر الواعية سياسياً لن تتردّد لحظـة في الارتباط بأي مجموعات أو أفراد يمكنهم أن يخدموا مصالحهم الآنية. وفضلاً عن ذلك، **فهناك ميل في هذا البلد غير الناضج سياسياً إلى إلصاق إحدى التهم بأولئك الذي لا يشاركونهم الرأي أو الرؤية** [١١٩] . (وعلى سبيل المثال، فقد ذهب وليّ العهد خلال حديث جرى مؤخّراً بينه وبين زميلي السفير الأمريكي إلى حدّ الطعن في فكيني وعدد من وزرائه بقوله إنهم بعثيون). إن هذين العاملين معـاً يؤديان إلى المبالغة في تضخيم التأييد الذي يحظي به البعثيـون وكـذلك فـي تصوير " خِسّة " أهداف البعثيين وغيرهم من المعارضين."

الفقرة (١٤)

" لا ينبغي إعطاء مصداقية كبيرة للطعن الذي أطلقه بن عثمـان وجماعتـه (يقصد الهمالي وبالخير) حول الشويرف وسيف النصر. بمقـدورنا أن نجـزم بحدوث تغيير في لهجة الخطاب الإعلامي منذ مجئ الشويرف إلى وزارة الأنباء والإرشاد، غير أن الحكومة تبدو متنبّهة لذلك:

(أ) فمدير عام النشر والمطبوعات **محمد بن زيتون** تمّ نقله من منصبه، وهناك اعتقاد واسع أن هذا النقل كان بسبب المقالتين اللتين نـشرتهما صـحيفة " طرابلس الغرب " . وهناك تقارير مفادها أن الشويرف نفسه فـي طريقـه للخروج من الوزارة.

(ب) هناك عملية نقل أخرى شملت **إبراهيم الهنقاري** أحد البعثيـين البـارزين (الذي كان ضمن العناصر البعثية التي تعرّضت في عام ١٩٦١ للسجن) من عمله في الإذاعة الليبية. وقد احتجّ الهنقاري على قرار نقلـه فـي رسـالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء نشرتها صحيفة " **الرائد** " .

الفقرة (١٥)

" وفي العموم لدينا السبب للاعتقاد بأن مجلس الوزراء بحث منـذ أسـابيع مضت ما إذا كانت الزيادة في نشاط البعثيين في ليبيا باتت تشكـّل خطراً علـى النظام، وأن المجلس قرّر أن الحالة لم تصل إلى ذلك الحد، واكتفـى بتكثيـف مراقبة نشاط العناصر الحزبية. وبرأي السفارة فإن الزيادة في نشاط البعثيين هي التي دفعت الحكومة إلى أن تعلن أمام البرلمان أنها لا ترى الوقت مناسباً للسماح بتشكيل الأحزاب السياسية في البلاد. [١٢٠] "

---

١١٩ أعتقد أنها ملاحظة سديدة وعلى درجة كبيرة من الأهمية (المؤلف).

١٢٠ نتمنى أن يحظى هذا الموضوع بمزيد من البحث والتبيان من قبل معاصري تلك الأحداث.

" إن هذه الأحداث تزامنت مع سلسلة من المقالات ضدّ حزب البعث في الصحافة (الليبية) وعلى الأخصّ فيما يتعلق بما آل إليه الاتحاد بين مصر وسوريا والعراق. وقد لا يكون بعيد الصلة بهذا الموضوع قيام الحكومة بإدخال تعديلات على قانون الجنسية (رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤) [١٢١]. وقد تردّد أن التعديل [١٢٢] كان موجّهاً بالتحديد ضدّ الفلسطينيين الذين، كما يزعم بن عثمان، كانوا دوماً الأبرز في نشر أفكار حزب البعث. "

الفقرة (١٦)

وقد حاول السفير ستيوارت في هذه الفقرة تلخيص وضع البعثيين في ليبيا، حيث جاء فيها:

" ولتلخيص وضع البعثيين في ليبيا كما يقول:

(أ) باعتبار أنهم ينتمون إلى " النخبة " ، فمن المحتمل أن مؤيّديهم هم من أصحاب النفوذ رغم أنهم قليلون بالعدد.

(ب) هناك، دون شك، كثيرون في ليبيا ممّن يتعاطفون مع أهداف البعثيين، وهناك أيضاً من يمكن أن يتحالف معهم لأسباب تكتيكية. غير أن صورتهم العامّة اهتزت كثيراً بسبب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة (سبتمبر/أيلول ١٩٦١).

(ج) بالتأكيد هناك تجدّد في نشاطات البعثيين، غير أنه ينبغي النظر إلى هذا النشاط في سياق ما طرأ على النشاط السياسي في ليبيا من تنام بشكل عام مع الانتخابات البرلمانية المرتقبة. "

الفقرة (١٧)

وقد خصّص ستيوارت هذه الفقرة للتعليق حول ما أثاره **موريس** من سؤال في التعميم الذي وزّعه على سفارات بريطانيا بالشرق الأوسط، وهو السؤال المتعلّق بتحرّك العناصر القومية الأخرى وتوجّهها إلى عبد الناصر ووضعها جهودها تحت تصرّفه. وقد عقّب ستيوارت على ذلك بقوله: " إن لعبد الناصر شعبية واسعة في أوساط الشعب الليبي كافة، وكما أشرت من قبل فإن التعاطف معه قد ازداد على حساب البعثيين نتيجة انهيار الوحدة، وقد ينعكس هذا على سير الانتخابات والمناورات الانتخابية، غير أنه لا يوجد حتى الآن بين أيدينا أي دليل على قيام حركة شعبية منظمة (تابعة لعبد الناصر).

---

١٢١ أدخل التعديل بموجب القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٣/٧/١٦ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم (٤) بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٩.

١٢٢ انصبّ هذا التعديل على المادة (١٠) من قانون الجنسية التي تناولت أسباب جواز سحب الجنسية وإسقاطها كما انصبّ على **تمديد المدة** التي يجوز خلالها سحب الجنسية وإسقاطها عن الأشخاص الذين سبق أن منحت لهم، من خمس إلى عشر سنوات.

وختم السفير البريطاني ستيورات تقريره المثير بفقرة ختامية رقم (١٨) أشار فيها إلى أنه سوف يرسل نسخاً من تقريره إلى **دوندا**س في بنغازي وإلى **موريس** بالإدارة الشرقية بالخارجية البريطانية وإلى كل الجهات[١٢٣] التي تلقّت نسخة من رسالة موريس المؤرّخة في ١٩٦٣/٨/٩.

توصية مثيرة

ليس بمقدورنا بالطبع أن نعرف على وجه اليقين ما ورد في تقرير السفير ستيوارت حول قوة ونشاطات حزب البعث وجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/١١ حتى يتمّ الإفراج عن فقراته كلها (ربّما في عام ٢٠١٣ أي بعد مرور خمسين عاماً) وعلى ما حُجب منها. غير أنه لا يخالجنا شك بأن مجرّد عدم الإفراج عن بعض هذه الفقرات لهو دليل قاطع على خطورة وحساسية ما ورد فيها من معلومات وبيانات. ولعلّه ممّا يؤكّد أهمية هذه المعلومات المحجوبة مطالعة ما ورد بتقرير آخر أعدّه السفير نفسه بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢١ عن أداء وزارة فكيني خلال الأشهر الستة الأولى لها في الحكم.

لقد **أوصى السفير ستيوارت** في الفقرات (٥) و (٦) من تقريره المذكور[١٢٤] بما يلي:

" سواء أحببنا أم كرهنا، فإن **ليبيا جديدة** متمثّلة في شخصية شابّة، متعلّمة، ذكيّة وذات ميول قومية عربية كشخصية الدكتور فكيني، هي في طريقها تدريجياً إلى البروز، وعلينا أن نكون على استعداد للتفاهم معها. إن إنجاز ذلك يتطلّب منا صبراً عظيماً، ومن واجبنا أن ندرك أنه في ليبيا الجديدة هذه سيكون من الصعب، أكثر من ذي قبل، أن يغدو حضورنا العسكري مظهراً مقبولاً. وينبغي علينا ألا نكون حسّاسين جداً إزاء الانتقادات التي توجّه إلى سياستنا لا سيّما في الشرق الأوسط وأفريقيا. وينبغي، دون أن نقحم على الليبيّين مساعداتنا ونصائحنا، أن يكون لدينا الاستعداد لمعاونتهم في المجالات التي تكون معونتنا لهم، رغم كل شئ، مطلوبة بتعاظم، كالتعليم والإدارة والعلاج والقوات المسلحة. ففي الوقت الحاضر تعتمد علاقتنا بليبيا على ثنائي الملكية والتحالف العسكري. وعلينا في مرحلة ما في المستقبل أن نعمل على **إقامة هذه العلاقة على أسس جديدة**. ومن واجبنا أن نبدأ التحرّك منذ الآن بهذا الاتجاه. "

وفي ١٩٦٣/١٠/٨ قام **لورانس** من الخارجية البريطانية بكتابة تعليق مطوّل على توصية السفير ستيوارت، كان من بين ما جاء فيه:

---

١٢٣ تعمّدت إيراد هذه الفقرة من التقرير حتى يدرك القارئ الكيفية التي يتمّ بها الأداء والتنسيق بين عمل مختلف الجهات المعنية بالموضوع ذاته في الخارجية البريطانية.

١٢٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/63 بالملف FO 371/173240 28192.

" إن توصية المستر ستيوارت الواردة بالفقرة (٥) من تقريره ذات مغزي. وقد أخذناها بعين الاعتبار عند إعداد " **ورقة لجنة التوجيه** " Steering Committee Paper (المرفق صورة منها). من الواضح أن الارتباط العسكري والعلاقات الحميمة مع الملك لم يعودا وحدهما أساسيين كافيين لسياستنا تجاه ليبيا. وسنجد أنفسنا في الوقت الراهن أو آجلاً مجبرين على أن نصل إلى صيغة للتفاهم مع **العناصر القومية الشابة** التي بدأت تنشط في أروقة السياسة الليبية. وإنه من الأفضل أن يحدث ذلك في القريب العاجل بدلاً من البعيد الآجل. " [١٢٥]

وقد عاد **ستيوارت** إلى تناول الموضوع ذاته في تقريره السنوي الذي أعدّه بشأن أحداث وتطورات عام ١٩٦٣ في ليبيا، حيث جاء في فقرة ختامية منه تحت عنوان " **المستقبل** " ما ترجمته [١٢٦]:

" سأكون بعد فترة قصيرة من استلامك لهذا التقرير قد غادرت منصبي إلى التقاعد[١٢٧] . وليس في نيتي أن أرهقكم بخطاب وداعي آخر. ولعلّ هذا يسمح لي أن أختم بملاحظات عامّة قصيرة حول ليبيا والمستقبل. لقد شهدت السنتان اللتان قضيتهما في ليبيا تحوّلاً في الاقتصاد الليبي بسبب ظهور البترول. وقد ترتّب على هذا، وعلى ما يُتوقع من استقلال ليبيا اقتصادياً وسياسياً، أن أصبحت ليبيا أكثر ثقة بنفسها. وهي تريد أن تجعل لنفسها حضوراً محسوساً في العالم، ولم تعد تشعر بأنها مازالت تعتمد على الترتيبات الخاصّة التي كانت بيننا وبين الأمريكان. وفضلاً عن ذلك فيوجد الآن بين العناصر المتزايدة من المحامين والمثقفين الشباب وسواهم ميل متعاظم للتساؤل حول الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي في بلادهم " Establishment " . وفي الوقت الذي لا يرحّب فيه هؤلاء باستيلاء مصر أو الجزائر على بلادهم، فإنهم يجدون الكثير ممّا يثير إعجابهم فيما يتصورونه من إنجازات عبد الناصر وبن بيللا. وليس من المتوقع أن يستمرّ هؤلاء في التعايش إلى أمدٍ غير محدود مع **نظام حكم شبه إقطاعي**، مشاركتهم السياسية فيه محدودة. ومن ثمّ فإن من واجبنا أن نكون على استعداد لمواجهة **أحداث ستقع في ليبيا** في اتجاه يشبه " **الحركات الشعبية** " في الدول العربية " **المتحررة** " .

ويخلص **السفير البريطاني**، في آخر تقرير له عن الأوضاع في ليبيا في نهاية عام ١٩٦٣، إلى القول:

---

١٢٥ راجع مبحث " وضع وليّ العهد وعلاقاته " بهذا الفصل. كما سنعود إلى هذا التقرير وتعليق لورانس وآخرين بشأنه بفصل " حكومة فكيني .. العلاقات مع بريطانيا " .

١٢٦ الخطاب موجّه إلى وزير الخارجية البريطاني بتلر R. A. Butler، مؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ ويحمل الرقم الإشاري VT 1011/1 بالملف FO 371/178 854 .

١٢٧ قام السفير ستيوارت بزيارة وداعية للملك في ١٩٦٤/١/٤، وفي ١٩٦٤/٢/٢٥ قدّم السفير البريطاني الجديد ساريل F. G. Sarell أوراق اعتماده إلى الملك.

" إن هذا يعني، ضمن عدّة أمور أخرى، أن موقفنا لا ينبغي أن يقتصر على مجرّد استعدادنا لتعديل موقفنا كي يتلاءم مع الأجواء السياسية الجديدة في ليبيا، بل ينبغي أن نبدأ منذ الآن، وكما اقترحت من قبل، **في إقامة علاقات جديدة لتحلّ محلّ ارتباطاتنا القائمة على التحالف العسكري، وحتى كبديل، لو استدعى الأمر، للعلاقة مع الملكية.** إن العلاقات الجديدة، كما أتصوّرها، تتحقّق من خلال تزويد الليبيّين بالخدمات المادية وغيرها ممّا يريدون، كالتجارة واللغة الانجليزية، والاستشارات والمساعدات الفنية. غير أنه ليس من الواجب علينا وحدنا أن نعدّل من موقفنا، فالليبيون أيضا عليهم فعل ذلك، وعلى الأخصّ فإن قادتهم ينبغي أن يدركوا أنه، حتى صبر العرب على الكلام غير المصحوب بالأعمال، له حدود. "

الورّيث والمصراتي

لئن كانت علاقات الشخصيات والرموز الوطنية والحزبية لم تخلُ خلال هذه الفترة من " تحالفات " ولو محدودة وصغيرة ومؤقتة (كما مرّ بنا في تقرير السفارة البريطانية السالف الإشارة إليه)، إلا أنها لم تخلّ أيضا، كما هو شأنها على الدوام، من مصادمات وصراعات خفيّة وظاهرة حول قضايا كثيرة، شخصية وعامة، محلية وقومية.

من الأمثلة على ذلك ما حدث بين **علي الورّيث** [١٢٨] (من الشخصيات الطرابلسية الوطنية الشابة المحسوبة على التيار القومي/الإسلامي) وبين النائب بالبرلمان الليبي **علي مصطفى المصراتي** [١٢٩] من مواجهة كلامية حادّة داخل أحد اجتماعات " جمعية الفكر " بطرابلس. لقد أشار إلى هذه الواقعة **الطاهر العقبي** (رئيس المجلس التشريعي بولاية طرابلس حتى فبراير/شباط ١٩٦٣ خلال الحوار الذي جرى بينه وبين السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية بطرابلس غابرييل جي باولوتزي Gabriel J. Paolozzi يوم ١٩٦٣/٥/٢٨ وسجّله الأخير في تقرير بعث به إلى واشنطن، حيث كان من بين ما جاء فيه [١٣٠] :

" ... تحوّل الحديث (بين الدبلوماسي الأمريكي والطاهر العقبي) إلى الهجوم الذي شنّه النائب على مصطفى المصراتي على قاعدة ويلس وسياسة أمريكا في الشرق الأدنى خلال الملتقى الذي عقد بجمعية الفكر يوم ١٩٦٣/٥/٢٣. وقد وصف الدبلوماسي الأمريكي ما جاء على لسان المصراتي بأنه ليس فقط مثيراً ولكن يفتقر أيضا وبشكل كبير للدقة.

---

١٢٨ هو صهر المحامي إبراهيم الغويل وشريك عمل له، وهو أحد الموقّعين على المذكرة المرفوعة إلى الملك إدريس بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧ بشأن الأوضاع الراهنة يومذاك في ليبيا.

١٢٩ أحد شبان حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي. دخل البرلمان عام ١٩٦٠ واشتهر بمواقفه الوطنية المعارضة للحكومة داخل البرلمان وخارجه. راجع ما ورد بشأنه أيضا في مبحث " دورة برلمانية نشطة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " من هذا المجلد.

١٣٠ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٦ ويحمل الرقم الإشاري A – 409 بالملف POL. 2 – Libya.

وعلـّق **العقبي** على الفور بأن تأثير المصراتي على الجماهير هو في حالة تدّن سريع لأن الناس أدركت أن كتاباته وخطبه هي من أجل إثارة المـواطنين فقـط، والأسوأ من ذلك أن المصراتي درج على مهاجمة الفساد المالي في الوقت الـذي أصبح معروفاً الآن أن سمعته في هذا المجال غير نظيفة. وواصل العقبي قائلاً: على سبيل المثال، هاجم المصراتي الفساد المالي لحكومة بن عثمان في حـين أن بعض النواب تلقـّوا رشاوي من تلك الحكومة. وفي حين أن ما قاله المـصراتي بشأن القواعد الأجنبية استقبل بشغف من قبل سامعيه، إلا أن ملاحظاته بشأن الفساد المالي جلبت ردّ فعل معاكس.

وأضاف العقبي أن **علي الورّيث** وقف في نهاية حديث علي المصراتي (بجمعية الفكر) واتهمه بأنه يطعن في ذمّة بعض أعضاء مجلس النواب ويـتهمهم بقبـول أموال رشوة، في حين أنه نفسه ليس بريئاً من هذا الاتهام. ثمّ قال الورّيث إن زمن **" الكلام الذي لا معنى له "** قد ولـى، وأنه ينبغي على الناس أن يتكلـّموا وأن يعملوا بمسؤولية. "

وأضاف التقرير:

" ووفقاً لما ذكره العقبي، فقد غادر النائب المصراتي قاعة جمعية الفكر وهـو يصرخ بوجه الورّيث متهماً إياه بمحاولة تحطيمه. وأضاف العقبـي شـارحاً مـا حدث، بأنه من المعروف أن المصراتي كان قد قبل **" قرضاً "** من الحكومة السابقة (حكومة بن عثمان) غير معروف القيمة وغير محـدّد الغـرض. وكنائـب فـي البرلمان، فإن قبوله لهذا " القرض " يعتبر عملاً غير مشروع، وأن التحقيق فـي ملابسات هذا الموضوع جار حالياً. وقد خلص العقبي إلى أن المصراتي لم يعد ذا قوة على المسرح السياسي، ومن المؤكـّد أنه لن يعاد انتخابه للهيئـة البرلمانيـة الجديدة (التي كان مقرّراً لها أن تنعقد في يناير/كانون الثاني ١٩٦٤). "

وقد أورد باولوتزي في ختام تقريره عن لقائه بالطاهر العقبي ملاحظة حول هذا الموضوع جاء فيها: " إن ملاحظات العقبي حول النائب المصراتي هي ذات أهمية خاصّة لا سيّما فيما يتعلق بتخطئته علانية من قبل زميل له في " جمعية الفكـر " هو الورّيث الذي عرف عنه في السابق إعجابه بأفكار المصراتي. إن المعلومـات التي جرى تجميعها بواسطة مصادر السفارة تؤكـّد كلها وجهة نظر العقبي حـول تدنـّي تأثير المصراتي في أوساط الجماهير وبين المثقفين. "

الإعلام في ظلّ الشويرف

عُرف **عبد اللطيف الشويرف**، وزير الأنباء والإرشاد الجديد، بالاستقامة وبالنزاهة الوطنية، كما كان ذا ميول قومية وإسلامية مستنيرة ومعتدلة، ويتمتّع بثقافة واسعة.

بدأ الشويرف حياته الوظيفية كمدّرس وأظهر اهتماماً خاصاً بالكتابة على صفحات الجرائد المحلية في موضوعات ثقافية واجتماعية، كما كتب عدداً من المقالات السياسية ضدّ بريطانيا واشتهر ببرنامج " **إلى الأمام** " الذي كان يقدّمه أسبوعياً عبر الإذاعة الليبية المسموعة، كما كان أحد العناصر المؤسّسة والنشطة في " **جمعية الفكر** " بطرابلس. [١٣١]

ترك الشويرف التدريس وعمل كسكرتير للمجلس التشريعي بولاية طرابلس، ومن بعده سكرتيراً لمجلسها التنفيذي إلى أن تمّ حلّه بموجب التعديلات الدستورية التي جرت في مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢، ثمّ واصل عمله كسكرتير للمجلس الإداري لولاية طرابلس.

ربطت بين الشويرف و**علي الديب** رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس (٦١ – ١٩٦٣)، كما بواليها **فاضل بن زكري**، صلة طيبّة، ومن المرجّح أنه عبر هذه الصلة، التي ربطته بدورها بالبوصيري الشلحي ناظر الخاصّة الملكية، تمّ اقتراحه على الدكتور فكيني كي يضمّه إلى الوزارة التي شكلّها في ١٩٦٣/٣/١٩ ليصبح بذلك الشويرف ثاني وزير للأنباء والإرشاد [١٣٢] في العهد الملكي وهو يومذاك في الـ (٣٥) من العمر. [١٣٣]

ويُفهم من أحد التقارير الأمريكية المتأخرة أن الدكتور فكيني لم يكن مرتاحاً لوزيره الشويرف بالكامل، ومن ثمّ قام في ١٩٦٣/١٢/١٨ بإصدار قرار من مجلس الوزراء بتعيين **أحمد الصالحين الهوني** وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد، دون أخذ استشارة الشويرف بذلك أو علمه.

ويعلّق السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية غابريل باولوتزي Gabriel J. Paolozzi الذي أعدّ ذلك التقرير [١٣٤] على هذا القرار بقوله:

> " إن **أحمد الصالحين الهوني** الوكيل الجديد لوزارة الأنباء والإرشاد يتمتّع بثقة رئيس الوزراء فكيني. وربّما دلّ تعيينه في هذا المنصب على أن فكيني قرّر استخدام هذه الوزارة للدعاية لشخصه كما فعل سلفه بن عثمان بنجاح خلال حقبة وزارته. لقد أبلغ الهوني ضابط العلاقات العامة (بالسفارة الأمريكية) أن تعيينه كان عن طريق فكيني دون علم وزير الأنباء والإرشاد أو موافقته. ويتكهّن الهوني أن يقدّم الوزير استقالته من منصبه. "

---

١٣١ راجع مبحث " جمعية الفكر " بفصل " حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٣٢ كان حسن ظافر بركان أول وزير شغل هذا المنصب في حكومة محمد عثمان الصيد (١٩٦٠ – ١٩٦٣).

١٣٣ راجع تقارير وبرقيات السفارة البريطانية في ليبيا ذات الأرقام الإشارية VT 1015/19 بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢١، VT 1015/20 بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠ الملف FO 371/173 237 28183.

١٣٤ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١/٧ ويحمل الرقم الإشاري (A – 212) بالملف Libya 4 – 15 . POL.

وأيا ما كانت أسباب تعيّن الهوني ودوافعه، فمن الثابت أن وسائل الإعلام وبخاصّة الصحافة شهدت نشاطا وازدهارا منذ تولّي الشويرف الوزارة في مارس/آذار ١٩٦٣.

- فمن جهة أعطت الوزارة في ظلّ الشويرف تصاريح بإنشاء صحف جديدة. [١٣٥]
- ومن جهة ثانية فقد تمتّعت وسائل الإعلام في عهده بهامش كبير من الحرّية استخدمته تلك الوسائل على أوسع نطاق بحيث بلغت درجة يمكن وصفها بالإنفلات الإعلامي.

وقد عبّر تقرير [١٣٦] مبكّر بعث به رجل المخابرات بالسفارة البريطانية **لوكاس** Lucas بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٣ عن انزعاجه الشديد لما أخذ يظهر في بعض الصحف المحلية المستقلة:

" منذ تغيير الحكومة في مارس (١٩٦٣) دأبت افتتاحيات الصحف هنا في طرابلس كما في بنغازي على المطالبة بالمزيد من حرّية الصحافة. وفي طرابلس على وجه الخصوص طالبت صحيفة **الرائد** (مستقلة) بإلغاء الرقابة الحكومية على الصحف. وقد تمثّل ردّ الفعل الأولي لهذه المطالبة، على ما يبدو، في نقل وكيل وزارة الأنباء والإرشاد **أحمد الهمالي** من منصبه. فمن المعروف أن الهمالي كان خلال حقبة حكومة الصيد صوتا لسيّده وتعرّض بسبب ذلك لانتقادات شديدة. "

ويمضي **لوكاس** في تقريره:

" وبصرف النظر عن محاسن وعيوب حرّية الصحافة هنا، فإن النتائج بالنسبة لنا (بريطانيا) تبدو غير صحّية unhealthy بالكامل. وكأمثلة لما بدأ يظهر على صفحات الجرائد هنا، فإنني أرفق لكم ترجمة لمقالتين نشرتهما صحيفة " الرائد " يدعو أحدهما [١٣٧] إلى مراجعة كافة الترتيبات التي نجمت عن المعاهدة المبرمة (مع بريطانيا) أثناء الحقبة الاتحادية. أما الثاني [١٣٨] فهو يهاجم بقوة الرئيس كنيدي بسبب سياسته التي أعلن عنها بشأن الشرق الأوسط. "

ثمّ يختم **لوكاس** تقريره بعبارة جاء فيها:

" فيما عدا هذه المقالات (ومثيلاتها) فإن موضوع حرّية الصحافة (في ليبيا) يمكن النظر إليه على أنه قشة في مهبّ الريح. "

كما أشار إلى الظاهرة ذاتها التقرير الذي أعدّته السفارة البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٩/١١ بعنوان " **قوة ونشاطات حزب البعث في ليبيا** " [١٣٩] حيث جاء في الفقرة (١١) منه:

---

١٣٥ يقول د. خدوري في هذا المعرض " وبالفعل أجاز صدور بضع جرائد بدون التفات إلى عددها وفائدتها" . م. س. ص. (٣٥٦).

١٣٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/49، الملف 28189 239 371/173 FO.

١٣٧ بعنوان " حديث الأسبوع " في العمود الأسبوعي الذي يحرّره رمضان ميزران في العدد الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٥/٦.

١٣٨ افتتاحية عدد الصحيفة الصادر يوم ١٩٦٣/٥/١١ بعنوان " التهديد الأمريكي والمدّ القومي العربي " .

١٣٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1016/1، الملف 31966 241 371/173 FO.

" هناك انزعاج لدى عدد من الليبيّين الذي يتصلون بالسفارة من النبرة المتنامية ضدّ الغرب وضدّ الملكية التي أخذت تصدر عن الصحافة الليبية ولا سيّما الإذاعة المسموعة منذ مجئ الشويرف إلى وزارة الأنباء والإرشاد. "

مقالتان بجريدة " طرابلس الغرب "

يبدو أن الحرّية التي تمتّعت بها الصحافة في تلك الفترة لم تعرف ضوابط ولا حدوداً. فقد أشار عدد من التقارير التي أعدّتها السفارتان الأمريكية والبريطانية في ليبيا خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٣ إلى مقالتين نشرتا بجريدة " **طرابلس الغرب** " الرسمية في مطلع شهر يوليو/تموز من ذلك العام.

- نشرت **المقالة الأولى** منهما في عدد الصحيفة المذكورة الصادر يوم ١٩٦٣/٧/١ تحت عنوان " **المقال كلمتي** " بتوقيع صحفي مغمور يدعى **محمود الهتكي**. وقد صيغت المقالة بأسلوب رمزي مبطّن تحامل فيه كاتبه على العائلة السنوسية والملكية التي رمز إليها بالشجرة، ودعا إلى تحطيمها واجتثاثها. وقد نُشرت المقالة في عدد الصحيفة نفسه الذي اشتمل على عدد من المقالات التي نشرت في الذكرى السنوية لمؤسس الحركة السنوسية الإمام محمد بن علي السنوسي. وفيما يلي نصّ هذه **المقالة**:

المقال كلمتي

في ليبيا شجرة عمرها حوالي ٨٥ سنة تقريباً، غريبة في تكوينها ولقد جاءوا بها من الخارج، وفي ذلك الوقت كان الناس يعتقدون في كلّ شيء إلى درجة الإيمان بل العبادة.

وخصوصاً إن كان هذا الشئ من الخارج؟ فاستغلّ صاحب تلك الشجرة بسذاجة الناس وجهلهم فأطلق عليها اسم شجرة الجنة؟! حتى يزداد إيمان الناس بها وقد ازداد فعلاً.

أما غرابتها فإنها طوال هذه السنين لم يطرأ عليها أي تغيير. والأغرب من ذلك أن الناس الذين يؤمنون بها ويعبدونها ظناً منهم أنهم سينعمون بظلها على الأقل فقد هلك معظمهم؟

وتتغذى هذه الشجرة من حولها حتى أنها لم تُبق بجانبها شيئاً يغذي. ولقد رأيت تلك الشجرة من سنين ورأيت عبادها وهم كثيرون ولو أنهم ينسحقون بسرعة.

رأيتها منذ سنين بعيدة، وكنت أعتقد أن الزوابع التي مرّت في السنوات الأخيرة سوف تقلع تلك الشجرة.

ولكن عندما شاهدتها آخر مرة اندهشت مثل ما ستندهشون.

اندهشت، لأنني وجدتها كأنها غـُرست بالأمس، لم تؤثر فيهـا الزوابـع بـل زادتها قوة.

إنني أعتقد ومؤمن بأن هذه الشجرة غير صالحة لليبيا. تـُرى هل يجد علماء النبات عندنا وسيلة لإعدام تلك الشجرة ؟ أرجو ذلك.

- أما المقالة الثانية فقد نـُشرت في عدد الصحيفة ذاتها الصادر يوم ١٩٦٣/٧/٨ تحت عنوان " **حكاية أمي** " تهجّم الكاتب فيها بوضوح على رؤساء الوزارة الخمسة السابقين دون ذكر أسمائهم، واتهمهم بالفساد وبإبرام معاهدات مع حكومات أجنبية سلبت من ليبيا سيادتها، كما أشار إلى أن رئيس الوزراء السادس (يقصد فكيني) هو تحـت المراقبـة الشديدة. وفيما يلي نصّ هذه المقالة:

حكاية أمي

أمي .. غنية جداً .. ثروتها تعدّ بالملايين .. ولي أخوة .. وأخـوات كثيـرون أيضاً ..

وأمي .. تسكن في حي يحيط به جيران أجانب؟ .. وبرز من إخوتي الكثيـرون حتى الآن – ستة – وتقاليد أمي ولا أريد أن أقول أسرتي لأن الأسرة لا دخل لها في هذا الموضوع أنها تعطي في كل مرة لأحد أخوتي حقّ التصرّف فـي جميـع شئوننا ؟ .. وكما قلت برز في محيط أسرتنا ستة من إخوتي ليسيّروا شئوننا.

فأما أخي .. الأول .. فإنه أول ما تسلـّم الأمر اتصل بإحدى العائلات الأجنبية، وارتبط معها بالتزامات تضرّ بمصالح أمي؟ ..

ولقد حاولنا المستحيل بأن نقنع أخي بعدم الارتباط مع هذه العائلة إلا أنه فعلها وانقض الأمر ..

غير أن أمي لم تتركه يبقى مدة طويلة في إدارة شئوننا، وأرسلته إلى الخارج، بعد أن منحته مبلغاً لا بأس له. ولست أدري ماذا فعل بالمبلغ ..

ثمّ أسندت المهمّة إلى أخي الثاني. وكان أخي هذا مخلصاً لا يحبّ العائلات التي تسكن بجانبنا ؟!..

وعندما تسلـّم الأمر بإدارة شئوننا كان أول ما فعله الاتصال ببقيـة إخـوتي وأخواتي ليجمع شملهم..

غير أن العائلات الأجنبية لا تريد ذلك. ونسيت أن أقول لكم أن أخي الأول كان قد منح تلك العائلة التي ارتبط بها بالالتزام المشار إليه – منحها حقّ التدخل في شئوننا.

وكما قلت رغم اعتراضنا نحن الأخوة والأم كذلك؟ وعندما حاول أخي الثاني المستحيل لجمعنا، فشل وترك الأمر للآخرين وانصرف ؟ وماذا عن أخي الثالث ؟

لا أنكر أنه متعلّم .. نعم إنه درس في الخارج وتحصّل على شهادة .. وقسط كبير من العلم .. والعلم نور .. غير أن أخي لم يرَ نور العلم وفضّل نور الذهب .. على نور العلم ..

كيف .. ؟

عندما رجع وسلّمته أمي مقاليد التصرّف في شئوننا .. عرفته من أول نظرة .. وأول نظرة دائماً لا تخطئ ؟

ماذا عرفت فيه؟

لا شيء إلا أنه لصّ؟ لصّ مثقف. وأما كيف اكتشفته .. فمسألة اكتشافه ليست سرّاً نعم ليس بين أسرتنا أسرار. وهذه هي ميزة أسرتنا.

وإليكم السرّ .. عندما قابل أمي ليتسلّم الأمر لم ينظر إلى أمي مثل ما يفعل أي ابن .. وإنما نظر إلى خزينتها .. ولا أريد أن أطيل .. وفعلاً .. تركنا نحن وفكّر في نفسه فقط .. وسرق ما سرق .. غير أن أمي .. وكما قلت كانت غنية وغنية جداً وإيرادها كبير ..

فلم تؤثر سرقات أخي الثالث في خزينة أمي .. غير أنه وفوق السرقات ارتبط بإحدى العائلات مثل أخي الأول كما أنه باع بعض ممتلكات أمي وتركنا وخرج ..

وجاء أخي الرابع .. وحاول أن يكسب عطفنا غير أننا استيقظنا نوعاً ما .. ولم نتركه يفعل أي شيء دون مراقبة.

غير أنه استغلّنا مرّة وفعل مثل أخوته السابقين .. وذهب .. وذهابه لم يكن بلا ذهب.

ولعلّكم مللتم هذه القصّة وتعتقدون أن جميع أخوتي منحرفون ..؟ وسيفعل الخامس مثلما فعل الثالث والرابع وإلى آخره .. كلا فأخي .. الخامس .. هذا نوع آخر .. نوع يستحق الدراسة ..

إنه نموذج غريب .. وصدقوني أنني لم أرَ أغرب من أخي الخامس؟ غريب في شكله .. وغريب في كلامه .. وفي تكوينه أيضاً .. والأغرب من ذلك أنه كان جاهلاً .. نعم جاهلاً .. وجهولاً .. إلا أنه ذكي، ذكي لدرجة مدهشة .. ولا أستطيع أن أقول عنه أنه لصّ .. لأنه أكثر من ذلك ؟

وفوق ذكائه كان جريئاً بشكل فظيع .. وكان يستخدم مكره وذكاءه لصالح نفسه .. وأمي المسكينة لا تستطيع الحراك لأنها تخاف؟ .. ولقد سرق أخي الخامس ما أبقاه أخوته .. وفعل ما يريد فعله حتى لم يبق في خزينة أمي ما يُذكر ..

ولكن وكما كرّرت كان إيراد أمي كبيراً .. وتركنا أخي الخامس ..

لم يتركنا بطريقة عادية وإني لا أريد ذكرها الآن .. وربّما كلكم تعرفونها وبعد ما خوت – خزينة أمي ..

أتى أخي السادس – الذي أعرفه جيداً – إنه متعلّم ومتّزن لا أستطيع أن أمدحه ستمدحه أفعاله ..

إنه الآن في أول الطريق، طريق إدارة شئوننا .. إني أراقب أخي بدقة .. تُرى هل ينفع ويحاول إصلاح ما أفسده أخوته من قبله ..

أم تراه وكما يقول المثل الشعبي منين ها العرف، من هالشجرة – إنني أنتظر .. وإنني أدعوكم معي للانتظار ..

محمود الهتكي

ملحوظة: حديث أسرتي له بقية. "

وقد تناول موضوع هاتين المقالتين تقرير للسفارة الأمريكية أعدّه السكرتير الأول بها **ويليام وايت** William L. Wight بتاريخ ١٩٦٣/٧/٣٠، وكان من بين ما جاء فيه:

" إن المقالتين تحملان توقيع شاب طرابلسي يدعى محمود الهتكي عُرف بنشاطه الرياضي المتميّز غير أنه لم يشتهر بأية مواهب في الكتابة. وفي الواقع، فإن المسؤولين الليبيّين يستبعدون أن يكون هو كاتب هاتين المقالتين. ومع ذلك فقد ورد أنه تمّ توقيفه بتهمة القذف وتشويه السمعة، كما أشيع بأن السلطات اكتشفت أنه بعثي. ويرجّح أحد كبار المسؤولين في وزارة الأنباء والإرشاد أن الكاتب الحقيقي لهاتين المقالتين هو **عبد القادر أبو هروس** رئيس تحرير صحيفة **" الرائد "** (المستقلة). كما تردّد أن **محمد بن زيتون** مدير عام النشر والمطبوعات تعرّض للمساءلة غير العلنية بسبب سماحه بنشر المقالة الثانية ولا يتوقع صدور إجراء تأديبي بحقه .. "

ويضيف التقرير الأمريكي:

" إن المقالتين أحدثتا ضجّة في أوساط الدبلوماسيين أكثر من تلك التي أحدثتاها بين الليبيّين، ولعلّ مرجع ذلك أن معظم الليبيّين لم يكترثوا بقراءة المقالتين بسبب عنوانيهما أو لأنهما كانتا محشورتين في الصفحات الداخلية من الصحيفة. إن بعض الدبلوماسيين يقرأون الشئ الكثير في أن المقالة الأولى تمّ نشرها في الذكرى السنوية للسنوسي الكبير. وإن هؤلاء المراقبين يرون أن الهتكي اختار تلك المناسبة ليدسّ مقالته الصغيرة داخل الصحيفة. ومع ذلك فإن معظم الليبيّين يعبّرون عن كونهم لا يرون في المقالة سوى محاولة متعثّرة في الكتابة الرمزية. "

ثمّ يضيف:

" إلا أن **المقالة الثانية** أثارت **المسؤولين الليبيّين** بشكل كبير. ويبدو أن أغلبية أعضاء البعثات الدبلوماسية في ليبيا يجدون متعة كبيرة في المقالة الثانية، ومع ذلك فهم يعتقدون أن **المقالة الأولى هي الأكثر أهمية**. وبالنسبة للمسؤولين الليبيّين، فيبدو أن اعتراضهم ليس على محتوى مقالة " حكاية أمي " ذاته، ولكن على حقيقة أنه جرى نشر مثل هذه المقالة في صحيفة حكومية. ويعتبر كثيرون منهم **محمد بن زيتون** مدير عام النشر والمطبوعات في وزارة الأنباء والإرشاد مسؤولاً عن نشر المقالتين. ومن جانبه أسرّ **بن زيتون** إلى موظفي السفارة الأمريكية بأنه يبدو أن مراقبي النصوص في إدارته اعتقدوا أن المقالتين كانتا ذات طبيعة أدبية ومن ثمّ فقد أجازوهما. كما عبّر عن اعتقاده بأن الهتكي ليس هو كاتب المقالتين فهو مجّرد لاعب كرة قدم ولا يملك المقدرة الفكرية التي تمكّنه من صياغة اللغة التي وردت بهما. إن الهتكي وفقاً للتقارير تمّ احتجازه بتهمة القذف وتشويه السمعة. كما زُعم بأن الشرطة الداخلية اكتشفت أدلة تثبت أنه **عضو في حزب البعث**. إن **النفاتي عصمان** مساعد وكيل وزارة الداخلية أبلغني بأنه يعتبر **بن زيتون** مسؤولاً عن المقالتين وأن من واجبه أن يكون أكثر حذراً في المستقبل. لقد أسرّ عصمان لي بأن الشرطة تتحرّى عن الكاتب الحقيقي، وأن **عبد القادر أبو هروس** رئيس تحرير " **الرائد** " هو، حتى الآن، المشتبه الأول به. "

كما أشار تقرير السفارة الأمريكية المذكور إلى توضيح بشأن المقالتين المذكوريتين، نشرته صحيفة " طرابلس الغرب " في عددها الصادر يوم ١٩٦٣/٧/١٠، وأبانت فيه أنها سعت إلى إعطاء الكتّاب الناشئين الفرصة للتعبير عن آرائهم من أجل تشجيع مواهبهم الأدبية ومن أجل الدفع بالنشاط الفكري إلى الأمام. كما أشار التوضيح أنه تبيّن للصحيفة أن مقالة الهتكي " حكاية أمي " هي غير مناسبة لتناول المشاكل العامة، وأنها طريقة غير مجدية للتعبير عن الرأي العام، ومن ثمّ فإن مقالات الهتكي سوف تتوقف. كما أكّد بأن المقالات الموقعة بأسماء محرريها هي من مسؤوليتهم وحدهم وأن تلك المقالات لا تعكس سياسة الصحيفة.

وقد ختم الدبلوماسي الأمريكي تقريره عن المقالتين بعبارات جاء فيها:

" يبدو أن المسؤولين الليبيّين يحاولون تناسي هاتين المقالتين، كما يظهر الحرج عليهم كلما أثير النقاش معهم حولهما. إن استغراب معظم هؤلاء المسؤولين (وكذلك معظم المراقبين) ينصبّ في معظمه على حقيقة أن المقالتين نشرتا في صحيفة " طرابلس الغرب " الرسمية وليس على مضمون المقالتين نفسه. "

" إن السرعة النسبية التي حظرت الصحيفة بها الاستمرار في نشر مقالات " حكاية أمي " تشير إلى أن الحكومة لا تزال غير راغبة تماماً في إعطاء هامش كبير جداً لحرّية التعبير على الرغم من أن رئيس الوزراء فكيني وعد بمثل هذا النوع من الحرّية [١٤٠]. ووفقاً لما تسير الأمور عليه الآن فلا يبدو أن بن زيتون سوف يتعرّض

١٤٠ لا يخفى على القارئ أن مثل هذا النوع من الحرّية لم يكن موجوداً في أي بلد عربي آخر باستثناء لبنان.

للمعاقبة، إلا أنه سوف يُطالب بأن يكون أكثر حذراً في المستقبل. وإذا صحّ، كما زُعم، أن الهتكي بعثي فهذا ممّا يحمل السفارة على الاعتقاد أن تحرير المقالتين ربّما تمّ من قبل أحد المحامين الذين يُشاع بأنهم بعثيون من أمثال **عبد الله شرف الدين.** "

أمّا **السفارة البريطانية في ليبيا**، فقد تناولت هي الأخرى هاتين المقالتين في عدد من تقاريرها[١٤١]. غير أنها ذهبت، بشأن هوية الكاتب الحقيقي لهما، في اتجاه مختلف وذلك كما يتضح من الفقرات التالية التي وردت في تقرير أعدّته السفارة عن " **قوة ونشاطات حزب البعث في ليبيا** " [١٤٢] بتاريخ ١٩٦٣/٩/١١:

" فقرة (١). مقالان نشرا بصحيفة " **طرابلس الغرب** " الرسمية خلال شهر يوليو/تموز أثارا اهتماماً كبيراً في هذا المضمار. أحد هذين المقالين الذي حمل عنوان " **المقال كلمتي** " أشار بطريقة رمزية غير مباشرة، وبأسلوب أدبي منمّق ومفضّل لدى الصحفيين العرب، إلى " **الملكية** " وخلص إلى أن هذه الشجرة قديمة جداً ويجب اجتثاثها. أمّا المقال الثاني الذي ظهر في الأسبوع اللاحق، فقد حمل عنوان " **حكاية أمي** " ، وتناول بالأسلوب والكيفية نفسيهما رؤساء الوزراء السابقين، وتهجّم بأسلوب إيحائي على الملك وعلى حلفاء ليبيا الغربيين. ووفقاً لما ذكره (أحمد) **الهمالي** (وكيل وزارة الأنباء والإرشاد السابق) فلا يوجد شك في أن كاتب المقالتين هو **الشويرف** (وزير الأنباء والإرشاد) نفسه، ذلك أن الكاتب الذي ظهر المقالان باسمه (محمود الهتكي) هو كاتب ناشئ في المجال الرياضي، ولم يُعرف له حتى يومذاك أي مقال سياسي."

ويُفهم ممّا ورد بالوثائق البريطانية حول لقاء جرى بين ولي العهد والسفير الأمريكي لايتنر[١٤٣] في أواخر أغسطس/آب ١٩٦٣ أن حكومة فكيني لم تتخذ أي إجراء بحقّ الأشخاص الذين كانوا وراء المقالتين الرمزيتين اللتين تطعنان في سمعة خمسة رؤساء وزارة والملك.

المزيد من الحملات الصحفية

ويبدو أن مقالتي صحيفة " طرابلس الغرب " وما أثارتاه من ردود فعل لم تحولا، في ظلّ أجواء " حرّية التعبير " التي وعدت حكومة فكيني بها، دون أن تواصل الصحافة الليبية حملاتها اللاذعة في كل اتجاه. وكانت صور الفساد المالي وممارسات شركات البترول والمعاهدات والقواعد الأجنبية هي الهدف على الدوام من وراء هذه الحملات.

---

١٤١ راجع رسالة لوكاس إلى سكرايفنر بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢ ذات الرقم VT 1208/9.

١٤٢ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1016/1 بالملف 31966 241 371/173 FO.

١٤٣ كان السفير الأمريكي لايتنر قد أطلع زميله البريطاني ستيوارت عمّا دار في ذلك اللقاء، وقام الأخير بإرسال رسالة عن محتواه إلى الخارجية البريطانية بموجب رسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/٩/٩ تحمل الرقم الإشاري VT 1015/60، الملف 28189 239 371/173 FO.

وعلى سبيل المثال، فقد نشرت صحيفة "**العمل**" التي يرأس **أحمد أبو هدمة** (عضو المجلس التشريعي البرقاوي السابق) تحريرها وتصدر في بنغازي، في عددها رقم (١٧٨) الصادر يوم ١٩٦٣/٩/٢٣ قصيدة [١٤٤] من نظم **جعفر الحبوني** التي اشتهرت يومذاك بين الليبيّين، والتي عُرفت بمطلعها الذي يتساءل " **وين ثروة البترول .. يا سمسارا** " وحمل قائلها بعنف على مختلف صور الفساد المالي والرشوة المنتشرة. كما نشرت الصحيفة في العدد ذاته تقريراً [١٤٥] صحفياً للكاتب **طالب الرويعي**، عرّض فيه تحت عنوان " **٢٤ ساعة في البريقة** " بممارسات شركات البترول الأجنبية وبعض المقاولين المحليين في منطقة البريقة البترولية.

وحملة على المعاهدة البريطانية

في ١٩٦٣/١١/٢٨ تبادل رئيس الوزراء فكيني مع السفير الفرنسي في ليبيا الوثائق التي تمّ بموجبها استرجاع الحكومة الليبية لمطارات سبها وغدامس وغات من فرنسا. وعندما جرى يوم ١٩٦٣/١٢/٧ افتتاح الدورة البرلمانية الخامسة (الهيئة البرلمانية الثالثة) بمدينة البيضاء، لم يرد في **خطاب العرش** الذي ألقاه رئيس الوزراء بهذه المناسبة أية إشارة إلى موضوع مراجعة المعاهدة مع الحكومة البريطانية الذي يفترض أن يتمّ خلال شهر يوليو/تموز من العام ١٩٦٣ (أي بعد مضي عشر سنوات على توقيعها في عام ١٩٥٣) [١٤٦].

ولم يمض يومان على تلك المناسبة حتى صدرت صحيفة " **العمل** " الأسبوعية المستقلة ببنغازي يوم ١٩٦٣/١٢/٩ تحمل في طيّاتها مقالة بعنوان " **انكسر قيد .. فمتى تتحطّم بقية الأغلال ؟** " [١٤٧]. وقد لخّصت البرقية المرسلة من المستر **دونداس** R. G. Dundas من السفارة البريطانية في بنغازي مضمون تلك المقالة على النحو التالي:

> " (-) بعد أن أشار كاتب المقالة إلى تخلّي فرنسا مؤخّراً عن حقوقها في مطارات سبها وغدامس وغات، نبّه إلى القرارات الصادرة عن مؤتمرات الدار البيضاء وأديس أبابا التي دعت إلى إجلاء القواعد العسكرية .. ثمّ تساءل لِمَ لم يتمّ إعادة النظر في المعاهدة الليبية/البريطانية وفقاً لما تنصّ عليه. "

---

١٤٤ سمعت من أحد رجال تلك الحقبة أن الملك إدريس رحمه الله رفض الإستجابة إلى طلب بعض الشخصيات بالتدخّل والحيلولة دون نشر هذه القصيدة في وسائل الإعلام وعبّر عن تأمينه على صدق ما جاء بها. (المؤلف)

١٤٥ كان هذا التقرير ضمن سلسلة من التقارير الصحفية التي نشرتها الصحيفة في تلك الفترة تحت عنوان " أضواء في النهار " وأشارت وثائق السفارة الأمريكية إليها. من ذلك على سبيل المثال، تقريرها رقم (A – 50) بتاريخ ١٩٦٣/١٠/١٦ بالملف POL. 6 – Libya.

١٤٦ يرجع السبب في إغفال هذا الموضوع من خطاب العرش إلى أن حكومة الصيد اتفقت في أواخر أيامها مع الحكومة البريطانية على تجديد الاتفاقية المالية المبرمة بين الحكومتين دون مفاوضات وأن يعاد النظر في معاهدة التحالف والصداقة بينهما في عام ١٩٦٥. راجع مبحث " العلاقات مع بريطانيا بالفصل الثاني " حكومة الصيد .. ونهاية حقبة " ، المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٤٧ لم أتمكن من الإطلاع على الصحيفة وهذا العنوان هو ترجمة عن النصّ الإنجليزي الوارد بالوثائق البريطانية " A Fetter Broken .. When Will the Others Be Destroyed " .

" (-) ثمّ ذكر كاتب المقالة بأن ليبيا كانت تمرّ عندما وقعت على المعاهدة بأوقات عصيبة، وأن بريطانيا وافقت من جانبها على تمويل العجز في الميزانية الليبية. غير أن الظروف قد تغيّرت منذ ذلك الوقت، ولا يوجد ما يدلّ على ظهور نتائج للمساعدات البريطانية، ولا يمكن إرجاع أي مشروع اقتصادي إلى تلك المساعدات. لقد حوّل الخبراء البريطانيون ميزانية ليبيا إلى ميزانية الجهاز الإداري وليس إلى ميزانية مشروعات إنمائية. "

" (-) إن بريطانيا هي وحدها المستفيدة من هذه القواعد. ولو قامت بريطانيا بدفع ضرائب جمركية ورسوم موانئ على بضائعها وسفنها (في ليبيا) لفاق إجمالي ذلك ما تلقّته الحكومة الليبية من مساعدات بريطانية .. وفضلاً عن ذلك، فقد تمتّعت بريطانيا باستخدام الأراضي الليبية لقواعدها ومناوراتها العسكرية، كما استخدمت أجزاء كبيرة من المساكن بالمدن.

" (-) طالب الكاتب الحكومة الليبية في الختام أن تعلن عن موقفها من المعاهدة، وأن تشرع فوراً في المحادثات مع بريطانيا بشأنها، فعائدات ليبيا البترولية أصبحت تغني ليبيا عن الاستمرار في الاعتماد على المساعدات البريطانية [١٤٨].

في العاشر من ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣ تمّ **تبادل الوثائق** المتعلقة بتجديد **الاتفاقية المالية** بين الحكومة الليبية وبريطانيا، التي جرى الاتفاق على تجديدها خلال الأيام الأخيرة لحكومة الصيد. وقد تمّ تبادل هذه الوثائق بين رئيس الوزراء الدكتور فكيني والسفير البريطاني في ليبيا المستر ستيوارت. [١٤٩]

وفي يوم ١٩٦٣/١٢/١٢ بعث **لوكاس** A. T. M. Lucas رجل المخابرات بالسفارة البريطانية في طرابلس إلى **إيبوت** A. Ibot نظيره بالسفارة في بنغازي برسالة [١٥٠] يدعوه فيها إلى التحرّي عمّن وراء تلك المقالة وعمّ إن كان لحكومة فكيني أية صلة بها:

" (-) إن هذه المقالة صريحة ومسبّبة ومبنيّة على معلومات. والسؤال الذي يبرز هو حول ما إن كانت موحي بها من جهة ما. صحيح أن الدكتور فكيني سعى حتى الآن إلى إثارة الحدّ الأدنى من الدعاية حول الوجود البريطاني في ليبيا، إلا أنه من غير المستبعد أن تكون قوة المعارضة البرلمانية التي يواجهها ، والتي برزت خلال الانتخابات حول رئاسة مجلس النواب الليبي [١٥١]،

---

١٤٨ البرقية تحمل الرقم (٢) ومؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/١٠، ورقمها الإشاري هو VT 1054/36 بالملف FO 371/173 248. كما أشار إلى موضوع هذه المقالة تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١٩ ذو الرقم الإشاري VT 1054/75 بالملف FO 371/173 240 28192.

١٤٩ راجع فصل " حكومة فكيني .. العلاقات مع بريطانيا " في هذا المجلد.

١٥٠ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1054/36 A بالملف FO 371/173 248 .

١٥١ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بهذا الفصل.

هي التي دفعته إلى اختيار استخدام ورقة (أن بن عثمان هو الذي أجلّ إعادة النظر في المعاهدة مع بريطانيا). إنني أتصوّر أن هذا المقال سوف يثير تساؤلات عدّة داخل البرلمان. وعلى العموم فحتى لو لم تكن المقالة موحي بها، فإن مجرّد نشرها يعني أن رئيس تحريرالجريدة يدرك أن نبرتها لن تكون مرفوضة من قبل الحكومة، ومن ثمّ فإنه من المفيد جداً أن تتحرّوا حول مصدر المقالة، وما إذا كان هناك أساس للاعتقاد بأن للحكومة يد فيها. "

وفي ١٩٦٣/١٢/١٦ بعث **سكرايفنر** R. S. Scrivener مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية إلى **دونداس** Dundas بالسفارة البريطانية في بنغازي بجملة ملاحظات تتعلّق باستفسار كان الأخير قد بعث به إلى الوزارة حول أهمية مقالة جريدة " **العمل** " . وجاء في ملاحظات **سكرايفنر**:

" (–) إن جريدة " العمل " هي إحدى الصحف الليبية الكثيرة التي لا يتجاوز إجمالي النسخ الموزعة منها الألفى (٢٠٠٠) نسخة. ولم يحدث قبلاً استخدامها من قبل الحكومة (فالحكومة استخدمت في الماضي إما جريدة " برقة الجديدة " في بنغازي، أو " طرابلس الغرب " في طرابلس). "

" (–) وعلى العموم، فيبدو أن المقالة هي تعبير عن وجهات نظر قائمة بين أعداد معيّنة من الليبيّين. وهي، في هذه الحالة، تعبير عن وجهة نظر صحفي موجود ضمن طاقم تحرير الصحيفة. أما الصحيفة ذاتها فلا يُعرف عنها أنها استهدفت العلاقة مع بريطانيا. "

" (–) إن حال الصحافة الليبية – كما تعلم – هو بصفة عامة مثير للشفقة، ولا ينبغي أن نعير هذه المقالة اهتماماً كبيراً. إن القسم الأول منها يردّد، في الواقع، جزءاً كبيراً من الكلام الذي سمعته من وزير الدفاع (سيف النصر عبد الجليل) خلال شهر يونيو/حزيران (١٩٦٣) .. إن معظم الليبيّين يشعرون أن من واجبهم أن يعبّروا بين الحين والآخر عن ولائهم لمبدأ عدم الانحياز.

لم تكن مقالة ١٩٦٣/١٢/٩ آخر ما في جعبة صحيفة " **العمل** " ، فقد صدر عددها التالي يوم ١٢/١٦ متضمّناً مقالة أخرى حول الموضوع ذاته، لخّصته برقية [١٥٢] السفارة البريطانية في بنغازي رقم (٣٢) المؤرّخة في ١٢/١٨ كالآتي:

" (–) ذكر كاتب المقالة أن الزمن أثبت صحّة موقف أولئك الذين انتقدوا المعاهدة مع بريطانيا عند إبرامها في عام ١٩٥٣. كما نبّه الكاتب مرة ثانية إلى نصّ المادة الموجودة بالمعاهدة والتي توجب إعادة النظر فيها بعد مرور عشر سنوات. "

" (–) استعرض الكاتب بعد ذلك كافة التسهيلات والحقوق التي رتبتها نصوص المعاهدة لبريطانيا، وأشار إلى نصّ المادة الثانية فقرة (١) من المعاهدة التي تنصّ على أن منح هذه التسهيلات لبريطانيا هو من قبيل المساهمة

١٥٢ ذات الرقم الإشاري VT 1054/37 بالملف FO 371/173 248.

من الحكومة الليبية في إقرار السلم والأمن الدوليين وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ثمّ تساءل الكاتب متى كانت بريطانيا مدافعة عن السلام وتحترم ميثاق الأمم المتحدة؟ كما دعا القرّاء إلى النظر في سجّل بريطانيا في فلسطين وفي عدن وجنوب أفريقيا. "

" (-) كما عبّر الكاتب عن احتجاجه على عدم قيام بريطانيا بإقامة أية منشآت (طرق وجسور وموانئ وممرّات بحريّة ومداخل ومزاسي) وفقاً لما نصّت عليه المادة السادسة من المعاهدة، واستخدمت بريطانيا بدلاً من ذلك التسهيلات الليبية دون مقابل. كما أشار الكاتب إلى أن المادة العاشرة من المعاهدة حرمت ليبيا من مساحات شاسعة من أراضيها المتفق عليها والتي خصّصت للإنزال والتدريب. كما تساءل الكاتب متى قامت بريطانيا بإخطار ليبيا بعدد قواتها الموجودة فوق الأراضي الليبية وفقاً لما تنصّ عليه المادة (٢٢) فقرة (١)؟ وأشار الكاتب أنه بسبب ذلك لم يكن بمقدور الحكومة الليبية أن تعرف ما إذا كانت بريطانيا قد تجاوزت العدد المتفق عليه لقواتها لا سيّما أنها معفاة من استخدام جوازات السفر. كما أشار الكاتب إلى الحجم الكبير للأراضي المتفق عليها وفقاً لما ورد بملحق الاتفاقية. "

" (-) ثمّ تساءل الكاتب .. إذا كانت المعاهدة قد خدمت مصالح بريطانيا .. فما الذي حققته ليبيا من وراء الاتفاقية المالية؟ ثمّ يجيب بأنه لا يوجد شيء يمكن إبرازه كمساعدة مالية خلال السنوات العشر الماضية .. ومع اكتشاف البترول، فإن ميزانية الحكومة لم تعد بحاجة إلى الاعتماد على المساعدات الأجنبية. إن الالتزام بتزويد بريطانيا بالتقديرات السنوية للإيرادات وللمصروفات وبتقارير المراجع العام تعتبر تدخلاً في شؤون الميزانية الليبية. وفي مقابل تقديمها بضعة ملايين من الجنيهات فإن بريطانيا في وضع يمكنها من إفساد جميع مشروعاتنا الإنتاجية والإبقاء علينا في حالة من الفقر والحاجة وتبرير إبقاء قواتها فوق أراضينا. "

وقد علّق على مقال صحيفة " العمل " عدد من مسؤولي الخارجية البريطانية، وكان ممّا جاء في تعليق مطوّل للمستر **جون** R. M. John مؤرّخ في ١٩٦٤/١/٣ ما ترجمته:

" على الرغم من أن المقال متحيّز إلى حدّ ما، وأنه سخيف في بعض جوانبه، إلا أن واقعة نشره مع المقال الآخر (يوم ١٩٦٣/١٢/٩) في ليبيا .. تعبّر عن حالة غير معتادة من تخفيف الرقابة الحكومية على الصحف في ليبيا. ولا يوجد إلا قليل من الشك بأن المقال قد تمّت المصادقة عليه من قبل رئيس الوزراء فكيني إن لم يكن بإيحاء منه. "

" ... إن الملاحظة الواردة بالمقال التي تدعّي أن بريطانيا استعملت التسهيلات دون مقابل، في حين أن بريطانيا قامت خلال هذه الفترة بدفع أكثر من (٣٢) مليون جنيه استرليني مقابل استخدام هذه التسهيلات، لهو ادّعاء سخيف على أقلّ تقدير. "

" أما الملاحظة بشأن المادة (٢٢) فقرة (١) من المعاهدة التي تلزم الحكومة البريطانية بإخطار الحكومة الليبية من حين لآخر بعدد القوات البريطانية المتواجدة فوق الأراضي الليبية فربّما كانت على درجة من الصحّة، فلم يجر، حسب علمي، اتخاذ أي إجراء لإعلام الحكومة الليبية بعدد القوات البريطانية الموجودة فوق أراضيها، على الأقل منذ عام ١٩٥٨ عندما قمنا – بناءً على طلب الملك – بالتخلّي عن فكرة تخفيض قواتنا بشكل كبير عمّا كانت عليه حينذاك ... "

وختم المستر **جون** بعبارة جاء فيها:

" إنني أفترض أن من رأي السفارة في ليبيا، والذي أعتقد أنه صائب، ليس هناك، من وجهة النظر الرسمية، من جدوى في محاولة تفنيد ما جاء بالمقالتين خاصّة إذا كانتا تحظيان برعاية رئيس الوزراء. "

ثمّ عاد **جون** وسجّل تعليقاً آخر على رسالة **دونداس** بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٠ جاء فيه:

" وفقاً لما بمقدوري أن أتعرف عليه، فلم يحدث أن قامت الحكومة البريطانية بالالتزام بنصّ المادة (٢٢) فقرة (١) من الاتفاقية العسكرية بشكل رسمي. لقد ناقشت هذا الموضوع مع المستر **كاردين** [١٥٣] D. C. Carden الذي أكّد لي الأمر ذاته. لقد قال لي أنه لم يحدث تقديم هذه المعلومات إلى الليبيّين بشكل معتاد، غير أنه أضاف بأن الحكومة الليبية قامت خلال الأزمة المتعلقة بالأطيوش [١٥٤] في ديسمبر ١٩٦١ بالسؤال عن حجم القوات البريطانية الموجودة يومذاك فوق الأراضي الليبية، وقامت السفارة بتزويدها بالمعلومات بشكل غير رسمي. "

وبتاريخ ١٩٦٤/١/٢٠ [١٥٥] وجّه **سكرايفنر** إلى **دونداس** رسالة حول موضوع مقالتي صحيفة " **العمل** " جاء فيها:

"إحدى النقاط التي أشارت إليها مقالتا جريدة "العمل " تتعلّق بالمادة (٢٢) فقرة (١) من الاتفاقية العسكرية. إن هذه المادة تلزم الحكومة البريطانية، إلى جانب أمور أخرى، بإعلام الحكومة الليبية بين الحين والآخر عن عدد القوات البريطانية الموجودة فوق الأراضي الليبية والتي ينبغي ألا تتجاوز العدد المتفق عليه بين الحكومتين. وبموجب تبادل سرّي للرسائل عند توقيع المعاهدة جرى الاتفاق على ألا يتجاوز عدد القوات البريطانية في ليبيا (٢٥) ألف فرد.

---

١٥٣ عمل كاردين بالسفارة البريطانية في ليبيا حتى أواخر عام ١٩٦٢ وحلّ لوكاس محلّه فيما بعد، والاثنان يتبعان لجهاز المخابرات البريطانية.

١٥٤ يقصد الأزمة التي قامت في أعقاب إقالة اللواء السنوسي لطيوش من رئاسة أركان الجيش الليبي في ١٩٦١/١١/٢٨. راجع مبحث " إقصاء رئيس الأركان لطيوش " بفصل " حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي " ، المجلد الثالث/ الجزء الأول.

١٥٥ كانت حكومة فكيني يومذاك قد سقطت.

ووفقاً لما أمكنني التعرّف عليه، فلم يحدث أن التزمت الحكومة البريطانية بالتعهّد المنصوص عليه في المادة (٢٢). ومع ذلك، فإنني أعتقد أن الحكومة الليبية قامت خلال الأزمة المتعلّقة بالأطيوش في ديسمبر ١٩٦١ بالسؤال عن عدد القوات البريطانية في ليبيا وقامت السفارة بإخطارها بشكل غير رسمي بهذا العدد.

ويضيف **سكرايفنر** في فقرة أخرى:

" إنني لست متأكّداً من سلامة أن نشرع في إخطار الحكومة الليبية الآن بعدد قواتنا فوق أراضيها بعد أن مضت سنوات عدّة على عدم قيامنا بهذا الأمر وذلك ما لم يطالب الليبيون به. ينبغي ألا نغفل عن أننا إذا شرعنا بالقيام بهذا الإجراء فقد ينتهي الأمر بنا إلى أن نجد أنفسنا في وضع نصبح فيه ملزمين بإخطار كافة حالات الوصول والرحيل للقوات البريطانية. ومع ذلك فيمكنك النظر في هذه النقطة ومناقشتها مع السفير (ساريل) [١٥٦] عند وصوله. " [١٥٧]

---

١٥٦ كان السفير البريطاني الجديد ساريل R. F. G. Sarell يستعدّ للسفر إلى ليبيا لاستلام مهام منصبه فيها خلفاً للسفير ستيوارت A. C. Stewart.

١٥٧ أعتقد أن النشاط الصحفي والإعلامي خلال حقبة الوزير عبد اللطيف الشويرف جدير بالمزيد من الدراسة المتخصّصة وبإلقاء الضوء من قبل الباحثين عليه.

الأوضاع داخل صفوف الجيش [١٥٨]

يمكن القول بأن الجيش الليبي عاش في ظلّ حكومة فكيني فترة من أحرج وأصعب فتراتـه، والسبب في ذلك لا يعود إلى سياسات معينة اتخذتها هذه الحكومة حياله، بل إلى تصادف حقبـة هذه الحكومة مع جملة من الظروف والملابسات الموروثة من الماضي لا سيّما في فترة حكومة الصيد [١٥٩].

لقد شهد الجيش حالة من التمزّق والانقسامات، كما عاني انهياراً في الروح المعنوية لضباطه، وتدهوراً في جاهزيته واستعداده. ولعلّ أبرز ما طبع الأوضاع داخل صفوف الجيش فـي تلـك الفترة:

١- **ضعف قيادة الجيش** حيث عانت هذه القيادة من أمرين خطيرين؛ **الأول**، ضـعف شخـصية رئيس الأركان اللواء نوري الصديق وتردّده. أما **الثاني**، فهو **فقدان** الجيش لأحد أكفأ أعضائه العقيد إدريس العيساوي الذي جرى اغتياله في ١٩٦٢/١٢/٩ على أيدي مجهـولين. وكـان العيساوي يشغل منصب نائب رئيس الأركان واستطاع بكفاءته وقوة شخصيته أن يغطي على جوانب الضعف والتردّد في شخصية اللواء الصديق ومنذ اغتيال العيساوي بقى منصب نائب رئيس الأركان شاغراً.

٢- ظلّ الجيش في بعض أوساطه يعاني من **ذيول وتأثيرات عملية إقصاء رئيس الأركان السابق اللواء السنوسي لطيوش** في ١٩٦١/١١/٢٨، إذ كان للطيوش أنصاره في الجيش. وترتـّب على عملية الإقصاء والملابسات التي أحاطت بها وقوع أول محاولة انقلاب عـسكري فـي أواخر عام ١٩٦١ اتهم بتدبيرها عدد من الضباط المعروفين بولائهم للطيوش، وترتـّب على تلك المحاولة إجراء التحقيق مع عدد كبير من ضباط الجيش بعضهم من ذوي الرتب الكبيرة، كما مثـل عدد محدود منهم أمام محكمة عسكرية. لقد أدّت تلك المحاولة وما ترتـب عليهـا من إجراءات إلى وجود تذمّر وانقسامات داخل صفوف الجيش وعلى مستوياته كافة.

٣- أدّى **فشل التحقيقات بشأن معرفة الجناة في حادث اغتيال العقيد العيساوي** إلى وجود تـذمّر في صفوف ضباط الجيش لا سيّما في ظلّ ما راج من إشاعات تشير بإصـبع الاتهـام فـي الحادث إلى أحد كبار ضباط الجيش المعروف بصلاته القوية بالبوصيري الشلحي، وما تردّد أيضاً حول تدخّلات البوصيري من أجل عرقلة تقدّم التحقيقات. كما زاد من هذا التذمّر فـي بعض أوساط الجيش ما شاع حول معرفة رئيس الأركان اللـواء الـصديق بالحقيقـة فـي الموضوع وأنه أحجم – لأسباب غير معروفة – عن الإفصاح بها كما سبق له أن أعلن فـي البداية [١٦٠].

---

١٥٨ راجع مبحث " تطوارت تتعلـّق بالجيش " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " بهذا المجلد.

١٥٩ راجع فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٦٠ راجع مبحث " اغتيال العقيد العيساوي " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلـد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤- **مساعي ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي** عبر أخيه العقيد عبد العزيز الشلحي وصهريه الزعيم السنوسي شمس الدين والعقيد عون أرحومة، للسيطرة على قيادة الجيش والتغلغل في صفوف ضباطه. وممّا زاد في مخاوف بقية ضباط الجيش من تنامي نفوذ البوصيري وجماعته في الجيش وجود سيف النصر عبد الجليل – المحسوب على زمرة البوصيري – في منصب وزير الدفاع.

٥- وممّا زاد في تفاقم الحالة في أوساط الجيش **رفض الملك إدريس في تلك الفترة زيادة حجم الجيش** لمخاوفه منه على الأرجّح وشكّه في ولائه. ويعزو المراقبون زيادة مخاوف الملك من الجيش إلى محاولة الانقلاب التي وقعت في أواخر عام ١٩٦١، وإلى حادث اغتيال العقيد العيساوي في نهاية العام ذاته، وعلمه بتحرّكات البوصيري وجماعته داخل صفوف الجيش فضلاً عن وقوع العديد من الانقلابات في اليمن والعراق وسوريا (١٩٦٢ – ١٩٦٣).

وقد حظيت الأوضاع السائدة داخل صفوف الجيش في تلك الفترة بنصيب من وقت المشاركين في المحادثات التي جرت يوم ١٩٦٤/١/٧ بواشنطن بين وفدين بريطاني وأمريكي[١٦١]، وكان ممّا ورد في **المذكرة** التي أعدّت بهذا الخصوص [١٦٢] :

" .. إن الحالة المعنوية في صفوف الجيش متدنّية، وهو لم يتعافَ بعد من تأثيرات حادث اغتيال العقيد العيساوي في ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢. إن رئيس الأركان اللواء نوري الصديق شخص ضعيف، غير أن وزير الدفاع شاب ونشط، وهو حريص على زيادة حجم الجيش إلا أن الملك يعارض ذلك."

كما ورد فيها أيضا:

" إن البريطانيين يوافقون على الرأي القائل بأن الملك هو الذي يبدو حائلاً دون زيادة حجم الجيش. كما أن الملك لا يبدو مصرّاً على ضرورة أن تنتهي التحقيقات بشأن مقتل العقيد العيساوي إلى نتيجة حاسمة. ويظهر أن الملك واقع تحت تأثير الأحداث في العراق وسوريا حيث قامت جيوشها بانقلابات سياسية. إن اثنين من أنشط ضباط الجيش وهما العقيد عبد العزيز الشلحي والعقيد عون أرحومة معروفان بميولهما الناصرية، ولعلّ الملك، بحكم معرفته بمركزهما في الجيش، لا يرغب في السماح للجيش بالنموّ. "

كما جاء في التقرير السنوي [١٦٣] الذي أعدّته **السفارة البريطانية** عن التطورات في ليبيا خلال **عام ١٩٦٣:**

---

١٦١ راجع فصل " حكومة فكيني .. التنسيق البريطاني الأمريكي " بهذا المجلد.

١٦٢ راجع المذكرة الأمريكية المؤرّخة في ١٩٦٤/١/٧ المعدّة حول هذه المحادثات من قبل الخارجية الأمريكية. الملف POL. 1 – Libya.

١٦٣ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٤/١/١ ويحمل الرقم الإشاري VT 1011/1، الملف FO 371/178 854.

" لقد تدهورت قوة الجيش العددية .. كما انخفضت درجة الاعتماد عليه بسبب فقدانه منذ سنة مضت لنائب رئيس الأركان (العيساوي)؟ "

ومن المفارقات العجيبة أن فترة حكومة فكيني شهدت التحاق طلاب الدفعة السابعة بالكلية العسكرية الملكية ببنغازي في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣، وهي الدفعة التي ضمّت معظم الضباط الذين تشكّل منهم فيما بعد ما عُرف بـ " مجلس قيادة الثورة " ومن بينهم الملازم أول معمر أبو منيار القذافي [١٦٤] .

١٦٤ راجع فصل " انقلاب بقيادة مخبر " بالجزء الثالث " واقعة انقلاب سبتمبر .. هل أتاك حديث الجنود ؟! " من هذا الكتاب.

وضع الحركة العمالية

عرفت الحركة العمالية صورة من الصراع الحاد خلال فترة حكومة محمد عثمان الصيد[١٦٥]. فإلى جانب الصراعات التي قامت داخل صفوف مختلف نقاباتها واتحاداتها وقياداتها، كان هناك الصراع بين بعض هذه القيادات، وعلى الأخصّ **سالم شيتا** أمين عام اتحاد نقابات العمال في ليبيا، وبين **علي الديب** رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس (١٩٦٠ – ١٩٦٢)، وبين هذه القيادات والحكومة الاتحادية. كما كان هناك أيضاً الصراع بين نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول وبين شركات البترول العاملة في ليبيا.

وتشير الوقائع الخاصّة بحكومة الدكتور محي الدين فكيني إلى أن **هدوءاً وتفاهماً نسبياً ساد علاقة الحركة العمالية بهذه الحكومة**. كما تشير التقارير إلى أن هذا الهدوء على السطح كان يخفي تحته صوراً من الصراع، وإن كان أقلّ حدّة من السابق، بين قيادات هذه الحركة، **غذّاه الصراع بين وليّ العهد وأنصاره من جهة والبوصيري الشلحي وزمرته من جهة ثانية**، ورغبة كلّ طرف في هذا الصراع أن يكسب الحركة العمّالية ممثّلة في قياداتها إلى صفّه.

وقد أشار إلى طرف من هذا الصراع التقرير [١٦٦] الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٦٣/٦/٦ عمّا دار بين أحد دبلوماسييّها وبين **الطاهر العقبي** رئيس المجلس التشريعي السابق لولاية طرابلس وأحد أبرز أنصار وليّ العهد خلال اللقاء الذي جرى بينهما يوم ١٩٦٣/٥/٢٨، إذ يورد هذا التقرير:

> " انتقل الحديث بعد ذلك إلى الحركة العمالية. وقد شرح العقبي أنه ساند جهود **سالم شيتا** من أجل العودة إلى الحركة العمالية، لا لأنه يحب شيتا شخصياً، ولكن لأنه يعتقد أن **شيتا هو الزعيم العمالي الوحيد الذي يحمل ولاءً للملك ولوليّ العهد**. كما أشار العقبي إلى أن **علي بيطار** قيادي عمّالي ذكي ومجتهد وكان من الممكن أن يحظى بتأييده وتأييد مجموعته لولا أنه (أي بيطار) قرّر مؤخّراً أن يضع يده بيد علي الديب وزمرة القصر. وأشار العقبي إلى أن **بيطار والأسود وسويسي** (قادة الاتحادات العمالية الثلاث) سوف يتمّ إبعادهم واحداً بعد الآخر عن مراكز النفوذ في الحركة العمالية .. "

ويضيف التقرير الأمريكي:

> " وواصل العقبي قائلاً بأن شيتا سوف يسافر إلى جنيف في ٥/٣٠ للمشاركة في الاجتماع التمهيدي للهيئة الإدارية لمنظمة العمل الدولية إذ أنه ما يزال عضواً في تلك الهيئة. أما فيما يتعلّق بالوفد الممثل لعمّال ليبيا في اجتماعات

---

١٦٥ راجع فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٦٦ سبقت الإشارة إلى هذا التقرير وهو يحمل الرقم 409 – A بالملف POL. 2 Libya .

المنظمة، فسوف يتمّ اختيار **رجب النيهوم** من برقة واثنين أو ثلاثة من القيادات العمالية في طرابلس غير أنه لن يكون من بين هؤلاء بيطار أو الأسود أو سويسي.

" وردّاً على تساؤل (من الدبلوماسي الأمريكي) كيف يمكن إسقاط هؤلاء الثلاثة من الوفد؟ ردّ العقبي بأنه لم يحدث أن اكتسب وجود الاتحادات التي يرأسها هؤلاء الثلاثة الصفة القانونية وبالتالي فليس لهم بدورهم أية صفة قانونية. "

" وأضاف العقبي بأنه إذا لم يقم شيتا بقيادة الحركة العمالية بصورة أكثر عقلانية، أو إذا شرع في استخدامها لتعزيز نفوذه الشخصي، فسوف يتمّ إبعاده هو الآخر عن المسرح بسرعة. إنه **سيكون محاطاً بأناس يعرفون كيف يوجّهونه.** وختم العقبي بقوله: من المحتمل جداً أن يتمّ في المستقبل القريب الجمع بين شيتا وبيطار في فريق عمل واحد. "

ويعقب معدّ تقرير السفارة الأمريكية حول ما ورد على لسان العقبي خلال المقابلة بشأن الحركة العمالية بقوله:

" إن ملاحظات العقبي بشأن الحركة العمالية تلقي الضوء على بعض النشاطات التي كانت تجري في الخفاء من أجل إعادة الحيوية إلى زعامة سالم شيتا للحركة العمالية. وكما أوضح العقبي، فإن خصوم الاتحاد الذي يرأسه شيتا رأوا من المناسب أن يضعوا أيديهم بأيدي جماعة **علي الديب** التي يعتبرها العقبي ضدّ وليّ العهد وينبغي بالتالي إزالتها. لقد سألت العقبي بأنه ربّما كان لجوء بيطار وغيره من قادة الحركة العمالية إلى علي الديب اضطراراً وطلباً لمساعدته .. و إذا كان الأمر كذلك، ألا يعني هذا أن معركة سوف تقوم بين اتحاد شيتا والاتحاد التابع لعلي الديب؟ .. لم يردّ العقبي على تساؤلي .. وكل ما قاله إن **شيتا سوف يكون من جديد مسيطراً خلال شهرين على الحركة العمالية** وسيكون خصومه من بقية القادة العماليين في الشارع. "

وختم الدبلوماسي الأمريكي تعقيبه على أقوال العقبي بعبارة جاء فيها:

" .. في اعتقادي أن حركة عمالية بقيادة عناصر موالية لوليّ العهد هي أفضل من حركة يسيطر عليها أشخاص من أمثال علي الديب، ومع ذلك يظلّ من سوء الحظ أن تبقى الحركة العمالية عرضة للسيطرة عليها بسهولة من قبل أي شخص له نفوذ سياسي .. فالعقبي ومن قبله **سلطان الخطابي** (وكيل وزارة المعارف حاليا وكان في السابق مسؤولاً عن الشؤون العمالية في ولاية طرابلس) يتكلمان عن الحركة العمالية من منظور عدد محدّد من قياداتها، وليس من منظور الجماهير العمالية التي يفترض أن هؤلاء يحاولون قيادتها. وعلى الرغم

من أنه يفترض أن القوة العمالية هي قـوة سياسـية، إلا أنـه يُنظـر إليهـا – في واقع الأمر – على أنها قوة ينبغي السيطرة عليها واسـتخدامها لأغـراض سياسية كلما حان الوقت لذلك. "

وقد حدث بالفعل ما توقعه العقبي. ففي ١٩٦٣/٧/١٤ جرى تشكيل **اتحاد عام نقابات العمال في ليبيا** وتمّ اختيار **سالم شيتا** سكرتيراً عاماً لهذا الاتحاد.

ويشير تقرير [١٦٧] أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٩ إلى أن الدكتور فكيني حاول خلال الأشهر الأخيرة من عمر حكومته، وكردّ فعل من جانبه على الانتقادات التي وجّهت إليـه بأنه يتكلم كثيراً ولا ينجز إلا القليل، أن يتوجّه إلى الحركة العمالية وأن يظهر اهتماماً بقضاياها.

وأشار التقرير ذاته إلى المهرجان العمالي الذي عقـُد بمدينة طرابلس يـوم ١٩٦٣/١٢/٣١ وشارك فيه نحو عشرة (١٠) آلاف عامل، وخطب فيه رئيس الوزراء الدكتور فكيني معلنـاً أن الحدّ الأدنى لأجور العمال سيجرى رفعه اعتباراً من اليوم التالي، وأن زيـادات أخـرى سـوف تـُعلن بالنسبة لفئات العمال المصنفين [١٦٨].

---

١٦٧ كان هذا التقرير قد أعدّ بعد سقوط حكومة فكيني وهو يحمـل الـرقم A – 271 بـالملف – POL. 15 Libya.

١٦٨ راجع أيضاً تقرير السفارة الأمريكية رقم A – 216 المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٨ بالملف نفسه. ومن الواضح أن هذه الخطوة من فكيني جاءت كردّ فعل لما تعرّضت له حكومته يوم ١٩٦٣/١٢/٧ خلال جلسة انتخاب رئيس جديد للدورة البرلمانية الخامسة بالبيضاء. راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بهذا الفصل.

تحرّكات جهوية وقبلية

لم تخلُ حكومة فكيني من ظهور تحرّكات جهوية وقبلية. وهذه التحرّكات وإن كانت محدودة زمنياً ومكانياً إلا أنه كان لها دلالاتها السلبية، فالولاءات الجهوية والإقليمية لم تختفِ – وما كان لها أن تختفي – بين عشيّة وضحاها وبمجرّد الإعلان عن توحيد البلاد.

لقد جاءت بعض هذه التحرّكات كردّ فعل لسياسات ومواقف الدكتور فكيني؛ كإلغاء النظام الاتحادي بشكل كامل ومتعجّل، وكالإعلان المتكرّر من قبله عن رغبته في نقل مقرّ الحكومة من البيضاء إلى طرابلس. كما جاء بعض هذه التحرّكات كردّ فعل آخر لغرور فكيني وما عُرف عنه من أسلوب فظّ في التعامل مع رجالات العهد، ولعدم واقعيته كذلك في معالجة بعض القضايا.

شهد **البرلمان** [١٦٩]، كما شهدت أروقة السياسة، صوراً عديدة من التعبير الاحتجاجي لعدد من **نواب برقة** على سياسات ومواقف فكيني المتعلّقة بوضع مدينة " البيضاء " كعاصمة ومقرّ للحكومة. كما أجّج من هذه المشاعر الاحتجاجية تجاهل فكيني – بقصد أو دون قصد – للتوازنات القبلية في برقة عند تشكيله لحكومته (من ذلك وجود وزيرين فيها من قبيلة العبيدات، وتجاهله لبقية القبائل الأخرى وفي مقدمتها قبيلة البراعصة). وربّما جاء بعض هذه التحرّكات في برقة نتيجة لخصومات فكيني مع شخصيات ذات نفوذ كبير فيها ومن أبرزها خصومته مع **الفريق بوقويطين** قائد عام قوات الأمن (الذي ينتمي إلى قبيلة البراعصة وظلّ يشغل منصب قائد عام قوة دفاع برقة منذ الاستقلال). كما شهدت برقة أيضاً تحرّكاً من قبل بعض قبائل منطقة طبرق التي قدّمت إلى الملك عرائض بشأن الميناء النفطي المزمع بناؤه بالمنطقة [١٧٠].

وشهدت مدينة **طرابلس** تحرّكاً من قبل آل العيساوي حيث شكّلوا وفداً من مشايخهم قابل الملك إدريس طالبه بإعادة التحقيق في مقتل إدريس العيساوي نائب رئيس أركان الجيش. وقد ترتّب على هذا أن أمر الملك بتشكيل لجنة للتحقيق في الحادث برئاسة زعيم الشرطة محمد المنصوري وعضوية عدد من وكلاء النيابة من بينهم حسن بن يونس، غير أن اللجنة لم تصل إلى نتيجة. [١٧١]

---

١٦٩ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بهذا الفصل، وكذلك ما ورد بفصل " إلغاء النظام الاتحادي " وفصل " مشروع البيضاء كعاصمة " في هذا المجلد.

١٧٠ يعتقد أن هذا التحرّك كان بتأثير شركة ب. ب. التي يبدو أنها اتصلت ببعض شيوخ هذه القبائل مقترحة عليهم تقديم عرائض للملك تطالبه بالتدخّل كي يتمّ اختيار طبرق كموقع للميناء النفطي الذي تنوي الشركة بناءه باعتبار أن في ذلك مصلحة لقبائل المنطقة. راجع رسالة لوكاس إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٨ رقم VT 1015/71، الملف FO 371/173 240 28192.

١٧١ راجع مذكرات الصيد. م. س. ص. (٢٤٣). راجع أيضاً مقابلة الصيد مع السفير البريطاني بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٣. التقرير رقم VT 1015/66/G المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨، الملف FO 371/173 240 28192.

أما **فزان** فكانت مسرحاً لتحرّكات جهوية وقبلية عنيفة نسبياً. وكانت هذه التحرّكات في جزء كبير منها بسبب إلغاء النظام الاتحادي [١٧٢]، كما كانت في جزء آخر منها انعكاساً وامتداداً للكراهية والخصومة التي قامت بين الدكتور فكيني ورئيس الوزراء الأسبق محمد عثمان الصيد [١٧٣]، وكانت في جزء ثالث منها في إطار التحسّب والاستعداد للانتخابات البرلمانية التي كان متوقعاً إجراؤها في مطلع عام ١٩٦٤.

أحداث فزان

تناولت هذه الأحداث عدّة تقارير أعدّتها السفارة البريطانية في كلٍّ من بنغازي وطرابلس. أول هذه التقارير أعدّ من قبل أ. إيبوت A. Ibot بالسفارة في بنغازي وبعثه إلى **لوكاس** بالسفارة في طرابلس، وهو مؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢ ويُفهم ممّا جاء فيه:

- أن جريدة " **الزمان** " نشرت في عددها الصادر يوم ١٩٦٣/٩/٢٨ خبراً مفاده أن الملك إدريس أصدر أمراً بتشكيل لجنة تضمّ الشيخ محمد أبو الإسعاد والسيد محمد الساقزلي والشيخ عبد الحميد عطية الديباني ناط بها مهمّة التحقيق في الأحداث المؤسفة التي شهدتها سبها.
- أن ضابطين كبيرين من شرطة فزان هما الزعيم **عبد الرحمن بادي** والعقيد (محمد) **السويني** وصلا إلى مدينة بنغازي، وأنهما من خلال حديثهما عن الأحداث يضعان اللوم بشأنها على عائلة سيف النصر التي يبدو أنها ترفض التنازل عن نفوذها السابق على إلغاء النظام الاتحادي، فهي ترفض التعاون مع الحكومة وترغب في الاحتفاظ بالسيطرة التي كانت لها في إدارة شؤون الإقليم، وأن تكون في وضع تتحكّم فيه بشكل مباشر في أموال الحكومة وأن تفرض سياستها فيما يتعلّق بالمواصلات والأشغال العامة الخ ..
- تفاقمت الحالة بعودة الصراع بين آل سيف النصر وعائلة بن عثمان (رئيس الوزراء السابق). فمنذ ثلاثة أسابيع وضع الصيد ترتيبات للعودة إلى فزان في إطار التحضيرات للانتخابات القادمة. وأرسل قبل وصوله إليها مندوبا عنه للتحدّث مع شيوخ القبائل في فزان، وطلب منهم تنظيم صفوفهم في مواجهة آل سيف النصر لضمان هزيمة مرشحهم في الانتخابات. وقد قام بعض أتباع محمد سيف النصر (رجل آل سيف النصر القوي) بالاعتداء بالضرب على ممثل محمد بن عثمان الصيد، فقام هذا الشخص بالشكوى لدى شرطة سبها ضدّ محمد سيف النصر. وعند هذه المرحلة ذهب هذا الأخير شخصياً إلى الشرطة، وحذر هناك، بعد استعراض للقوة أمامهم، بأن آل سيف النصر يعرفون كيف يحمون أنفسهم، وأنه إذا أرادت الشرطة أن توجّه شكوى ضدّه فإن عليها أن تتوجّه لرؤية الملك. وقام إثر ذلك ضابطا الشرطة بادي والسويني بالسفر هاربين إلى بنغازي.

---

١٧٢ انظر مبحث " مسعى لانفصال إقليم فزان " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٧٣ كان للرجلين صلاتهما الشخصية والقبلية بمنطقة فزان وقبائلها ورجالاتها.

- في هذه الأثناء، كان محمد عثمان الصيد قد أرسل مقتنياته الثقيلة من طرابلس إلى سبها في سيارة شحن كبيرة. وعلى الطريق من سبها تعرّض رجال سيف النصر للسيارة بوضع حاجز أمامها وأضرموا النار فيها وقتلوا السائق ومرافقه. كما قاموا أيضاً بإيقاف سيارة لاندروفر تابعة لبن عثمان كانت تتبع سيارة الشحن ثمّ سمحوا لها بالمرور غير أنهم أطلقوا النار عليها من جديد واستولوا عليها.
- من جهة أخرى، جرى إحضار كافة الشخصيات التي استقبلت مندوب محمد عثمان الصيد إلى محمد سيف النصر، وتمّ الإعتداء عليهم بالضرب وقد اختفى منذئذٍ اثنان منهم. وفي الوقت نفسه انقسم أهالي فزان إلى معسكرين؛ الأول يناصر بن عثمان، والثاني موالٍ لآل سيف النصر. ويدّعي المعسكر الأول أن آل سيف النصر معتدون، وأنه باعتبار أنهم لا ينتمون إلى فزان بل نزحوا إليها من منطقة سرت التي تقطنها قبيلة أولاد سليمان (التي ينتسب إليها آل سيف النصر) ينبغي عليهم أن يغادروا فزان. أما المعسكر الثاني فيقول أنه لولا آل سيف النصر لما كانت فزان شيئاً مذكوراً.
- قامت السلطات المحلية بمنع قوة من رجال القوة المتحرّكة، قوامها (٤٠٠) فرد أرسلت لحفظ الأمن والنظام، من دخول سبها. وعندما طالبت القوة المرسلة التعليمات من بوقويطين ردّ عليها بعدم استعمال القوة لدخول سبها والانتظار إلى حين عودة اللجنة التي أرسلت للتحقيق في الإحداث.
- من جانبهم، قام شيوخ قبيلة " الحسون " (المناوئون لآل سيف النصر والمقيمون في منطقة سرت) باستغلال المشاعر المتأجّجة ضدّ آل سيف النصر وقدّموا عريضة إلى الملك طلبوا فيها إعادة فتح التحقيق في مقتل ثمانية من شيوخهم، وهو الحادث الذي يشيع الاعتقاد بأنه من تدبير محمد سيف النصر. غير أن الملك رفض الاستجابة لطلب مشايخ قبيلة " الحسون " باعتبار أنه قد مرّ على هذا الحادث وقت طويل (وقع أثناء حقبة الإدارة البريطانية) وعاد هؤلاء المشايخ في حالة من عدم الرضا.

وقد علّق المستر **إيبوت** على هذا السرد [١٧٤] الذي أورده في تقريره:

" إن هذا السرد مؤسّس على ما جاء في رواية الضابطين (بادي والسويني) اللذين يتوقع منهما أن يكونا منحازين ضدّ آل سيف النصر وميّالين لإبراز السيء من أعمالهم. لقد حاولنا التحقّق من صحة روايتهما عبر مسؤول في فزان كان يقوم بزيارة لأقاربه في بنغازي غير أن من الواضح أنه ليس صديقاً لآل سيف النصر. ووفقاً لرواية هذا المسؤول، فإن بن عثمان كان يعدّ العدّة لضرب نفوذ آل سيف النصر عندما وقع زالزال مدينة المرج (وقع الزلزال في ١٩٦٣/٢/٢١ وكان الصيد ما يزال رئيساً للوزارة). بعد شهر من ذلك الزالزال كان بن عثمان خارج الوزارة (تمّ ذلك في ١٩٦٣/٣/١٩) ومن ثمّ فلم يكن بوسعه أن يقوم بما كان ينوي فعله. إن معظم أهالي فزان هم ضدّ آل سيف

١٧٤ لقد تعمّدنا إيراد هذا السرد بتفاصيله حتى يدرك القارئ ما كان يروّج بين الناس من أقاويل وقصص ومبالغات، وما كان يطبع علاقات مختلف الأفراد من حساسيات وصراعات قديمة موروثة وجديدة طارئة.

النصر. ويدّعي الصيد أن له السيطرة الكاملة على مدينة " براك " وعلى قريتين آخرين قريبتين منها، وأنه كان على استعداد لتزويد من يرغب بالانضمام إليه بالسلاح. كما أضاف هذا المسؤول أن محمد سيف النصر موجود الآن في منطقة " أم الأرانب " ومعه عصابة مسلحة قوامها (٣٠٠) شخص غير أنه قرّر الابتعاد عن سبها. كما يذكر هذا المسؤول (القادم من فزان) تفاصيل كثير من القصص عن الانتهاكات التي كان يمارسها آل سيف النصر.

كما أضاف **إيبوت** في رسالته إلى **لوكاس** فقرة أخيرة أوضح فيها:

" إن ما ورد آنفاً لم يصل السفارة في بنغازي بشكل مباشر وإنما عن أطراف ثانية وأحياناً ثالثة، ولابدّ من الشك في حياد هذه المصادر. غير أننا في السفارة لسنا في وضع نستطيع من خلاله تقييم مدّى صحة ما قيل لنا. لقد تعمّدت إيراده بشئ من الإسهاب حتى يمكنكم معرفة إلى أيّ مدى هو يقارب ما وصلكم بشكل مستقل. "

وقد علّق **لوكاس** في الرسالة [١٧٥] التي أرفق بها تقرير إيبوت إلى الخارجية البريطانية والمؤرّخة في ١٩٦٣/١٠/١٤ بالآتي:

" لقد تلقينا مؤخّراً عدّة تقارير عن اضطرابات في فزان. إن الإفادة الواردة في رسالة المستر إيبوت المرفقة هي الأكثر شمولاً. وللأسباب التي أوردها إيبوت نفسه فإننا لا نستطيع أن نجزم بصحّة كلّ ما ورد فيها. إلا أنه ليس من شك على ما يبدو بأن شيئاً ما يتجمّع في فزان وأن هناك لجنة جرى تشكيلها للتحقيق بشأن اضطرابات وقعت. "

" إن النزاع بين زمرتي سيف النصر وبن عثمان يحمل أهميّة خاصّة في ضوء اتصال عثمان بالسفارة في ديسمبر/كانون الأول الماضي (١٩٦٢) عندما كان رئيساً للوزراء (انظر برقية طرابلس رقم ٢٨٩ المؤرّخة في ١٩٦٢/١٢/١١). لقد خمّن السفير، في رسالته الموجّهة إلى المستر بيث Beith [١٧٦] بتاريخ ١٩٦٣/١/٧ بشأن التطورات اللاحقة لاتصال رئيس الوزراء الصيد به، **أن الأخير ربّما كان يلعب لعبة سياسية خاصّة به** [١٧٧]. "

" وستلاحظ أنه يوجد في رسالة إيبوت ما يوحي بأن الاضطرابات بين الفريقين هي ذات صلة بالانتخابات البرلمانية المرتقبة. ولدينا أسباب وجيهة تدعوننا إلى الاعتقاد بأن هذه الانتخابات – التي ينتظر، كما تعلم، أن تعقد في

---

١٧٥ الرقم الإشاري VT 1015/64، الملف السابق نفسه.

١٧٦ كان يشغل منصب مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية.

١٧٧ للمزيد حول هذا الموضوع، راجع مبحث " مسعى لانفصال إقليم فزان " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب. واللافت للنظر أن الصيد لم يشر إلى هذا الموضوع في مذكراته.

ديسمبر/كانون الأول (٦٣) أو يناير/كانون الثاني (١٩٦٤) – سوف يجرى تأجيلها لأسباب ظاهرها أن التعداد السكاني الجديد سوف يتمّ إجراؤه في مطلع عام ١٩٦٤ وأنه لا يمكن إجراء الانتخابات قبل إتمام التعداد. "

وفي ١٩٦٣/١٠/٢٣ التقى محمد عثمان الصيد بالسفير البريطاني الذي نقل عنه رواية للأحداث تختلف إلى حدّ كبير في تفاصيلها عمّا تضمّنه تقرير المستر إيبوت. لقد جاء في رسالة السفير ستيوارت بهذا الخصوص[١٧٨] :

" وصل ممثل الصيد إلى سبها يوم ١٩٦٣/٩/٧ بغرض التحضير والدعاية للانتخابات البرلمانية القادمة وجرى ضربه من قبل رجال محمد سيف النصر. توجّه هذا الشخص الذي كان قد أصيب بجراح إلى مركز الشرطة غير أن الشرطة رفضت مساعدته. في الوقت نفسه قام الضابط المسؤول عن المركز بمصاحبة سيف النصر إلى إحدى القرى (خارج سبها)، وعندما قام الشخص المعتدي عليه بتسجيل شكوى ضدّ محمد سيف النصر ردّت عليه الشرطة بأن محمد سيف النصر لم يكن موجوداً في سبها وقت الحادث. وفي استجابة من الملك لنداءات أهالي فزان أمر بتشكيل لجنة تحقيق وصلت إلى سبها لإنجاز مهمتها. تجّمع نحو (٢٠٠٠) شخص من المؤيدّين للمعتدي عليه ليدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة. ووفقاً لطلب لجنة التحقيق، تمّ اختيار شخص واحد ليكون ناطقاً باسم هؤلاء. وفي الوقت ذاته قام محمد سيف النصر بتجميع ما بين (٢٠٠) و (٣٠٠) شخص من أنصاره وأقسموا أمام اللجنة بأن سيف النصر كان خارج سبها عندما وقع الحادث. قامت اللجنة بعد ذلك برفع تقريرها إلى الملك الذي يبدو أنه لم يقم بعد باتخاذ أي إجراء وإصدار أية أوامر بهذا الخصوص. "

وأضاف السفير ستيوارت في رسالته:

" قال بن عثمان أن خصوم آل سيف النصر يصرّون على مطلبين:
الأول: إزالة أي نفوذ لمحمد سيف النصر في إدارة شؤون فزان.
الثاني: إبعاد غيث عبد المجيد سيف النصر (ابن عم محمد سيف النصر) من منصب محافظ سبها.

وأضاف بن عثمان أنه في حال عدم اتخاذ أي إجراء على أساس هذه المطالب، فإن مناوئي آل النصر سوف يتولّون تنفيذ القانون بأنفسهم، وأنهم سوف يطردون محمد سيف النصر من فزان وربّما يقتلونه. ويعتقد بن عثمان أنه يتوجب نقل قوات الشرطة الموجودة في سبها إلى مناطق أخرى في ليبيا، وينبغي استبدالها بقوات شرطة أخرى من طرابلس أو من بنغازي أو من البيضاء. ووفقاً لرأي بن عثمان، أن الحكومة لو تصرّفت في الماضي بحزم في فزان لما وقعت

١٧٨ الرسالة مؤرّخة في ١٩٦٣/١٠/٢٨ وتحمل الرقم الإشاري VT 1015/66/G بالملف FO 371/173 28192 240. اللافت للنظر أن الرسالة مصنّفة على أنها " من النوع الذي لا يُحمل إلا في صندوق مغلق " .

مثل هذه الاضطرابات. لقد سمح لعائلة سيف النصر بأن تتولـّى كافة السلطات الإدارية، وبالتالي فإن الأهالي باتوا يخشونهم. "

ويلاحظ أن أحد كبار موظفي الخارجية البريطانية كتب تعليقاً بخط يده على رسالة السفير الآنفة بتاريخ ١٩٦٣/١١/٥ جاء فيه " إن السرد الذي ورد على لسان الصيد حول أحداث فزان.. يبدو دقيقاً .. إنه ليس الشخص الوحيد الذي كره نشاطات آل سيف النصر في فزان. " [١٧٩] وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصيد زعم في مذكراته [١٨٠] أن محمد سيف النصر حاول اغتياله مرّتين؛ الأولى بتفجير منزله في طرابلس في أواخر عام ١٩٦٣، والثانية بنصب كمين للسيارات التي كان يستقلها في طريق عودته من فزان إلى طرابلس عند منطقة جبال السوداء في وادي يسمّى (زقار) خريف عام ١٩٦٤. والقصّتان تبدوان غير قابلتين للتصديق.

---

١٧٩ تجدر الإشارة إلى أنه بينما كانت هذه الأحداث تجرى في إقليم فزان، كان الطالب معمر القذافي يتهيّأ لدخول الكلية العسكرية الملكية ضمن طلبة دفعتها السابعة في بنغازي. وإنني أتمنى على السيد سيف النصر عبد الجليل أن يلقي، في مذكراته التي وعد بإصدارها قريباً، الضوء على كيفية دخول الطالب القذافي الكلية العسكرية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٣ عندما كان السيد سيف النصر وقتها وزيراً للدفاع، في حين أن هذا الطالب نفسه – حسب ادّعائه المتكرّر – كان قد طُرد في أكتوبر ١٩٦١ من جميع مدارس فزان لأسباب سياسية (؟!) عندما كان السيد سيف النصر عبد الجليل نفسه رئيساً للمجلس التنفيذي لولاية فزان ؟!

١٨٠ مذكرات محمد عثمان الصيد. م. س. ص. (٢٨٤ – ٢٧٥).

تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية
(بن حليم نموذجاً)

يعتبر **مصطفى بن حليم** رئيس الوزراء الأسبق (١٩٥٤ – ١٩٥٧) نموذجاً فريداً لتشابك وصراع المصالح الوطنية والأجنبية من جهة، ولتداخل الخدمات المتبادلة بين المصالح السياسية والتجارية من جهة أخرى.

فمن ناحية، ظلّ بن حليم صاحب طموحات وأطماع شخصية؛ سياسية ومالية لا تعرف الحدود. ومن ناحية ثانية، بقي وطيد الصلة بالملك إدريس .. وعلى علاقات شخصية وتجارية وطيدة مع أحد الأطراف الأساسية في الصراع على السلطة من بعد الملك المتمثل في البوصيري الشلحي وإلى حدّ ما بعبد الله عابد السنوسي أحد رجال ما عُرف بزمرة القصر. ومن ناحية أخرى، ظلّ بن حليم على صلة مستمّرة مع دبلوماسيّ البعثات الأجنبية في ليبيا وعلى الأخصّ السفارتين البريطانية والأمريكية .. كما بقي على اتصال دائم بالنظامين المصري (عبد الناصر) والجزائري (بن بيللا). كما حافظ على صلات شخصية وتجارية مع شركات البترول الأمريكية والبريطانية العاملة في ليبيا.

ولم يتردّد بن حليم في توصيل ما لديه من " معلومات " و " إنطباعات " إلى كلّ من يطلبها..

إلى الملك وعن الملك وحتى عن الملكة فاطمة ..
وإلى البوصيري الشلحي .. وعن البوصيري ..
وإلى الأمريكان .. وعن الأمريكان ..
وإلى البريطانيين .. وعن البريطانيين ..
وإلى المصريين والجزائريين .. وعن المصريين والجزائريين ..

غير أنه ظلّ في كافة علاقاته ومقابلاته حريصاً على خدمة ذاته وطموحاته ومصالحه قبل وأكثر من أية جهة أخرى .. قبل وأكثر من بلاده .. ومن مليكه .. ومن أصدقائه. ولا نشك في أن الوقائع التالية تقدّم الشواهد في هذا السياق.

قصة ميناء طبرق النفطي

- في ١٩٦٣/١/٢٠ (خلال حكومة الصيد) استقبل الملك السفير البريطاني ستيوارت حيث تناول معه الحديث عن الاعتراضات الليبية على اختيار طبرق كميناء نفطي لضخّ بترول شركة ب. ب. البريطانية من حقل الكفرة والسرير (حقل الامتياز ٦٥). وتمحورت الاعتراضات حول إمكان أن يؤدّي ذلك الاختيار إلى تلويث شواطئ المنطقة.

- في ١٩٦٣/١/٢٢ استقبل الملك مدير شركة ب. ب. في ليبيا المستر هيليارد Hillyard الذي قدّم للملك تأكيدات بأن بناء الميناء النفطي لن تترتّب عليه المخاوف التي سبق للملك أن أثارها مع السفير البريطاني. عندئذ عبّر الملك عن موافقته على المشروع طالما أنه حيويّ لمصالح الشعب الليبي.
- في مطلع شهر فبراير/شباط ١٩٦٣ أبلغ البوصيري الشلحي (ناظر الخاصّة الملكية) كلاً من السفير البريطاني وهيليارد مدير شركة ب. ب. أن الملك ما يزال يعارض فكرة اختيار طبرق كميناء نفطي، وأن ليس من أمل مطلقاً في أن يغيّر الملك رأيه حول هذا الموضوع ويقترح اختيار موقع آخر، الأمر أثار استياء الشركة والسفارة والخارجية البريطانية، كما راودت هذه الأطراف فكرة أن البوصيري لا الملك هو مصدر هذا الاعتراض.
- خلال اللقاء الذي جرى بين السفير البريطاني ورئيس الوزراء الصيد يوم ١٩٦٣/٣/١٨ (أي في اليوم السابق على استقالته)، أبلغه بأن موقف الملك والحكومة متطابق بشأن الاعتراض على اختيار طبرق كميناء لأسباب عسكرية وسياسية. [١٨١]

فجأة ظهر السيد مصطفى بن حليم في أفق هذا المشروع، حيث نقل السفير البريطاني ستيوارت في رسالة [١٨٢] موجّهة منه إلى الخارجية البريطانية ومؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٨، تفاصيل ما دار بينهما من حديث خلال لقاءهما يوم ١٩٦٣/٧/٦، وجاء في هذه الرسالة:

> " السيد مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق ورئيس الشركة الليبية الوطنية للبترول [١٨٣] **وصديق حميم للبوصيري الشلحي** قام بزيارتي صباح اليوم (٦ يوليو/تموز). وبعد حوار عام قصير أبلغني أن السبب من وراء زيارته لي إبلاغي عن حادث مشين يتعلّق بالمستر هيليارد Hillyard من شركة ب. ب. خلال أسبوع مضى عندما كان أخوه (أخو بن حليم) يقيم حفل استقبال لافتتاح مصنع جديد (تابع للشركة الليبية الوطنية للبترول) للمنتجات البترولية. وأفاد بن حليم أنه بينما كان أخوه يتنقّل بين المدعوّين عبّر للمستر هيليارد عن أمله بأن يحصل المصنع الجديد على بعض الأعمال من شركة ب. ب. وعندها اندفع المستر هيليارد الذي كان مخموراً بعض الشئ، في موجة **سباب مقذع للبوصيري الشلحي ولجميع عائلة بن حليم** الذي اعتبرهم أشدّ أعداء شركة ب. ب. وأنهم يقومون بكلّ ما بوسعهم لتحطيم مصالح الشركة في ليبيا وعلى الأخصّ مشروع بناء الميناء النفطي في طبرق. وقال بن حليم أن

---

١٨١ لمتابعة تفاصيل هذه التطورات راجع الوثائق البريطانية ذات الأرقام VT 1531/1 بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٣، و VT 1531/2 بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٣، و VT 1531/3 بتاريخ ١٩٦٣/٢/٤ و VT 1531/4 بتاريخ ١٩٦٣/٢/١١، و VT 1531/7 بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٩، و VT 1531/10 بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢، و VT 1531/11 بتاريخ ١٩٦٣/٥/٣ بالملف FO 371/173 281 36717.

١٨٢ الرسالة تحمل الرقم الإشاري VT 1531/14 بالملف السابق.

١٨٣ راجع المبحث الخاص بهذه الشركة في فصل " جوانب من قصّة البترول الليبي " بهذا المجلد.

العبارات التي استخدمها المستر هيليارد لم تترك له إلا أن يسلك أحد خيارات ثلاثة:

١- أن يبلغ البوصيري الشلحي بما حدث [١٨٤]، وفي هذه الحالة سوف يستخدم البوصيري ما لديه من نفوذ لتحطيم هيليارد تجارياً وسياسياً [١٨٥].
٢- أن يقوم بالكتابة إلى النبيل/موريس بريدجمان Hon. Maurice Bridgman مدير عام شركة ب. ب. الذي تربطه به معرفة سابقة.
٣- أن يشكو الحادث إليّ (أي إلى السفير ستيوارت).

واصل بن حليم بعد ذلك حديثه معي ليعطيني بعض الخلفية حول معلوماته عن الأسلوب الذي استعملته شركة ب. ب. مع الملك حول مشروع الميناء النفطي ودور البوصيري بشأنه. قال بن حليم إن البوصيري اتصل به خلال شهر يناير/كانون الثاني (١٩٦٣) وطلب نصيحته مشيراً إلى وجود بدائل ممكنة لطبرق. وافقه بن حليم على ذلك غير أنه قال له إن طبرق هي الأفضل. قام بن حليم بإعداد " محاضرة صغيرة " حول الموضوع وسلّمها للبوصيري بعد ذلك وترك لي (للسفير نسخة منها) [١٨٦]. "

ويقول السفير ستيوارت في رسالته معلّقاً على حديث بن حليم:

" بينما الظاهر من كلام بن حليم أنه يريد أن يؤكّد بكلّ وضوح حسب رأيه أن أساليب المستر هيليارد الخالية من اللياقة تشكّل إحراجاً وربّما خطراً على مصالح شركة ب. ب. في ليبيا، إلا أن انطباعاً تكوّن لدىّ بأن بن حليم أراد أن يستعمل هذا الحادث ليفتح الباب أمام طريق آخر يمرّ بمصادره التجارية الخاصّة لدعم مشروع ميناء طبرق البترولي، ويفترض أن هذا الطريق سوف يحظى بتأييد البوصيري الشلحي [١٨٧]. "

ويستطرد السفير ستيوارت في رسالته:

" ولا أدري إذا كانت شركة ب. ب. ترغب في ولوج هذا الطريق أم أنها تفضل إغلاق هذا الباب بشدة. وعلى أي حال، فقد أخبرت بن حليم عن اعتقادي بأن شركة ب. ب. والحكومة البريطانية تعلّق أهميّة كبيرة على مشروع ميناء طبرق، وأنهما سوف يصابان بالانزعاج لسماع أن نشاطات المستر هيليارد

---

١٨٤ من المستبعد جداً ألا يكون البوصيري قد سمع بما حدث إذا كان فيه مساس به.

١٨٥ نحسب أن أقلّ ما يمكن أن يوصف به هذا الخيار أنه ابتزاز رخيص.

١٨٦ يوجد تعليق مكتوب بخط اليد عند هذه الجملة من الرسالة يقول " لابدّ أنها كتبت بواسطة الشركة " Must have been written by the Oil Company " ، ولا ندري إذا كان المقصود بالشركة هنا " الشركة الليبية الوطنية للبترول " أو " شركة ب. ب. " ؟

١٨٧ ويتضح من هذه العبارة أن " مناورة " بن حليم لم تنطلِ على السفير البريطاني حتى وإن كان مضطراً لمسايرتها.

يُنظر إليها في ليبيا على أنها خالية من الذوق وغير ملائمة. لقد قلت له، حسب اعتقادي، إن أفضل شيء يمكنني فعله هو أن أنقل إلى وزارة الخارجية ما سمعته منه، ولا أشك في أن الوزارة بدورها ستقوم بإخطار الشركة بالموضوع. وأتصوّر أن الشركة سوف تقوم بإرسال المستر **لوارد** Luard أو مسؤول آخر كبير بها للحديث معي بشأنه. وسألت السيد بن حليم هل هو على استعداد، في حال حدوث ذلك، لإبلاغ الشخص القادم بما سبق أن قاله لي. وردّ بن حليم بأنه على استعداد لفعل ذلك غير أنه نبّه إلى أنه سيكون في إجازة اعتباراً من ٧/٢٨ كما سيقوم خلالها بالنظر في بعض مصالحه التجارية، ومن ثمّ فينبغي على هذا الشخص الحضور إلى هنا قبل ذلك التاريخ. واقترح بن حليم بديلاً عن ذلك، بما أنه نفسه سيكون في زيارة للندن حوالي ٨/٢٨، أن تقوم الشركة في لندن إذا رغبت في ذلك بالإتصال به عن طريق السير فيليب ساوث ويل [١٨٨] Sir Philip Southwell. "

وجاء في الرسالة التي أرفق بها السفير ستيوارت محضر اجتماعه ببن حليم:

" ... إن هيليارد، من خلال تجربتي الخاصّة، يميل عادة لأن يكون صاحب كلام منمّق طنّان وخالٍ من اللياقة، غير أنني واثق بأن بن حليم بالغ كثيراً بشأن الحادث موضوع شكواه. وإني أظن أن **الهدف الرئيسي من وراء لقائه بي هو أن يبيّن لي أنه على استعداد لأي اتصال معه من قبل شركة ب. ب. إذا كانت الشركة راغبة في مناقشة موضوع ميناء طبرق النفطي معه.** "

ويضيف السفير في رسالته:

" ليس لديّ بالطبع فكرة عن كيفية ما سيكون ردّ فعل شركة ب. ب.، ولكن، لئن كان يبدو أن البوصيري هو صاحب الاعتراض على مشروع الميناء، ولكونه وبن حليم يعملان بشكل حميم جداً سوياً " Busairi Shalhi and Bin Halim work extremely closely together " ، فيبدو لي أنه ربّما ترغب الشركة في ارتياد هذا السبيل. ومن ثمّ فقد تركت الباب مفتوحاً، وقلت له ببساطة أنني سوف أبعث تقريري إلى الخارجية وعبرها إلى الشركة التي لا أشك في أنها سوف تنظر في شكواه (عن سلوك هيليارد) بجدّية. "

ثمّ يضيف السفير منبّهاً:

" لست على علم ببقية قنوات الاتصال التي لدى الشركة حول هذا المشروع، ولكنني أعتقد أن اتصالاً عبر بن حليم يمكن أن يكون من شأنه تحييد معارضة البوصيري الشديدة لمشروع ميناء طبرق النفطي. "

---

١٨٨ لا ندري شيئاً عن طبيعة علاقة هذا الشخص ببن حليم.

كما يقترح السفير إما أن تقوم شركة ب. ب. بإرسال شخص مسؤول من قبلها للحديث مع بن حليم في طرابلس قبل بدئه إجازته (مؤكّداً أن من الطبيعي ألا يكون هذا الشخص هو المستر هيليارد) أو اللقاء به على الأقل أثناء زيارته للندن في أواخر شهر أغسطس/آب.

وبالطبع فإنه لم يفت السفير ستيوارت أن يلتقط الطعم الثاني الذي ألقى به بن حليم أثناء حديثه معه والمتعلّق بصلته القوية ببن بيللا وكيف أنه بصدد البحث معه في تأسيس شركة وطنية للنفط الجزائري سوف يعمل بن حليم خبيراً استشارياً لها، حيث ورد بالفقرة الأخيرة من رسالة السفير إلى الخارجية البريطانية:

" وقد يهمّ الشركة (ب. ب.) أيضاً أن تعلم أن بن حليم أخبرني عن صلته بالشركة الوطنية الجزائرية للبترول. وفي الواقع، فإنه من المحتمل جداً أن تكون إشارته إلى هذا الموضوع ذات صلة بالمشكلة التي تواجهها ب. ب. في ليبيا. "

ويتضح من **الوقائع** اللاحقة المتعلّقة بالموضوع أن السفير البريطاني التقى يوم ٧/٢٥ بمصطفى بن حليم وأبلغه أسف شركة ب. ب. عن عدم تمكنها من إرسال أي مندوب عنها إلى ليبيا قبل بدئه في إجازته إلا أن الشركة تتطلّع للقاء به في لندن في ٨/٢٨. وأجاب بن حليم بأنه سوف يتصل بالشركة هناك عن طريق السير فيليب ساوث ويل.

كما يتضح من هذه **الوقائع** أن شركة ب. ب. قامت خلال شهر أغسطس/آب بإقصاء هيليارد عن منصبه كمدير لعملياتها في ليبيا وعيّنت بدلاً منه هينز Mr. Haines، وأن بن حليم التقى في لندن أواخر شهر أغسطس/آب بسكرايفنر مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية كما اجتمع بعدد من المسؤولين بشركة ب. ب.

وجاء في **المحضر** [١٨٩] الذي بعث به السفير البريطاني ستيوارت عن لقائه يوم ١٩٦٣/٩/٩ بمصطفى بن حليم:

" لقد زارني السيد بن حليم هذا الصباح وأبلغني أنه أجرى محادثات ممتعة في لندن مع المستر سكرايفنر وأيضاً مع مسؤولين من شركة ب. ب. وفيما يختص بشكواه من المستر هيليارد، أخبرني بأن الأخير قام في غياب السيد بن حليم بالاتصال بمحاميه واعتذر عن السلوك الذي بدر منه، ثمّ عبّر عن رغبته في رؤية السيد بن حليم عقب عودته والاعتذار له شخصياً. وعلّق بن حليم بأنه على أتمّ الاستعداد لمقابلة المستر هيليارد ونسيان الحادث تماماً. وأضاف بن حليم أنه خلال محادثاته مع مسؤولي شركة ب. ب. في لندن حول مشروع ميناء طبرق نصحهم بعدم محاولة الاتصال بالملك مجدداً حول الموضوع قبل الحصول على موافقة الحكومة بشأنه. ويمكن للشركة، بعد أن يتمّ ذلك، أن تبعث بأحد كبار مسؤوليها وليكن المستر **بريدجمان** نفسه لمقابلة الملك حيث من المحتمل عندئذٍ أن يغيّر الملك رأيه مرّة أخرى حول هذا المشروع.

---

١٨٩ المحضر مرسل بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٦ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/62 بالملف FO 371/173240 28192.

الخوض في القضايا السياسية

يزعم بن حليم في مذكراته [١٩٠] أنه منذ استقالته من منصبه كسفير لليبيا في فرنسا (أواخر ١٩٥٩) انصرف نشاطه تماماً لأعماله الخاصّة وابتعد كلية عن السياسة. ولو أنه فعل ذلك حقاً لكان ذلك من حقه ومن واجبه أيضاً. غير أن هذا لم يحدث؛ ففيما انكبّ فعلاً على النشاط التجاري والمالي، كما أشار في مذكراته وأوضحنا في فصول سابقة من هذا المجلد [١٩١]، إلا أنه لم يبتعد عن الخوض في السياسة والقضايا والشؤون السياسية، سواء مع رجال الحكم أو أثناء لقاءاته المستمرّة والطويلة مع رجال السفارات الأجنبية وعلى الأخصّ سفارتي بريطانيا والولايات المتحدة. ويمكن القول بأن **بن حليم هو أول سياسي ليبي سنّ سنّة التداخل والترابط بين آرائه ومواقفه السياسية وبين مصالحه الاقتصادية**، كما أن لم يتردّد في توظيف رصيده من نفوذ سياسي ومعلومات وعلاقات سياسية في خدمة مصالحه التجارية والمالية الخاصّة. [١٩٢]

وبالنسبة لخوض بن حليم في القضايا السياسية مع الملك ومع عدد من رجال الحكم في ليبيا خلال حقبة العهد الملكي، فقد طفحت بها مذكراته وكتابه الأخير " انبعاث أمة .. وسقوط دولة " [١٩٣]. أما بالنسبة للقاءاته مع دبلوماسيّ السفارات الأجنبية بشتى مستوياتهم، فيمكن القول بأن بن حليم هو الأوفر نصيباً بين كافة رجال العهد الملكي في هذا المجال. وتؤكّد الوثائق السرّية لوزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية التي تمّ نشرها أن بن حليم لم يتردّد في خوض كافة قضايا السياسة الليبية والعربية مع هؤلاء الدبلوماسيين بما في ذلك القضايا التي يمكن وصفها بأنها **ذات مساس بالأمن الوطني والقومي**. كما لم يتردّد خلال هذه اللقاءات في إعطاء المعلومات وإصدار الأحكام والتقييمات عن كافة التطورات والأشخاص.

مقابلات مع الدبلوماسيين البريطانيين

أشرنا من قبل إلى عدد من لقاءات بن حليم مع السفير البريطاني ستيوارت ومع سكرايفنر مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا (١٩٦٣)، وكيف أن ما دار بينه وبينهم لم يقتصر على القضايا التجارية والمالية والاقتصادية التي تمسّ نشاطه ومصالحه، بل تجاوزها للخوض في جملة من القضايا السياسية الليبية وحتى غير الليبية.

يقول السفير ستيوارت في تقريره [١٩٤] المؤرّخ في ١٩٦٣/٧/٨:

---

١٩٠ م. س. ص. (٥٣).

١٩١ راجع على سبيل المثال ما ورد في فصل " جوانب من قصة البترول الليبي " من هذا المجلد.

١٩٢ قد لا يكون هناك من مأخذ على هذا السلوك قانونياً ولكنه دون شك معيب أخلاقياً وضارّ وطنياً، وفضلاً عن ذلك، فهذا لا يستقيم مع ما ادّعاه في مذكراته.

١٩٣ من منشورات دار الجمل. كولن، ألمانيا. الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م. راجع أيضاً ما ورد تحت عنوان " علاقة جيدة بين حليم " بمبحث " وضع ناظر الخاصّة وعلاقاته " في هذا الفصل.

١٩٤ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

" عندما زارني السيد مصطفى بن حليم صباح اليوم (٦ يوليو/ تموز) أخبرني بأنه كان سعيداً بلقاء المستر سكرايفنر في بيتي [١٩٥] حيث أبلغه (أي أبلغ بن حليم سكرايفنر) طرفاً ممّا دار بينه وبين بن بيللا مؤخّراً في الجزائر وكيف أن **بن بيللا** وجد سكرايفنر عند استقباله له في الجزائر ذكياً ومتفهّماً. "

" قال بن حليم بعد ذلك أن **بن بيللا** أبلغه بأنه إذا قام **الاتحاد المصري العراقي السوري** وكان فضفاضاً بشكل كافٍ فإن الجزائر سوف تنضمّ إليه. وأضاف بن حليم أنه إذا حدث ذلك، فإن **وضع ليبيا سوف يكون صعباً**. وعبّر عن اعتقاده بأن ارتباط ليبيا ينبغي أن يكون مع دول المغرب وليس مع مصر والاتحاد المصري العراقي السوري، وأن اتحاد دول المغرب يجب أن يبدأ بتطوير العلاقات الثقافية والتعليمية والتجارية بين بلدانه. واستطرد بن حليم من هذه النقطة ليذكر أن الهدف من زيارته لبن بيللا هو البحث في مشروع تأسيس **الشركة الوطنية الجزائرية للنفط** التي قد يعمل خبيراً استشارياً لها، كما أفاد بأنه سوف يكون هناك خلال الشهر التالي المزيد من المباحثات بشأنها. غير أنه حسب علمي (علم السفير) فإن بن حليم مشغول جداً بالشركة الوطنية الليبية للبترول [١٩٦]، وقد تقوم علاقة ما بين الشركتين حيث أن الشركة الجزائرية ستقوم على الأسس نفسها التي قامت عليها الشركة الليبية إذ تقوم بالاشتراك في المناقصات من أجل الحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في مناطق جديدة دون أن تتدخّل في نشاط شركات البترول القائمة ... "

" وأبلغني بن حليم في الختام بأن **بن بيللا** ربّما اقترح في القريب **إجراء محادثات على مستوى عال مع ديغول**. وفيما يتعلّق لعلاقات الجزائر بدول الكتلة الشيوعية بصفة عامة، فإن بن حليم يعتقد بأن بن بيللا تعلّم شيئاً منذ زيارته لكاسترو في ديسمبر الماضي (كانون الأول ١٩٦٣). من المؤكّد أنه ستكون له تعاملاته مع دول الكتلة السوفييتية، وسوف يستخدم ذلك إن كان ضرورياً ضدّ الكتلة الغربية، غير أن بن حليم نصحه بأن اللعب مع " **بكين** " و " **كوبا** " هو بمثابة اللعب بالديناميت. وبن بيللا، برأي بن حليم، سوف يعمل بما يتوافق مع هذا الرأي. "

وكما مرّ بنا، فإن بن حليم تناول أثناء لقائه مرّة ثانية مع **السفير البريطاني** يوم **١٩٦٣/٧/٢٥** عدداً من الموضوعات الأخرى (بعيداً عن علاقاته التجارية مع شركة ب. ب.) بعضها في **صميم السياسة الليبية الداخلية**. من ذلك ما سلفت الإشارة إليه حول صلة البوصيري الشلحي بوليّ العهد وبالملكة فاطمة، وتأثير انهيار الاتحاد المصري العراقي

---

١٩٥ كان سكرايفنر قد زار ليبيا خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو/حزيران ١٩٦٣. راجع مبحث " وضع وليّ العهد وعلاقاته " بهذا الفصل.

١٩٦ راجع المبحث الخاص بهذه الشركة في فصل " جوانب من قصة البترول الليبي " بهذا المجلد.

السوري على ليبيا، وموقف النظام المصري من الملك ووليّ العهد. ومن ذلك أيضاً موقف البرلمان الليبي من البعثات العسكرية والقواعد الأجنبية، حيث ورد في التقرير [١٩٧] الذي بعث به السفير بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢٧ عن ذلك اللقاء:

" ... تحدّثنا بعد ذلك عن الاستجوابات التي أثيرت داخل البرلمان خلال الأسبوع الماضي حول **البعثات العسكرية والقواعد الأجنبية** في ليبيا. وقال بن حليم أنه لم يطلّع على نصّ الأسئلة وإجابات الحكومة عنها، غير أنه جرى إخباره بطريق غير مباشر أنه يفهم ممّا جرى طرحه عدم إحراز أي تقدّم في مجال تدريب الليبيّين خلال العشر سنوات الماضية بواسطة البعثات العسكرية، وأن ذلك يرجع بصفة أساسية إلى السياسة التي اتبعتها هذه البعثات عن عمد لإبقاء الجيش ضعيفاً كي تستمرّ الحاجة إلى الاعتماد على معاهدة التحالف (مع بريطانيا) وقاعدة ويلس الأمريكية. وأضاف بن حليم أنه سمع أن **فكيني** فقد أعصابه خلال الحوار الذي جرى في البرلمان وأنه قدّم إجابات غير منطقية. وعلى العموم، فإن بن حليم **لا يعتقد بوجود شعور عام قوي في البلاد ضدّ معاهدة التحالف** بينما تثير **قاعدة ويلس** بعض الاهتمام ويمكن بسهولة أن يتنامى الشعور ضدّها. كما عبّر عن اعتقاده بأنه قد يكون من الحكمة أن يدرك الأمريكان ضرورة القيام ببعض التغييرات وأن يشرعوا تدريجياً في التخلّي عن بعض المزايا التي يتمتّعون بها. وإن هذا ينطبق أيضاً، وإن بدرجة أقلّ إلحاحاً، على وجود الجيش البريطاني في ليبيا. وأضاف بأنه لا يرى لِمَ لا تقوم بريطانيا بالإبقاء على الجوانب الضرورية من الاتفاقية (العسكرية) وتنظر على الأقلّ في سحب جنودها من المدن، ويجد من الحكمة تخفيض العلانية والاستعراض غير الضروري إلى الحدّ الأدنى. وذهب بن حليم إلى حدّ القول بأن **الأمريكان** ارتكبوا خطأً كبيراً بعقدهم الشهر الماضي مؤتمراً صحفياً داخل قاعدة ويلس، وأنهم يستحقون كلّ الدعاية السيئة التي طالتهم نتيجة ذلك العمل. وأن **الإنجليز** يديرون شؤونهم بحكمة أكبر، وتجنّبهم الإعلان عن وجودهم هو موضع استحسان، وأن بريطانيا إذا واصلت هذه السياسة من المستبعد أن تواجه صعوبة في الإبقاء على قواتها في ليبيا أقلّه ما بقي الملك على قيد الحياة. "

أما خلال اللقاء الذي جرى بين بن حليم والسفير البريطاني ستيوارت يوم ١٩٦٣/٩/٩ فقد تطرّق الحديث فيه، فضلاً عن الموضوعات المتعلّقة بشركة ب. ب. البريطانية ذات الطبيعة التجارية المحضة، إلى موضوعات أخرى بعيدة عن القضايا التجارية [١٩٨] الخاصّة به وبشركائه:

---

١٩٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/58 بالملف FO 371/173239. راجع مبحث " دورة برلمانية نشطة " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " في هذا المجلد.

١٩٨ راجع تقرير السفير البريطاني عن اللقاء، المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/١٦ وذا الرقم الإشاري VT 1015/62 في الملف FO 371/173240 28192

" ... وعند الحديث عن الشؤون الليبية بصفة عامة، قال بن حليم إنه تصوّر عندما تولّى **فكيني** رئاسة الوزارة أنه – مع وجود تحفّظ أو تحفّظين عليه – سيكون رئيس وزراء جيداً. أما تحفّظاته عليه فانصبّت على أنه رجل معتدّ بنفسه، إلى حدّ عنيف، ولا يميل إلى قبول النصيحة. وكان بن حليم يتوقع أن تكون خبرة فكيني في الخارج من خلال عمله كسفير ومندوب لليبيا لدى الأمم المتحدة قد ليّنت من شخصيته، غير أنه لا يبدو حدوث ذلك. وهو يرى أن أساليبه (أساليب فكيني) الفظة والخالية من اللباقة في التعامل مع الشخصيات المهمّة هي في غير صالحه، لا سيّما معاملته لبوقويطين (قائد عام قوات الأمن). وعبّر بن حليم عن اعتقاده بأن فكيني كان مغفلاً عندما اصطدم ببوقويطين، وأن نفوذ الأخير لدى الملك سوف يحقّق له الغلبة على فكيني. "

وبعد أن تحدّث السفير البريطاني وبن حليم حول الترشيحات بشأن من سيتولّى وزارة شؤون البترول إثر تعيين الدكتور **وهبي البوري** مندوباً دائماً لليبيا في الأمم المتحدة [١٩٩]، تطرّق الحديث بينهما إلى الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء فكيني حينذاك لدول المغرب (زار تونس والجزائر والمغرب في الفترة ٢٤ – ٣١ أغسطس/آب)، وجاء في التقرير المذكور بهذا الخصوص:

" عبّر بن حليم عن اعتقاده بأن تلك الزيارة كانت خطوة حكيمة جداً تمّت بناء على النصيحة التي قدّمها (بن حليم) للملك. وعبّر بن حليم عن أسفه في أن تلك الزيارة لم تقتصر على الجزائر [٢٠٠]. "

وعندما أثار السفير السؤال حول إمكان أن يقوم فكيني بزيارة مماثلة لدول المشرق العربي، عقّب بن حليم قائلاً:

" إن فكيني يكون مغفلاً لو قام بتلك الخطوة، فلو حدث أن أقام صداقات في بلد (عربي) معيّن فإن ذلك سوف يزعج الدول الأخرى [٢٠١]. "

وأضاف السفير في تقريره:

" سألت بن حليم بعد ذلك عن الإشاعة التي وصلتني حول احتمال قيام **الملك** بالزيارة التي سبق أن تأجّلت مراراً لمصر، وعمّ إن كان لها أساس من الصحّة؟ وأجاب بن حليم بأنه لمّا يرى الملك فعلاً في مصر سيصدّق عندها هذا الأمر. وأضاف قائلاً: حتى لو عبر الملك الحدود إلى مصر فمن المرجّح أن يغيّر رأيه ويعود إلى ليبيا. ومع ذلك فبن حليم يعتقد أن قيام الملك بزيارة

١٩٩ جرى تعيين الدكتور وهبي البوري مندوباً لليبيا في الأمم المتحدة يوم ١٩٦٣/٩/١١، وكان حتى ذلك التاريخ يشغل منصب وزير شؤون البترول.

٢٠٠ يبدو أن بن حليم كان يفضّل أن تقتصر تلك الزيارة على الجزائر لأن في ذلك خدمة لمصالحه التجارية الخاصّة.

٢٠١ دعوة غريبة للاستقطاب داخل الدول العربية. ومعنى ذلك أنه لا تستطيع الدولة أن تكون لها صداقة إلا مع دولة واحدة في المغرب العربي أو المشرق العربي ؟!

الجزائر [٢٠٢] سوف يكون خطوة حكيمة. لقد وجّه بن بيللا عدّة مرّات الدعوة إلى الملك لزيارة الجزائر، وإن بن بيللا ليثمّن عالياً حكمة الملك إدريس [٢٠٣]، وقد تؤدّي تلك الزيارة إلى التأثير فيه. "

وفي لقاء بن حليم مع سكرايفنر مدير إدارة شمال وشرق أفريقيا بالخارجية البريطانية تحدّث في البداية عن مصالحه التجارية الخاصّة، ثمّ خاض في شتى شؤون الدولة الليبية. وقد سبق أن أشرنا إلى ما ورد على لسانه آنذاك بشأن صلة البوصيري الشلحي بوليّ العهد وبالملكة فاطمة وموقف القيادة المصرية من كلّ من الملك ووليّ العهد.

ومن القضايا الأخرى التي تحدّث عنها بن حليم وفقاً للتقرير [٢٠٤] الذي أعدّه سكرايفنر يوم ١٩٦٣/٨/٢٨:

" ... عندما كان بن حليم في القاهرة خلال شهر مايو/أيار (١٩٦٣) سأله **حسن إبراهيم** خصّيصاً لِمَ لم تُظهر ليبيا أية علامات عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الذي تمّ الاتفاق بشأنه مع كلّ من العراق وسوريا. وقد ردّ بن حليم أن الليبيّين يحتاجون، قبل أن يفكروا في مثل هذه الخطوة، إلى عشر سنوات أخرى حتى يمكنهم تنظيم شؤون بيتهم الداخلية. وأن هذا لا يعني، عند أخذهم الأمور ببطء، أنهم عرب سيئون Bad Arabs. وتظاهر حسن إبراهيم بأنه قبل كلامي. وفي الحقيقة فإن بن حليم كان على قناعة تامّة بأن ليبيا، إن هي دخلت في أية ترتيبات وحودية مع عبد الناصر، سوف تفقد هويّتها بالكامل. وفي رأي بن حليم أنه بالواقع لا يوجد عربي جيّد Good Arab يستطيع أن يدخل في أية ترتيبات دستورية من النوع الذي انهار مؤخّراً لسبب بسيط هو أن أي طرف يدخل في مثل هذه الترتيبات عليه أن يتوقع الالتزام بكلّ ما تفكّر به مصر. "

" ولهذا السبب، قال بن حليم، إنه طرح أمامي أثناء زيارتي لطرابلس (الأسبوع الأخير من يونيو/حزيران ١٩٦٣) فكرة أنه على ليبيا، **كي لا يتمّ ابتلاعها من قبل مصر**، أن تدخل بسرعة في ترتيبات – ولو استدعى الأمر أن تأخذ **شكل اتحاد فضفاض .. مع الجزائر وبقية دول المغرب العربي.** كان، في ذلك الوقت، تهديد الاتحاد المصري العراقي السوري على ليبيا خطيراً جداً، غير أن هذا التهديد زال الآن بعد انهيار هذا الاتحاد. لكن قبل أن يحدث ذلك، كتب بن حليم إلى الملك أثناء وجوده في إجازة باليونان يطرح عليه الفكرة التي عرضها أمامي، فكانت النتيجة – حسب قول بن حليم – أن قام الملك فور عودته من اليونان بتوجيه رئيس الورزاء فكيني للقيام برحلته الحالية إلى دول المغرب. ويعتقد بن حليم أنه لا يمكن لهذه الرحلة

---

٢٠٢ مرّة أخرى من أجل خدمة مصالح بن حليم الشخصية.

٢٠٣ راجع ما ورد على لسان الملك إدريس خلال لقائه بالسفير الأمريكي جونز يوم ١٩٦٢/١١/٣٠ حول خيبة أمله في بن بيللا. مبحث " صورة الملك الشعبية " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " . المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٠٤ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

إلا أن تسفر عن شيء طيّب. **ويدرك بن حليم أن الجزائر تتجّه بشكل مباشر الآن نحو نظام حكم فردي، إلا أن هذا كان واضحاً منذ وقتٍ مضى وأنه ربّما ينبغي القبول به**[٢٠٥]. "

" وبالنسبة لرئيس الوزراء الحالي **فكيني**، يعتقد بن حليم أن وضعه سليم بشكلٍ كافٍ رغم أنه تحرّك بسرعة في محاولته توحيد النظام الإداري في ليبيا. وإن **المصريين يضيّقون به، ولسوف يسعدهم أن يروا سقوطه عن رئاسة الوزارة.** "

" أما فيما يتعلّق **بخلاف فكيني مع الملك** حول مشروع البيضاء كعاصمة، فلربّما أدرك فكيني الآن أن إثارة رئيس حكومة لهذا الموضوع هي إيذان بحتمية سقوط هذا الشخص. ثمّ قال بن حليم بأن الملك طلب منه بناء عاصمة في البيضاء، وأنه في ذلك الوقت أبدى للملك الرأي نفسه. " [٢٠٦]

وبعد أن تطرّق بن حليم في حواره إلى علاقة البوصيري الشلحي بوليّ العهد، على النحو الذي أشرنا إليه في مواضعه المناسبة آنفاً [٢٠٧]، يشير بن حليم إلى **موقف الإعلام المصري من المعاهدة البريطانية مع ليبيا**، وأن هذا الإعلام كفّ عن توجيه الانتقادات لها احتراماً لوضع الملك في ليبيا [٢٠٨]. أما فيما يتعلق بالذي يحدث في حال قيام المصريين بتدبير انقلاب عقب وفاة الملك، فقد أشار بن حليم إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار جملة نقاط من بينها أن ٩٠ % من سكان بنغازي وطرابلس ودرنة هم من مؤيدي عبد الناصر. ومن جانب آخر، يضيف بن حليم، فإن نقاط ضعف ليبيا هي مصدر قوتها (فلا ريب مثلاً أن التأخير المتواصل في الحصول على قرار من الملك حول أية قضية قد عزّز من نفوذه، حيث من شأن ذلك الوضع أن يجعل كل شخص في حالة تخمين وانتظار). وعلى سبيل المثال، فإن اتساع الرقعة الجغرافية لليبيا يجعل نجاح أي انقلاب أمراً بالغ الصعوبة، وعلى الأخصّ أن لحقيقة توزّع القوة العسكرية الفعلية بين الجيش وقوة دفاع برقة الأثر نفسه. إن **الملك يتعمّد إبقاء الجيش – الذي ينتشر مؤيّدو عبد الناصر داخله – ضعيفاً** من أجل أن يبقى التفوّق العسكري لقوة دفاع برقة في حال قيام صدام بين القوتين. **ويعتقد بن حليم بأن هذه الخطوة حكيمة من جانب الملك.** فمحمود **بوقويطين** يحمل ولاءً كاملاً للملك، **وقوة دفاع برقة** التي هي القوة الوحيدة الفعّالة في ليبيا موالية أيضاً له بالكامل. إن انسحاب صلاحيات بوقويطين على قوات الأمن في كلٍّ من طرابلس وفزان (بعد إلغاء النظام الاتحادي) لم يؤدّ إلى إضعاف فاعلية قوة دفاع برقة في التعامل مع أية اضطرابات،

---

٢٠٥ من الواضح أن بن حليم يدعو إلى القبول بنظام الحكم الفردي في الجزائر لأن ذلك يخدم مصالحه الخاصّة. ولو كان هذا الحاكم الفرد شخصاً آخر غير بن بيللا أو لم تكن صلة هذا الأخير ببن حليم جيدة وله معه مصلحة شخصية مشتركة، لربّما اختلفت وجهة نظر بن حليم فيه.

٢٠٦ كان بن حليم يريد أن يعيد سقوط حكومته في عام ١٩٥٧ إلى معارضته لفكرة بناء البيضاء كعاصمة .. والمعروف أن هذا المشروع شهد بدايته في عام ١٩٥٦ خلال حكومة بن حليم ولم يسجّل له أي اعتراض عليه.

٢٠٧ انظر مبحثي " وضع وليّ العهد وعلاقاته " و " وضع البوصيري الشلحي وعلاقاته " بهذا الفصل.

٢٠٨ لم تمض بضعة أشهر على هذه المقابلة حتى كان الإعلام المصري يشنّ حملة شعواء على القواعد في ليبيا كما سنرى في المجلد التالي.

كما أن نفوذ بوقويطين على قوتي الأمن في طرابلس وفزان لم يكن بالضعف الذي يصوّر به أحياناً. إن **بوقويطين** رجل بسيط ولكن رؤيته للأمور واضحة فوق أنه ذو عزيمة.

مقابلات مع الدبلوماسيين الأمريكان

كان لبن حليم أيضاً كما أشرنا لقاءات متواصلة مع دبلوماسيّ السفارة الأمريكية وخاض معهم خلالها في كافة الموضوعات المتعلّقة بالدولة الليبية الداخلية منها والخارجية على حدّ سواء. ونكتفي في هذا السياق بما نسبه **جون دورمان** المستشار بالسفارة الأمريكية إليه من أقوال، خلال العشاء الذي أقيم في منزل السفير الأمريكي يوم ١٩٦٤/١/١ لتوديع السفير البريطاني ستيوارت، كما يتضح من التقرير الذي أرسلته السفارة بهذا الخصوص [٢٠٩]:

" قال بن حليم بأنه يشعر أن **فكيني**، الذي يعرفه منذ عدّة سنوات، كفء جداً وذو ضمير وأمين. وفكيني كموظف، كان يواظب على الحضور بمكتبه صبيحة كل يوم في تمام الساعة الثامنة. ومع ذلك، فإن هناك – كما يعتقد بن حليم – ثلاثة عوامل هي في غير صالح فكيني؛ الأول: غروره، والثاني: تنظيره وعدم واقعيته، والثالث: يتمثّل في اعتماده على نصيحة بعض الأشخاص غير الأكفاء من أمثال أخيه وصهره (والد زوجته) منصور بن قداره (وزير المالية والاقتصاد الوطني). وفضلاً عن ذلك – كما أشار بن حليم – فإن **العلاقة بين فكيني والملك لا تبدو على ما يرام.** "

" ويستطرد بن حليم قائلاً: على الرغم من أنه لا يعرف السبب وراء التوتّر في العلاقة بين الملك وفكيني، إلا أنه يتذكر أن بن عثمان لما أصبح صاحب شعبية في أواخر أيام وزارته [٢١٠] توقّع بن حليم أنه سوف يجري استبدال بن عثمان قريباً [٢١١]، وربّما هذا عينه ما يزعج الملك حول فكيني [٢١٢]. وأضاف بن حليم قائلاً [٢١٣]: **لا ينبغي أن ننسى مسؤولية رئيس الوزراء في أي نظام ملكي هي تعزيز صورة الملك لا تعزيز صورة رئيس الحكومة.** وفيما يتعلّق بعدم كفاءة مستشاري فكيني قال بن حليم إن **الوزير الوحيد** الذي يملك كفاءة في وزارة فكيني هو وزير البترول الجديد الدكتور علي نور الدين العنيزي. أما **بقية الوزراء** فقد تمّ تعيينهم على أساس علاقاتهم الأسرية أو لأنهم

---

٢٠٩ التقرير يحمل الرقم A – 211 ومؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦ بالملف POL. 15 – 1 Libya .

٢١٠ لا ندري ما الأساس الذي استند عليه بن حليم في تكوين هذا الرأي حول بن عثمان، وعلى العموم فهو مناقض لكل ما سبق له أن كتبه أو قاله عن بن عثمان وحكومته.

٢١١ لعلّ بن حليم أراد أن يشير إلى حاله وهو في رئاسة الوزارة ولكنّه عدل عن ذلك وألبس الحالة لبن عثمان.

٢١٢ أي أن بن حليم يريد ان يقول لجلسائه الدبلوماسيين أن الملك منزعج من فكيني لأنه أصبح ذا شعبية في البلاد كما حدث من قبل مع بن عثمان. أي ظلم هذا للملك من قبل شخص يدعي أنه كان يحمل للملك الولاء على الدوام. لقد فات بن حليم أن بمقدور الملك أن يدرك الصفات السلبية في فكيني وأنه ربّما تكون هذه الصفات هي مصدر إنزعاجه منه والسبب في توتّر العلاقة بينهما.

٢١٣ وربّما باستخفاف وسخرية. ولا يخفى أن هذه الصورة من صور قدح بن حليم في الملك.

أصدقاء لأصدقاء فكيني أو لأنهم من النوع الطيّع لرؤسائه المعروف بوصف (نعم سيدي). "

توقف بعد ذلك بن حليم بالحديث، على مائدة السفير الأمريكي وبحضور السفير البريطاني وضيوف آخرين، عند قصري وليّ العهد وتكلفتهما الباهظة [٢١٤]، ثم عرّج على انتخابات رئاسة مجلس النواب التي كانت قد جرت مؤخّرا [٢١٥] (ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٣)، وقال بن حليم في هذا الصدد أن الانتخابات جاءت صدمة كبيرة لليبيّين، إذ كيف يتمّ في عملية تصويت ديمقراطية لاختيار رئيس لمجلس النواب شراء الأصوات بهذه السهولة. وأضاف بن حليم أن هذا الأمر مثبط للهمم .. فعلى الرغم من أن بن عثمان اشترى أصوات بعض أعضاء هذا البرلمان نفسه (في السابق)، فإنه وبأساليبه القديمة نفسها كاد أن يحصل على رئاسة البرلمان. ومن المعروف جداً أن بن عثمان أنفق الأموال بسخاء لشراء أصوات البرلمانيين بأسعار بلغت نحو (٨,٠٠٠) جنيه للصوت الواحد. وأضاف بن حليم بأنه يعرف عريقيب (الذي فاز برئاسة مجلس النواب ضدّ بن عثمان) جيداً وهو على يقين بأنه لم يدفع أية مبالغ من أجل إعادة انتخابه، والشئ نفسه يصدق على فكيني، فهو حسب اعتقاد بن حليم لا يمكن أن يسمح للحكومة بدفع أموال لشراء الأصوات ...

وأضاف تقرير السفارة الأمريكية في فقرة ختامية منه:

" وفي إجابة عن سؤال قال بن حليم: إن فكيني يملك الجَلَد لمقاومة الضغوط اليومية التي يتعرّض لها، ومع ذلك – وعلى الرغم من أمله في أن يكون مخطئاً بمخاوفه – فإنه يتوقع أن يسقط فكيني آجلاً أم عاجلاً تحت تأثير العوامل التي أشار إليها آنفاً، والمتمثّلة في غروره ونهجه غير الواقعي وعدم كفاءة معاونيه. " [٢١٦]

هذه عينات من تدخّلات بن حليم رجل الأعمال في السياسة، وخلطه بين القضايا التجارية والقضايا السياسية، وتبرّعه بتقديم المعلومات والتقييمات والتحليلات إلى الدبلوماسيين الأجانب حول أدق الأحوال في السياسة الداخلية والتي تتعلّق بكافة مؤسسات الدولة، بالعرش، وبالحكومة والبرلمان والجيش وقوات الأمن، وبكافة رجالها بدءاً بالملك والملكة ومروراً بوليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية وانتهاءً برئيس وأعضاء مجلس الوزراء والنواب وقائد قوات الأمن دون أدنى قيود أو حدود، وكذلك حتى مواقف الدول العربية من ليبيا بل وبعض أسرار هذه الدول. لا نشكّ في أن هذا السلوك المنفلت، الذي لا يرى سوى خدمة صورة صاحبه ومصالحه الآنية والأنانية، قد أفرز بعداً جديداً في العلاقة بين رجال النخبة الحاكمة، وأدّى إلى زيادة درجة صراعها وتكالبها على المنافع الشخصية، كما أدّى إلى إفقادها للترابط بينها من أجل خدمة المصلحة الوطنية العليا.

٢١٤ راجع مبحث " وليّ العهد وعلاقاته " تحت عنوان " قصرا وليّ العهد " بهذا الفصل.

٢١٥ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع الداخلي " بهذا الفصل.

٢١٦ أي ليس بسبب " شعبيته " كما ادّعى بن حليم آنفاً.

صورة جديدة من الصراع

لم تشهد حقبة العهد الملكي بكاملها، سواء السابقة منها على النفط أو اللاحقة لـه، صـراعاً سياسياً بين رئيس وزراء مستقيل وآخر خلف له مثلما حدث بين الصيد وفكيني. ووفقاً لمـذكرات الصيد، فقد حاول فكيني تشويهه واتهامه باتهامات باطلة:

" بعد أن تولـّى محي الدين فكيني رئاسة الحكومة، ووجد تفاصيل الاتفـاق مع شركة وايزمن، طلب مقابلة الملك بناءً على اتفاق مع حلفائه. وقال للملك إن محمد عثمان الصيد ارتكب خطأ دستورياً كبيراً حين كان رئيساً للحكومة، لأنـه منح مشروع مياه عين الدبوسية إلى شركة ألمانية دون مناقصة وقبض عمولـة كبيرة ! واقترح إلقاء القبض [٢١٧] عليّ وتقديمي للمحاكمة. هنا طلب منه الملك أن يكتب تقريراً مفصلاً حول الموضوع.

عاد محي الدين فكيني واجتمع مع مجلس الوزراء. وقال لهم إنه وجد الوسيلة المناسبة التي يمكن القضاء بها على محمد عثمان الصيد. وأبلغهم بأنني منحـت مشروع عين الدبوسية لشركة وايزمن الألمانية بدون مناقصة وتلقيـت عمولـة كبيرة نظير ذلك. فصار الوزراء الذين كانوا أعضاء في حكـومتي يتغـامزون عليه لأنهم يعرفون الحقيقة.

كان أحد أعضاء مجلس الوزراء وهو الحاج محمد الكريكشي تربطه صـداقة مع فاضل بن زكري والي طرابلس فأخبره بالواقعة وقال له: إن محمد عثمـان الصيد ارتكب خطأ سيقوده إلى المحكمة. زارني فاضل بن زكري، وسرد لـي تفاصيل الموضوع، وكان منزعجاً لأنه صديق لي فطمأنته بأني لا أخشى شـيئاً من ذلك، وبأنني واثق من سلامة ما عملت، وما قمت به، وقلت له لندع محـي الدين فكيني يحقق في هذه القضية كما يشاء.

بعد مرور أسبوع قدم محي الدين فكيني تقريره للملك. وقرأ الملـك التقريـر وكان كعادته يساير الشخص حتى يعرف مراميه، وبعد ذلك يواجهه بالحقائق.

بعد أن قرأ الملك التقرير خاطب محي الدين قائلاً: " محمد عثمان الصيد كان رئيساً للحكومة في عهد من؟ ومن كان الملك؟ هل كان شخصاً غيري؟ فإذا كان محمد عثمان الصيد قام بما قام به وأنا ليس لديّ علم فمعنى ذلك إنني لست ملكاً، وإذا فعل ذلك وأنا لديّ علم، آنذاك أكون شـريكاً معـه فـي العمولـة. لـذلك

---

٢١٧ أبرقت السفارة البريطانية في طرابلس إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٤ خبراً مفاده أنه جـرى القبض على رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد في منزله بطرابلس يـوم ١٩٦٣/٤/٣. غيـر أن السفارة عادت وأفادت يوم ١٩٦٣/٤/٩ أنه لا أساس للخبر السابق من الـصحة، وأوضـحت الـسفارة أن الخبر الأصلي جاءها من أحد المصادر الموثوقة في مخابرات الجيش البريطاني بليبيا. راجع البرقيات رقم (١٢٢)، (١٢٥) بالملف FO 371/173238 28191.

عليك أن تنصرف لمهامك، وتهتمّ بعملك الذي تعدّ مسؤولاً عنه منذ أصبحت رئيسا للحكومة، أما قبل ذلك فأنت لست مسؤولاً عنه " . وأبلغه بأنه هو الذي أمر بتنفيذ المشروع. وحين بلغت هذه التفاصيل للمجموعة المناوئة لي أصيبوا بإحباط شديد. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل أطلقوا شائعة أخرى، زعموا فيها أنني اشتريت مزرعة في منطقة الخمس تملكها شركة إيطالية من مبلغ العمولة. " [٢١٨]

وفي ١٩٦٣/٤/٢٧ أصدر الملك أمراً بمنح محمد عثمان الصيد **قلادة السيد محمد بن علي السنوسي** تكريماً له على خدماته للدولة. وقد زعم الصيد في مذكراته [٢١٩] بهذا الشأن:

" حين أذيع الخبر اتصل بي كثيرون للتهنئة .. ورغم ذلك طبعت مناشير سرّية بإيعاز من الحكومة وأرسلت إلى المواطنين عن طريق البريد، تقول كيف يمنح محمد عثمان الصيد وساماً رفيعاً بعد أن أفرغ خزينة الدولة ! " .

وبالطبع فإن الصيد لم يقدّم في مذكراته أي دليل يثبت أن تلك المناشير كانت من عمل حكومة فكيني.

ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن ما جاء في مذكرات الصيد لا يخلو من المبالغة وحتى الافتراء فضلاً عن أنه يناقض مع ما جاء على لسانه خلال لقائه بالسفير البريطاني ستيوارت [٢٢٠] يوم ١٩٦٣/١٠/٢٣ حين وصف الصيد فكيني قائلاً:

" إنه رجل عادل وهناك اعتراف على نطاق واسع بأنه يعمل من أجل مصلحة البلاد."

وكان مأخذ الصيد الوحيد يومئذ على فكيني أنه:

" لا يعرف الكيفية الحقيقية التي تجرى بها الأمور في ليبيا " .

انتخاب رئيس مجلس النواب

لعلّ أبرز الشواهد على ما قام بين الصيد وفكيني من صراع هو ذاك الذي حدث لأول مرّة في تاريخ التجربة البرلمانية في ليبيا حول انتخابات رئاسة الدورة الخامسة لمجلس النواب التي جرت يوم ١٩٦٣/١٢/٧.

٢١٨ مذكرات الصيد. م. س. ص. (٢٦٨).

٢١٩ مذكرات الصيد. م. س. ص. (٢٦٩). وقد ذكر الصيد أن منحه القلادة كان بعد ثلاثة أشهر من تعيين حكومة فكيني وهذا غير دقيق فحكومة فكيني تشكلت في ١٩ مارس/آذار ١٩٦٣ ومنحه القلادة تمّ في ١٩٦٣/٤/٢٧، وهذا مثال آخر يؤكد عدم دقة الصيد في مذكراته وأنه يعتمد في الغالب على ذاكرته التي كثيراً ما خانته. ومن جهة أخرى، لا ندري كيف عرف الصيد بتفاصيل الحوار الذي جرى بين الملك ومحي الدين فكيني، إذ من المستبعد أن يكون الملك قد أبلغ الصيد به وعلى هذا النحو من التفصيل الوارد في المذكرات.

٢٢٠ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨ ذا الرقم VT 1015/66/G، الملف FO 371/173 240 28192

لقد تناول الصيد هذه العملية في مذكراته، وخصّص لها عدداً من الصفحات (٢٧٠ – ٢٧٢) جاء فيها [٢٢١] :

" بعد فترة كان موعد افتتاح الدورة البرلمانية التي كانت تفتح في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من كل سنة. واتصل بي عدد من النواب وطلبوا مني أن أرشح نفسي لرئاسة مجلس النواب. وأبلغتهم بأنني لا أرغب في المنصب، خاصّة أن العادة جرت في ليبيا، وطبقاً للنظام الاتحادي، أن يكون رئيس مجلس النواب من طرابلس ويكون له نائبان واحد من طرابلس وواحد من فزان، ولا أرغب في خرق هذا التقليد، بيد أن ذلك لم يقنع النواب، وصاروا يتصلون بي جماعات وأفراداً، كما اتصل بي بعض السياسيين مثل محمود المنتصر وحسين مازق وآخرون وطلبوا مني ترشيح نفسي لرئاسة مجلس النواب. وكان دافع هؤلاء هو أن يعرف محي الدين فكيني حجمه الحقيقي، ولم يأتِ إلى البلد فاتحاً وأنه يوجد رجال في البلاد.

بعد أن تكاثرت عليّ الضغوط وإلحاح النواب، طلبت منهم مهلة للتفكير في الموضوع. كان لدّي أسلوبي الذي اتبعته منذ عام ١٩٥٠ في التعامل مع الملك إدريس السنوسي، وهو عدم اتخاذ أي قرار بتعلّق بالمصلحة العامة إلا بعد استشارته. لذلك بعثت برسالة مغلقة للملك مع مبعوث خاص أوضحت فيها الاتصالات التي جرت معي وطلبت رأيه وتعليماتهُ، وتلقيت منه رداً يقول " توكّل على الله وأقبل ما طلبه منك النواب " .

حينما سمع الدكتور فكيني رئيس الحكومة باتصالات النواب، ومساعيهم أن أرشح نفسي لرئاسة مجلس النواب، دعاني عن طريق وزير المالية صهره السيد منصور قداره مع الشيخ منصور المحجوب لتناول الغداء في بيته، وفي أثناء اللقاء قال لي: علمت أن بعض النواب اتصلوا بك، وطلبوا منك أن ترشح نفسك لرئاسة مجلس النواب، فنصيحتي لك، ألا تتعب نفسك بالنسبة لهذا الموضوع، لأن الحكومة واثقة من أن الأغلبية إلى جانبها. فقلت له: إذا كان الأمر كذلك، فلماذا تخشون هذه المبادرات ؟

واستطردت قائلاً: من جانبي أرى أن الوقت قد حان بعد تعديل الدستور وإعلان الوحدة أن نؤسس دعائم الديمقراطية في بلدنا فيجب أن تكون هناك معارضة قوية منظمة، وعند التصويت على أي مشروع تقدّمه الحكومة تعطي له الأكثرية – على الأقل في الظرف الراهن – وأنا أضمن لك ذلك حتى نصل بهذا لتكوين حزبين في البلد أحدهما يكون في الحكم، والآخر يكون في المعارضة وقد لا يتحقّق ذلك إلا بعد سنوات، ولكن يجب أن نمضي في هذا الطريق. وبذلك نحافظ على الاستقرار في ليبيا، ونصل إلى الديمقراطية المعمول بها في النظم الملكية الدستورية. فأجابني قائلاً مازال الوقت مبكراً والحكومة هي التي ستفكر في الأمر إذا حان الوقت.

---

٢٢١ لا يخفى على القارئ ما بهذه المقتطفات من مبالغات وربّما بعض الافتراء، ونأمل أن يتمكّن المعنيّون بها من رجال العهد الملكي الذين ما زالوا على قيد الحياة من تصويبها وتصحيح ما جاء فيها من أخطاء أو ادّعاء كاذب.

عندما علم النواب بدعوة فكيني لي زاروني وقالوا لي إيّاك أن تقبل أي اقتراح منه. وأصرّوا أن نسافر نحن النواب الموجودون في طرابلس إلى مدينة البيضاء معاً، لأن الدورة ستفتتح فيها. وفعلاً سافرنا إلى البيضاء كما انتقلت الحكومة أيضاً إليها.

افتتحت الدورة البرلمانية في مدينة البيضاء في ٦ ديسمبر ١٩٦٣ [٢٢٢]، وقبل ليلة من افتتاح البرلمان، ظلّ محي الدين فكيني وحكومته يتصلون بالنواب، ويضغطون عليهم ويقولون لهم إن الملك لا يرغب في رئاسة محمد عثمان الصيد لمجلس النواب.

في اليوم التالي جاء وليّ العهد وافتتح البرلمان، وألقى محي الدين فكيني كما جرت العادة خطاب العرش باسم الملك، وكان خطاباً طويلاً على غير المعتاد، حتى أن الملك اتصل برئيس الديوان الدكتور علي الساحلي، وأبلغه استياءه من طول الخطاب، وقد أخبرني رئيس الديوان بذلك.

بعد ذلك بدأت عملية انتخاب رئيس مجلس النواب، فطلبت جماعتنا أن يكون الاقتراع علناً، في حين طلب الموالون للحكومة أن يكون الاقتراع سرّاً. وأصرّت مجموعتنا على ضرورة التصويت العلني عبر المناداة على كل نائب بالاسم، فرضخ الموالون للحكومة.

كان هناك ثلاثة نواب من المفترض أنهم سيصوّتون لصالحي، لكن جماعة الحكومة دفعوا لاثنين منهما مبلغ خمسة آلاف جنيه لكل واحد وهما **ساسي حمادي** من منطقة جبل نفوسة، و**حسن نشاد** من منطقة أجدابية. أما الثالث وهو **عبد القادر البدرية** [٢٢٣] وقد عمل وزيراً في حكومتي وعلاقتي به كانت تتسّم بالتقدير والاحترام، فقد كان مديناً لوزارة المالية بقرض قيمته ١٠٠ ألف جنيه فهدّدوه إما أن يصوّت إلى جانب مرشح الحكومة أو يسدّد المبلغ فوراً [٢٢٤]، ولم يكن لديه إمكانية لتسديد المبلغ في ذلك الظرف مع العلم بأن البدرية من النواب الذين أصروا على ترشيحي لرئاسة المجلس، والأغرب من هذا أن **عبد المولى لنقي** صوّت لصالح مرشح الحكومة.

جرى التصويت وأعلنت النتيجة بفوز مرشح الحكومة مفتاح عريقيب بفارق صوت واحد فقط. فاعترضت مجموعتنا على النتيجة بحجّة ان هناك صوتاً مشكوكاً فيه، على أساس أن أحد النواب وهو **ساسي حمادي** صوّت لصالحي، واحتسب صوته لصالح مرشح الحكومة، بيد أنني تدخّلت وأقنعتهم أن ساسي حمادي صوّت بدوره لصالح مرشح الحكومة.

---

٢٢٢ جرى افتتاح الدورة البرلمانية يوم ١٩٦٣/١٢/٧ الموافق ٢٢ من رجب ١٣٨٧ هـ .

٢٢٣ هو السيد عبد القادر البدري الذي تولّى رئاسة الوزارة (يونيو/حزيران – أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٧).

٢٢٤ أعتقد أن هذا اتهام رخيص وكاذب.

بعد إعلان نتيجة التصويت طلبت الكلمة، وقلت إنني لم أكن أرغب في رئاسة مجلس النواب، وأن المرشح الفائز صديقي وحين كنت رئيساً للحكومة كان يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس النواب وكنت دائماً من مؤيّديه، وبيّنت لهم أن الغرض الأساسي من عملية ترشيحي تكمن في أن يفهم محي الدين فكيني أنه يوجد رجال في ليبيا، وختمت كلامي قائلاً: إن محي الدين لم يأتِ ليبيا فاتحاً، كل ما هنالك أن الملك كلّفه بتشكيل الحكومة وأعتقد أنه فهم الآن حقيقة الوضع " .

" جرت العادة أن يقيم رئيس الحكومة مأدبة غداء للنواب والضيوف، فاقترحت مجموعتنا عدم تلبية الدعوة، ولكنني اعترضت وقلت لهم لابدّ أن نذهب. ذهبنا إلى مأدبة الغداء والتقيت محي الدين فكيني عند مدخل الفندق كما جرت العادة في حفلات الاستقبال، وعند استقباله أوضحت له أن ما جرى مسألة سياسية، وقلت له إن من مصلحته أن تكون له أغلبية داخل البرلمان، لكن وجود المعارضة أمر ضروري، لأنه قبل ذلك كان عدد النواب المعارضين قليلاً جداً، أما الآن فإن المعارضة كبيرة، وهذا يعني أنها معارضة صحيحة، وفي ذلك مصلحة لليبيا. وأكّدت له أن مجموعتنا لن تسحب الثقة من حكومته وأعطيته كلمة شرف، فلم يقتنع وظلّ غاضباً .. " .

وأشار إلى هذا الموضوع عدد من المصادر التي تناولت تاريخ هذه الحقبة. من ذلك ما ورد في كتاب الدكتور **مجيد خدوري** " ليبيا الحديثة " [٢٢٥]:

" وقد برزت هذه الأمور (الانتقادات الموجهة إلى فكيني) بوضوح حين تكتّل عدد من الساسة القدامى في مجلس الأمة بزعامة محمد بن عثمان وقرّروا انتخاب بن عثمان رئيساً لمجلس النواب ضدّ مرشح الحكومة. وكاد محمد بن عثمان أن ينتخب لولا تدخّل الحكومة لتأييد مرشحها مفتاح عريقيب الذي فاز بأكثرية صوت واحد ضدّ محمد بن عثمان. "

كما أشار إليه **سامي حكيم** في كتابه " حقيقة ليبيا " [٢٢٦] حيث جاء فيه:

" ونازل محمود بوقويطين الحكومة عندما اتفقت كلمته مع محمد عثمان الصيد لترشيح نفسه لرئاسة مجلس النواب ضدّ مرشح الحكومة مفتاح عريقيب، وأنفق الصيد وأعوانه المال بغير حساب وقدّرت الحكومة ما صرف في هذا السبيل بنحو (٧٥) ألف جنيه، ورغم ذلك الإنفاق فاز مرشح الحكومة. "

أما **مصطفى بن حليم** فقد تناول هو الآخر هذا الموضوع في كتابه الأخير " ليبيا: انبعاث أمة .. وسقوط دولة " [٢٢٧] حيث جاء فيه:

---

٢٢٥ م. س. ص. (٣٠٦ – ٣٥٧).
٢٢٦ م. س. ص. (٣٠٥).
٢٢٧ م. س. ص. (٢٨٩).

" ثمّ حاول سلفه بن عثمان أن يستعيد بعضاً من نفوذه السياسي المفقود، فحاول الترشيح لمنصب رئيس مجلس النواب، وبذل جهداً ومالاً كثيراً لشراء أصوات بعض النواب، كما استعان ببعض المتذمّرين من فكيني ولكنه فشل بصوت واحد (خصّصت التقاليد البرلمانية رئاسة مجلس النواب لنائب من طرابلس ونائبيه أحدهما من برقة والآخر من فزان). "

في تقارير السفارة البريطانية

وبالطبع لم يفت **السفارتين البريطانية والأمريكية** أن تتناولا هذا الموضوع في عدد من تقاريرهما ..

- جاء في تقرير بعث به السفير البريطاني **ستيوارت** بتاريخ **١٩٦٣/١٢/١١** حول موضوع انتخاب رئيس جديد لدورة مجلس النواب التكميلية الخامسة ما ترجمته [٢٢٨]:

" لقد جرى افتتاح البرلمان في جو على درجة كبيرة من التوتّر. إذ يبدو أن رئيس الوزراء السابق **محمد عثمان الصيد** قام خلال الأيام القليلة السابقة على افتتاحه بتقديم رشاوي كبيرة لعدد من أعضاء مجلس النواب من أجل التصويت لصالحه ضدّ مرشح الحكومة **مفتاح عريقيب** عند انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب (وكان عريقيب يشغل منصب رئيس المجلس). وقد تردّد أن الصيد دفع رشاوي تتراوح بين (١٠٠٠) و (٢٠٠٠) جنيه ليبي لكل صوت. إن **السفير المصري** كان على ثقة مفرطة بأن الصيد، بدفعه هذه الرشاوي، قد ضمن ما لا يقلّ عن **٧٥ %** من أصوات أعضاء المجلس، وهذا ما جعل السفير يغادر قاعة البرلمان مباشرة فور الانتهاء من الاحتفال بافتتاح الدورة الجديدة وقبل بدء عملية الانتخاب ذاتها التي كانت ستجري بعد الظهر، وذلك حتى يتمكّن من الإبراق إلى حكومته حول الموضوع. وقد تبيّن أن السفير المصري كان متعجّلاً إذ نجح مرشح الحكومة عريقيب حيث حصل على (٢٤) صوتاً في حين حاز خصمه الصيد على (٢٣) صوتاً:

وتبيّن القائمة التي أرفقها السفير بتقريره نقلاً عن جريدة " **الرائد** " (مستقلة) أن النواب الآتية اسماؤهم صوّتوا إلى جانب مرشح الحكومة **مفتاح عريقيب:**

١- السنوسي حمادي.	٢- علي أحمد زيدان.	٣- عبد المولى لنقي.
٤- علي مصطفى المصراتي.	٥- أحمد علي المحيشي.	٦- الهادي العايب.
٧- عمران العابدية.	٨- حسن عمر نشاد.	٩- عبد القادر البدري.
١٠- محمد ياسين المبري (وزير).	١١- عبد الله السحيري.	١٢- ساسي أحمد حمادي.
١٣- محمود البحباح.	١٤- سالم الأطرش.	١٥- محمد الشرع قرزة.
١٦- عبد السلام التهامي.	١٧- محمد نشنوش.	١٨- السني خليفة سالم.
١٩- عبد الفتاح بن زهرة.	٢٠- الصيد الزنتاني.	٢١- محمد بو صاع الزنتاني.
٢٢- مفتاح عريقيب.	٢٣- السنوسي يوسف علي.	٢٤- المهدي بوزو (وزير).

٢٢٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/75 بالملف FO 371/173240 28192.

أما النواب الذين صوّتوا **إلى جانب محمد عثمان الصيد** فهم:

١- محمد سليمان بوربيدة. ٢- محمد عطية الله بونويرة ٣- سليمان أحمد العبدلي.
٤- آدم سعد الغويل. ٥- صابر حسن الشاعري. ٦- موسى عبد الرازق اللواح.
٧- جربوع إبراهيم الكزة. ٨- محمود فتح الله. ٩- بالقاسم العلاقي.
١٠- مفتاح شريعة. ١١- يونس عبد النبي بالخير. ١٢- النائب النوري.
١٣- علي أبو بكر النعاس. ١٤- الوحيشي المنتصر. ١٥- محمد سالم بحيح.
١٦- عمران البصير. ١٧- العربي بن خليل. ١٨- نوري سليمان بن غرسة.
١٩- أحمد الحاج علي. ٢٠- أحمد الخرباش. ٢١- أحمد شعبان.
٢٢- محمد عثمان الصيد. ٢٣- محمد عبد الجليل زعطوط.

وتضمّن تقرير السفير ستيوارت جملة من الملاحظات كان من بينها:

١- هناك **ثمانية** [٢٢٩] من النواب إما أنهم لم يحضروا العملية أو امتنعوا عن الإدلاء بأصواتهم، من بينهم نواب المعارضة: محمود صبحي ويوسف زميت والسايح فلفل وأحمد عبد الحفيظ الرماش ومحمد بشير المغيربي [٢٣٠]. أما بقية نواب المعارضة، فقد شاركوا في العملية وصوّتوا إلى جانب مرشح الحكومة وهم: علي مصطفى المصراتي وعبد السلام التهامي ومحمد نشنوش. أما النائب أبو صاع الزنتاني [٢٣١] فقد صوّت هو الآخر إلى جانب مرشح الحكومة. [٢٣٢]

٢- جرت مساندة الصيد بشكل مكثّف من قبل زملائه السابقين في الحكومة عدا النائب **عبد المولى لنقي** الذي صوّت إلى جانب مرشح الحكومة. ويعتبر الذين ساندوا الصيد من " **المحافظين** " في مواجهة " **الراديكاليين** " الذين سلفت الإشارة إليهم. ومن المشكوك فيه أن المعارضة كانت في هذه المرة على أساس " **السياسات** " وإنما كانت على أساس " **الأشخاص** " .

وأضاف السفير البريطاني في تقريره:

> " عندما تحدّثت مع **فتحي العابدية** الوكيل الدائم لوزارة الخارجية [٢٣٣] في اليوم التالي على عملية التصويت أخبرني أنه لو جاءت نتيجة الاقتراع مخالفة (وهو ما كان ليحدث لو لم تصرّ الحكومة على أن يكون الاقتراع علنياً وليس سرّياً) لما كان أمام فكيني من خيار سوى أن يقدّم استقالة حكومته أو أن يطلب

---

٢٢٩ ذكر التقرير أنهم تسعة والأصحّ أنهم ثمانية فإجمالي عدد النواب هو (٥٥) عضوا.

٢٣٠ درج هؤلاء الخمسة على مقاطعة جلسات البرلمان منذ بدء انعقادها في البيضاء نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢.

٢٣١ سيرد اسم هذا النائب تحت عنوان " محاولة اغتيال مزعومة " بهذا المبحث.

٢٣٢ بقية أعضاء المجلس الذين لم يحضروا الجلسة ولم يشاركوا في العملية هم حسين الفقيه ويوسف بن كاطو والمهدي الأطرش.

٢٣٣ جرى تعيين السيد فتحي العابدية في هذا المنصب في ١٩٦٣/٥/٦ خلفاً للأستاذ مصطفى عبد الله بعيو الذي تمّ تعيينه في شهر مارس/آذار السابق بمنصب رئيس الجامعة الليبية.

من الملك حلّ البرلمان. وأي من الخيارين كان سيخلق أزمة. وكما هو واضح فإن الأغلبية المؤيدّة للحكومة صغيرة جدا الأمر الذي يجعل من الصعب على فكيني أن يواصل عمله ما لم ينجح في استقطاب النواب الذي كانوا غائبين. "

وأضاف السفير:
إن عملية الدعاية وحشد الأصوات الواسعة التي سبقت عملية التصويت تفسّر:

١- عدم وجود تبيّن بشأن توجّه الملك وتحركِه.
٢- التأكيد الذي ورد بخطاب العرش على العلاقات العربية والإفريقية مع الغياب الكامل لأية إشارة بشأن العلاقات مع الغرب.
٣- لغة المجاملة التي تحدّث بها فكيني مع السفير (ستيوارت) عندما حاول الأخير ترتيب مقابلات معه للوفد البرلماني البريطاني الزائر.

وعندما عبرت لفتحي العابدية عن دهشتي لأسلوب المجاملة الذي تحدّث به فكيني، علّق العابدية بقوله إن فكيني كان تحت ضغوط كبيرة وكان يتحرّك بحذر شديد خلال الأسبوع الماضي، وكان حريصاً للغاية ألا يعطي خلال هذا الوقت الحرج أية فرصة للمعارضة كي تثير موضوع القواعد العسكرية. وواصل العابدية تعليقه معبّراً عن امتنان الجميع لتجنّب البريطانيين القيام بأي دعاية أو إظهار علانية للمناورات العسكرية الثلاثية التي تمّت، ومن ثمّ فلم تثر أية شكوى ولو هامسة من أحد. "

وفي فقرة إضافية من تقريره، تحدّث السفير البريطاني عمّا يتردّد حول **مصدر الأموال التي أنفقها محمد عثمان الصيد**، حيث جاء فيها:

" كما هو متوقع، فقد شاعت تخمينات كثيرة حول المصدر الذي حصل بن عثمان منه على الأموال التي أنفقها كرشاوي للنواب الذين صوّتوا معه. وهناك ميل لاقتراح أن مصدر هذه الأموال هم **البريطانيون**. وقد بذلت قصاري جهدي لوضع حدّ لهذه الأقاويل. وحسب ظني الخاص (وهو مجرّد ظن) فإن **مصدر هذه الأموال قد يكون وليّ العهد الذي بدوره حصل عليها من الأمريكان**. الشيء الوحيد الذي يجمع كلّ المراقبين عليه أنه لا يمكن أن يكون الصيد قد أخرج هذه الأموال من جيبه الخاص [٢٣٤]. "

وفي فقرة ختامية أورد السفير أنه عندما غادر مدينة البيضاء كان التوقع السائد هو أنه ما لم يقدّم فكيني استقالته قبل ذلك التاريخ فمن المنتظر أن **يعود هو وحكومته إلى طرابلس في حدود ١٩٦٣/١٢/١٤** منبّها إلى أن فكيني لم يورد في خطاب العرش الذي ألقاه أية إشارة حول مستقبل مدينة " **البيضاء** " .

٢٣٤ راجع ما ورد فيما بعد على لسان رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر بهذا الخصوص.

كما كان الصراع الدائر بين رئيس الحكومة فكيني وسلفه الصيد، والذي كان آخر مظاهره ما دار من صراع حول منصب رئيس مجلس النواب، أحد الموضوعات التي تناولها حديث مطوّل بين السفير البريطاني **ستيوارت** ورئيس الوزراء الأسبق **محمود المنتصر** يوم ١٩٦٣/١٢/١٨. وكان ممّا أورده السفير في تقريره إلى الخارجية البريطانية [٢٣٥] حول هذا اللقاء:

" كان لي صباح يوم أمس حديث مطوّل مع رئيس الوزراء الأسبق السيد محمود المنتصر .. وتمكّنت من سؤاله عن الصراع الذي دار في الخفاء بين فكيني وبن عثمان خلال الأسبوع السابق على افتتاح البرلمان يوم ٧ ديسمبر. قال لي السيد المنتصر أنه **بصرف النظر عمّا يقال عن مثالب بن عثمان فهو يحمل ولاءً ثابتاً للملك ولوليّ العهد.** ومن الواضح أنه أصبح منزعجاً لتنامي السلطة في أيدي فكيني المعروف بأنه يكنّ العداء للملكية وأنه صديق لعبد الناصر ولبن بيللا ومؤيّد لنموذجهما من الاشتراكية العربية. "

" وأضاف السيد محمود بأن **فكيني بصفته شاباً أصبح يحظى تدريجياً بتأييد جيل الشباب** من الليبيّين وليس بالضرورة في الولايات الثلاث كافة. غير أنه بات واضحاً أنه لو حدث للملك شيء ما وقت رئاسة فكيني للحكومة فالوضع سيمكّنه من فرض إرادته، وذلك لن يكون في صالح إعتلاء وليّ العهد للعرش، كما أنه لن يكون في صالح تحالفات ليبيا مع الغرب. في ضوء هذا، وقبل عشرة أيام من افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان، بدأ بن عثمان حملة قوية عرض خلالها **رشاوي كبيرة** (ومنها من جيبه الخاص) [٢٣٦] من أجل **حجب الثقة عن الحكومة في البرلمان.** لقد تمكّن بن عثمان من الحصول على تأييد (٢٦) نائباً له. **وعندما علم فكيني بهذه التحرّكات لجأ هو الآخر إلى الرشوة** [٢٣٧]، وتمكّن في حالة واحدة على الأقل من دفع مبلغ يفوق ما عرضه بن عثمان، ولأن النائب المعني قبض من الجهتين فقد غاب عن عملية التصويت [٢٣٨]. هذا الصوت الوحيد هو الذي مكّن مرشح فكيني (عريقيب) من الفوز. غير أن **الفارق كان ضئيلاً جداً لدرجة جعلت فكيني يتخوّف من بقاء البرلمان في حالة انعقاد،** ومن ثمّ جرى تأجيل اجتماعاته إلى ما بعد شهر رمضان. "

" قلت للسيد محمود إنني سمعت إشاعات (وهي رواية أمريكية) مفادها أنه فور انتهاء عملية التصويت على رئاسة مجلس النواب **رجع فكيني إلى طرابلس حيث احتجّ لدى الملك** ضدّ نشاطات بن عثمان وأن فكيني تلقى من الملك ما

---

٢٣٥ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١٩ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/76 بالملف FO 371/173240 28192.

٢٣٦ من الواضح هنا أن المنتصر يحمل رأياً مخالفاً لاعتقاد المراقبين حول مصدر هذه الأموال.

٢٣٧ هذا أيضاً ما ذهب إليه بعض المراقبين.

٢٣٨ لعلّ الإشارة هنا إلى النائب " حسين الفقيه ".

يفيد دعمه الكامل له. ردّ السيد محمود قائلاً إنه على علم بذهاب فكيني لمقابلة الملك، إلا أنه شكك في أن يكون الملك قد أعطاه أي وعدٍ بالمساندة. واستطرد قائلاً بأنه هو نفسه التقى الملك يوم ١٢/٦ (اليوم السابق على افتتاح البرلمان) وتحدّث معه طويلاً، **ووجد الملك على علم تام – بشكل يثير للدهشة – بكافة نشاطات بن عثمان وفكيني. وحسب اعتقاد المنتصر، فإن الملك يدرك تماماً موقف فكيني من الملكية ومحاذير ذلك الموقف، وأنه بصدد اتخاذ إجراء قريباً بهذا الخصوص**، كما عبّر المنتصر عن استغرابه كيف أن الملك لم يقم بذلك حتى الآن. كما أضاف بأنه على الرغم من وجود نقد متنام للملك في كل من برقة وطرابلس، وكذلك فزان، فإن سلطته لا تزال غير مُنازعة، مع ذلك فالوقت ينخر في وضع الملك ووضع وليّ العهد بالتأكيد أيضاً. "

وأضاف السفير البريطاني بعد ذلك في تقريره عن لقائه رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر:

" أشرت عند ذلك إلى المقالتين [٢٣٩] اللتين نشرتهما صحيفة " **العمل** " البرقاوية وشنتا هجوماً على **القواعد البريطانية**. لقد قلت للمنتصر بأن الدكتور فكيني دائم الإصرار معي على أهميّة عدم إعطاء أي علانية للنشاطات العسكرية البريطانية في ليبيا، وأنه باعتقادي، وفي ضوء معرفتي بهذا الموقف (من جانب فكيني)، تستطيع الحكومة – لو أرادت – أن تمارس رقابة على الصحافة، وأنني أجد صعوبة في التوفيق ما بين موقف فكيني كما عبّر لي عنه وبين سماحه بظهور هاتين المقالتين، وإنه إن كان ربّما قد أخذ على حين غرّة بالنسبة للمقالة الأولى، إلا أنني على يقين أنه كان بمقدوره أن يمنع تكرار ذلك (أي يحول دون ظهور المقالة الثانية). وعلّق المنتصر على كلامي قائلاً: بالطبع كان بمقدور فكيني أن يوقف نشر المقالتين، غير أنه صاحب موقف بالأساس ضدّ معاهدة الدفاع (مع بريطانيا)، ومن المحتمل أنه كان سعيداً **باستخدام أي عداء جانبي محدود للقواعد العسكرية كسلاح في معركته ضدّ بن عثمان** المعروف بتأييده لوجود صلات بالغرب. وهنا أيضاً فإن المنتصر لا يفهم لِمَ لم يقم الملك باتخاذ أي إجراء ضدّ الصحيفة. " [٢٤٠]

في تقارير السفارة الأمريكية

تناولت السفارة الأمريكية في ليبيا موضوع انتخاب رئيس جديد للبرلمان خلال الدورة التكميلية الخامسة للهيئة البرلمانية الرابعة (١٩٦٠ – ١٩٦٤) في عدد من برقياتها وتقاريرها، نكتفي بالإشارة إلى ما ورد في اثنين منها:

---

٢٣٩ راجع مبحث " الإعلام في ظلّ الشويرف " بهذا الفصل.

٢٤٠ عرضنا بقية ما جاء في هذه المقابلة في بحوث أخرى من هذا الفصل.

- جاء في التقرير الأول [٢٤١] منهما، وهو مرسل من قبل المستر جون دورمان John Dorman بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٩ (أي بعد مضيّ قرابة أسبوعين على انتهاء العملية)[٢٤٢]:

" لقد كان حفل افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة في البيضاء يوم ١٢/٧ تحت رعاية وليّ العهد، والذي تميّز بخطاب عرش طويل ألقاه رئيس الوزراء فكيني، مليئاً بالأحداث. غير أن معظم المراقبين، من ليبيّين وأجانب على السواء، لم يركّزوا اهتمامهم على الاحتفال ذاته بقدر ما ركّزوه على المناورات التي كانت تدور حول عملية انتخاب رئيس الدورة الجديدة لمجلس النواب المقرّر إتمامها في جلسة سرّية تعقد فور الانتهاء من إلقاء خطاب العرش. وقد حضر الحفل من الجانب الأمريكي السفير لايتنر وقائد قاعدة ويلس الجوية ورئيس البعثة العسكرية الاستشارية واثنين من دبلوماسييّها. "

وتحت عنوان " **حشد المؤيّدين** " ورد بالتقرير:

" لقد سرت إشاعة قوية على مدى عدّة أسابيع في كل من طرابلس وبرقة مفادها أن رئيس الوزراء السابق محمد عثمان الصيد (النائب بالبرلمان)، وربّما أكثر من نائب آخر، سوف يرشحون أنفسهم لرئاسة مجلس النواب في مواجهة الرئيس الحالي للمجلس مفتاح عريقيب [ملاحظة: لقد أصبح عريقيب وفقاً لعدد من المصادر الموثوقة غير مرضيّ عنه من قبل عدد كبير من أعضاء مجلس النواب، وقد رغب هؤلاء – حسبما يتردّد – في التصويت ضدّه عند انتخاب رئيس جديد للمجلس – ووفقاً لما تردّد أيضاً – فإن هؤلاء النواب لم يرغبوا بأن يُنظر إلى موقفهم هذا على أنه موجّه ضدّ الحكومة، ومن ثمّ فقد أبلغوا رئيس الوزراء عمّا عزموا عليه. لم يعارض فكيني في البداية فكرة هؤلاء النواب، غير أنه لمّا آل الأمر أن أصبح بن عثمان هو المرشح لرئاسة المجلس ضدّ عريقيب قرّر تأييد الأخير] " .

"لقد أصبح واضحاً بشكل متواتر أن تلك كانت خطة بن عثمان. فقد تبيّن من المعلومات المتسرّبة أن بن عثمان شرع فور وصوله إلى البيضاء يوم ١٢/٦ في عقد سلسلة من الاجتماعات مع أصدقائه المقرّبين من بين أعضاء مجلس النواب. وبات من **"الأسرار المعروفة"** أن بن عثمان عرض على نحو (٣٠) عضواً في البرلمان ما يصل إلى (٢٠٠٠) جنيه ليبي لكلّ نائب يصوّت معه. ويقال أن بن عثمان حصل على موافقة (٢٦) نائباً على التصويت إلى جانبه، وأنه أنفق في هذا الصدد ما مجموعه (٦٢) ألف جنيه [٢٤٣]. وقد أفادت التقارير

---

٢٤١ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A – 191) بالملف Libya 2 – 15. POL.

٢٤٢ راجع ما ورد حول هذا الموضوع على لسان رئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم في مبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية " بهذا الفصل.

٢٤٣ لابدّ أن السفارة الأمريكية قد حصلت على هذا الرقم بهذا التحديد من مصدر مقرّب من عثمان.

أن شيخ الجامعة الإسلامية **منصور المحجوب** كان نشطاً في حشد أصوات النواب لصالح صديقه بن عثمان. كما وردت تقارير حول قيام قائد قوات الأمن الفريق **محمود بوقويطين** بتأمين أصوات النواب البرقاويين لبن عثمان بحجّة أن فكيني يقوم بتدمير برقة وأنه يهدّد أوضاع البرقاويين [٢٤٤]. "

وفي الوقت ذاته، أفادت التقارير أن فكيني، الذي أصبح منزعجاً بسبب نوايا بن عثمان ومناوراته، استطاع التأثير – على الأقل – في موقف نائبين (ممّن سبق وأعطوا تأكيدهم لبن عثمان على التصويت لجانبه) وهما **ساسي حمادي** (عن جادو/جبل نفوسة) **وحسين الفقيه** (مصراته) وتحوّلا بتأييدهما لعريقيب بدلاً من بن عثمان. لقد أبلغ الفقيه بن عثمان قبيل افتتاح البرلمان أن فكيني أقنعه بعدم التصويت لصالح بن عثمان وبالتالي فلا ينبغي للأخير أن يعتمد عليه. أما النائب **علي زيدان** (الجفرة) فيقال أنه رفض عرضاً من بن عثمان بمبلغ (٥٠٠٠) جنيه. وقد تواصلت عملية حشد التأييد والأصوات حتى قبيل تلاوة خطاب العرش. وقد لاحظ المراقبون أن عريقيب كان يهمس في اذن الفقيه بإصرار ووضوح لحظات قبيل الشروع في إلقاء رئيس الوزراء لخطاب العرش، وقد علّق أحد المراقبين بتندّر على ذلك قائلاً (لقد عرض عريقيب على الفقيه سعراً لصوته أعلى من ذاك الذي عرضه بن عثمان). "

" بعد انتهاء عملية التصويت، ادّعى عدد من النواب من أنصار بن عثمان أن الحكومة دفعت (٣٠٠٠) جنيه لكل نائب أدلى بصوته إلى جانب مرشحها، غير أننا (في السفارة الأمريكية) لم نسمع من مصادر أخرى ما يمكّننا من التحقّق من صحّة هذه القصة. لقد أشاع بن عثمان عند وجوده في المجلس محاطاً بعدد من أنصاره (من بينهم الوزراء السابقين يونس بالخير ونوري بن غرسة ومحمد بحيح وأبو القاسم العلاقي ومحمد سليمان بو ربيدة) عند البدء في إلقاء خطاب العرش، جوّاً من الثقة بالفوز. وقد استمتّع المراقبون بجوّ الترقّب الذي كان سائداً (في المجلس). "

كما ورد بتقرير السفارة الأمريكية تحت عنوان " **عملية التصويت** " :

" كانت نتيجة التصويت (٢٣) لصالح بن عثمان و (٢٤) لصالح عريقيب. وفور الإعلان عن النتيجة صاح أنصار بن عثمان بصوتٍ عالٍ مدّعين أن صوتاً من أصوات مؤيّديهم حُسب لصالح عريقيب. وفي قمّة هذا الصخب وقف بن عثمان، الذي كان قد تلقّى تأكيداً من ممثله في " لجنة مراقبة التصويت " أن عملية التصويت كانت سليمة، وتوجّه نحو عريقيب في كياسة ومدّ إليه يده مهنئاً له بفوزه معترفاً بهزيمته أمامه. وقال لعريقيب إنه لم يكن شخصياً يرغب

٢٤٤ راجع مبحث " تحركات جهوية وقبلية " بهذا الفصل. يلاحظ أن ثمانية من نواب برقة الخمسة عشر صوّتوا إلى جانب بن عثمان في حين صوّت خمسة منهم إلى جانب عريقيب، ولم يشارك اثنان منهم في عملية التصويت حيث كانا غائبين عن الجلسة وهما بشير المغيربي ورجب بن كاطو.

في منافسته على رئاسة المجلس، ولكنه فعل ذلك نزولاً عند إصرار أصدقائه ومؤيّديه على ذلك. ونُقل فيما بعد عن بن عثمان قوله بأن اثنين من النواب تحوّلا إلى تأييد عريقيب (وفي اعتقاد السفارة أنه يقصد حمادي والفقيه المشار إليهما أعلاه) [٢٤٥]. "

كما ورد بتقرير السفارة الأمريكية تحت عنوان " **ردّ فعل الجمهور** " :

" صدرت عن جمهور الناس الواقفين أمام مبنى البرلمان أثناء إلقاء خطاب العرش صيحات تردّد **(يسقط الخونة واللصوص) .. (لا تعطوا أصواتكم للصوص)** [٢٤٦]. وقد جرى إحضار أعداد إضافية من **الشرطة** لمواجهة أية اضطرابات يمكن أن تحدث. وفي الواقع، فإنه لم تحدث أية مضاعفات أخرى سوى **التخمينات** التي راجت حول أهمية عملية التصويت التي تمّت وتأثيرها على الحكومة والموعد التالي لاجتماع البرلمان والتي كانت الموضوع الرئيسي لأحاديث الناس في كافة أرجاء ليبيا منذ يومذاك. "

كما تعرّض التقرير لموقف الملك من هذه التطورات تحت عنوان " **وضع الملك** " :

" ووفقاً لمصدر موثوق جداً، قريب من رئيس الديوان الملكي **علي الساحلي**، فإن الملك علم منذ مرحلة مبكّرة قبل حدوث عملية التصويت بتحرّك بن عثمان [٢٤٧]، وطلب الملك من الساحلي عدم التدخّل في الأمر. ويمكن فهم توجيه الملك للساحلي بعدم التدخّل على أنه **تأييد مبطن لبن عثمان**، وهو على الأقل تخل واضح منه عن إعطاء تأييده الفعّال للحكومة الحالية. لقد غادر فكيني البيضاء يوم ١٢/١٠ للاجتماع في اليوم التالي بالملك في طرابلس لمدة نصف ساعة، فيما بقي الوزراء جميعهم بالبيضاء. وقد ساد الانطباع بأن هدف فكيني من مقابلة الملك هو التأكّد ما إن كان بمقدوره الاستمرار بحكومته الحالية. في اليوم ذاته، ودون أن يوضح إن كان له دور في الخلاف البرلماني، أبلغ **الملك** السفير (الأمريكي) أن **نتائج الانتخابات في ليبيا عادّة ما تكون متقاربة ومع ذلك فمن يفوز يعتبر هو الفائز** [٢٤٨]. وفي ١٢/١٢ (أي بعد يوم من المقابلة) أشار **فتحي العابدية** وكيل وزارة الخارجية بأن الملك أعطى فكيني الضوء الأخضر وجدّد ثقته في حكومته. "

---

٢٤٥ يختلف هذا عمّا ورد في مذكرات الصيد المشار إليها في بداية هذا المبحث. ويلاحظ أن القائمة التي أوردها تقرير السفارة الأمريكية للنواب الذين صوّتوا إلى جانب محمد بن عثمان تضمّنت أربعة اسماء بالخطأ وهي أسماء سالم الأطرش (الذي كان رئيساً للجلسة) وحسن عمر نشاد ومحمد نشنوش ومحمد الشرع قرزة الأمر الذي يضع علامة استفهام حول مصدر هذه القائمة والوقت الذي تمّ به الحصول عليها.

٢٤٦ علّق معدّ التقرير بأن المقصود بهذه الصيحات هم (بن عثمان وجماعته).

٢٤٧ يتطابق هذا مع ما جاء على لسان رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر وكذلك ما ورد في مذكرات الصيد المشار إليها آنفاً.

٢٤٨ أي أن ذلك لا يقلّل من أهمية الفوز وليس مبرراً للطعن في الفائز.

وتحت عنوان " **دوافع محتملة .. وتكهّنات أخرى** " أورد تقرير السفارة الأمريكية:

" إن هذه هي أول جلسة برلمانية حضرها بن عثمان منذ تركه لرئاسة الحكومة في مارس/آذار من عام ١٩٦٣ [٢٤٩]. **وليس مفهوماً لدينا لِمَ أراد بن عثمان منصب عريقيب؟** فعلى الرغم من أن عريقيب ليس شخصية سياسية قوية، إلا أنه اشتهر بأنه أدّى مهمّته بكفاءة وكان معروفاً عنه أنه صاحب ولاء لم يتوقف للملك ولحكومته، ومن ثمّ فإنه كان يُنظر إليه على أنه شخص مثالي لشغل منصب رئيس مجلس النواب. لقد تبيّن لنا فيما بعد أن بن عثمان يريد المنصب لا لأنه يعارض عريقيب، ولكن يريده كوسيلة لمعارضة فكيني وربّما إلى درجة المطالبة بحجب الثقة وإسقاط حكومته. كما وردت الإشارة، إن بن عثمان لم يكن يسعى إلى هذه الغاية بمفرده، وكان أداة طيعة لآخرين ضمّت قائمة أسمائهم كلاً من عبد الله عابد السنوسي [٢٥٠] والشيخ منصور المحجوب وقائد قوات الأمن محمود بوقويطين. "

وتحت عنوان " **تطورات لاحقة** " أورد التقرير الأمريكي:

" كان من المتوقع أن يقوم **بن عثمان** إثر فشل محاولته بتولّي رئاسة مجلس النواب أن يعود إلى طرابلس وأن ينهي حركته المعارضة للحكومة. غير أن هذا لم يحدث، فقد ظلّ مقيماً في فندق " **شحات** " [٢٥١] حتى يوم ١٩٦٣/١٢/١٢، مواصلاً جهوده كما تفيد التقارير من أجل تجميع التأييد لمعارضة الحكومة. ومن الواضح أن انزعاج فكيني من هذا التطوّر هو الذي دعاه لمقابلة الملك يوم ١٢/١١. إنه ليس معروفاً على وجه اليقين ما إن كان البرلمان سوف يعقد اجتماعاته قبل شهر رمضان (الذي يبدأ في ١٩٦٤/١/١٤ تقريباً). هناك إشاعة قوية تفيد أن **رئيس الوزراء فكيني يفضّل تأجيل انعقاد البرلمان إلى ما بعد شهر رمضان** (١٤ فبراير/شباط ١٩٦٤) **وذلك حتى يعطي الفرصة لحكومته من أجل تجميع قواها لمواجهة تهديد بن عثمان.** ومن الواضح أن عدداً من **النواب المناصرين للحكومة** غادروا مدينة البيضاء كما أن عدداً من **النواب المؤيّدين لبن عثمان** ما زالوا باقين في فندق شحات بالبيضاء .. بن عثمان نفسه ربّما يرجع في أعقاب افتتاح البرلمان. أما رئيس مجلس الشيوخ **عبد الحميد العبار** فقد غادر البيضاء إلى منطقة سكناه بالقرب من بلدة " الأبيار " . "

---

٢٤٩ وردت في أصل التقرير الأمريكي على أنها ١٩٦٢ وهذا بالطبع غير صحيح.

٢٥٠ ربّما كان عبد الله عابد السنوسي ذا مصلحة في سقوط فكيني، ولكننا نستبعد أن يكون بن عثمان قد قام بهذه الخطوة من أجله وهو يعلم أنه أحد أعمدة ما كان يُعرف بزمرة القصر (البوصيري الشلحي وجماعته).

٢٥١ يقع هذا الفندق نحو (١١) ميلاً شرقي مدينة البيضاء.وهذه هي الفترة التي يزعم بن عثمان أنه تعرّض خلالها للاغتيال في الفندق ذاته كما يتضح من المبحث التالي من هذا الفصل تحت عنوان " محاولة اغتيال مزعومة ".

ويضيف تقرير السفارة الأمريكية في فقرة ختامية منه:

" ويبقى علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كان بن عثمان ينوي المشاركة في أعمال البرلمان ويقود في الواقع المعارضة داخله، وما إن كانت الحكومة تنوي السماح للبرلمان بالاجتماع، وإن كانت هذه التطورات سوف تؤدّي إلى تقصير عمر حكومة فكيني. "

- **التقرير الثاني** الذي أعدّته السفارة الأمريكية في ليبيا حول هذا الموضوع مؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦، وهو يتناول ما دار من حوار في مكتب محمد عثمان الصيد بطرابلس يوم ١٩٦٣/١٢/٢٣ بينه وبين دبلوماسيين من السفارة الأمريكية هما جون دورمان John Dorman وغ. جي. باولوتزي G. J. Paolozzi. وقد جاء فيه [٢٥٢]:

" تحدّثنا، بعد تبادل التحيات، عن مأساة وفاة الرئيس كنيدي وردود الفعل لها في كافة أنحاء ليبيا وأهمية ذلك الحادث بالنسبة للعالم أجمع. "

" تحوّلت [٢٥٣] بعد ذلك إلى المشهد السياسي المحلي مشيراً إلى أن بن عثمان كان مشغولاً جداً خلال الأسابيع الأخيرة بالبيضاء. كان قد أخبرني في آخر مقابلة سبقت لي مع أنه كان يشعر بالارتياح لتركه الحكومة. وأضفت قائلاً: إنه مع ذلك كاد خلال أسبوعين مضيا أن يجد نفسه مرّة أخرى منغمساً في أضواء السياسة. "

" قام بن عثمان بعد ذلك باستعراض أحداث الأسابيع الأخيرة. وقال بأنه تمّ الاتصال به من قبل عشرة من أعضاء البرلمان الذين طلبوا منه موافقته على ترشيح نفسه لرئاسة مجلس النواب. وأضاف بن عثمان أنه لم يستجب في ذلك الوقت لعرض أصدقائه (النواب). ولكن أمام إصرارهم ردّ عليهم بأنه سوف يفكّر في الموضوع، وبعد ثلاثة أيام ردّ عليهم بأنه سوف يقبل بترشيح نفسه للمنصب شريطة أن يؤيّد أغلبية نواب طرابلس هذا الترشيح. أغلبية نواب طرابلس أيدّوا ترشيحه، ودون تحريك إصبع منه أو القيام بأي إجراء، وجد نفسه مرشحا لرئاسة مجلس النواب [٢٥٤]. "

وواصل بن عثمان استعراضه للأحداث قائلاً إنه حضر مساء يوم ٤ ديسمبر/كانون الأول وليمة عشاء في بنغازي مع رئيس الوزراء [٢٥٥] ورئيس الجامعة الإسلامية الشيخ منصور المحجوب ورئيس الديوان الملكي علي الساحلي. بن عثمان أبلغ جلساءه على مائدة العشاء في تلك الليلة أنه جرى الضغط عليه لترشيح نفسه لرئاسة مجلس النواب. ووفقاً لرواية بن عثمان فإن

---

٢٥٢ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A- 210) بالملف Libya 2 – 15 .POL.

٢٥٣ التقرير هو بتوقيع جون دورمان.

٢٥٤ لم يشر الصيد أثناء المقابلة إلى ما أورده في مذكراته بأنه استشار الملك في الموضوع قبل الموافقة عليه. وقد يكون عدم ذكره لذلك هنا رغبة منه في عدم زجّ اسم الملك أمام دبلوماسيين أجانب ..

٢٥٥ لاحظ التقرير أن الصيد ظلّ طوال المقابلة يُشير إلى رئيس الوزراء بالدكتور فكيني.

أحداً من الجالسين لم يعقّب على الموضوع. وفي الواقع أنه لم يكن بمقدور أي منهم قول أي شيء حول الموضوع لأن عملية انتخاب رئيس مجلس النواب شأن داخلي يخصّ النواب أنفسهم. "

" ومضى بن عثمان قائلاً إن الحكومة عملت على امتداد الأيام التالية بشكل محموم من أجل حشد الأصوات لهزيمته، وأنها (الحكومة) أنفقت مبالغ طائلة. وفي الوقت نفسه، كان بن عثمان مسترخياً في شحات لا يعمل شيئاً سوى شرب القهوة مع أصدقائه. ونتيجة لنشاطات الحكومة سحب ثلاثة من نواب طرابلس [٢٥٦] وعدهم الذي سبق أن أعطوه له بتأييده وانضمّوا إلى جانب الحكومة. "

" على تمام الساعة التاسعة صباحاً، وقبل ساعتين من الموعد المقرّر لافتتاح البرلمان، زعم بن عثمان أنه التقى بأنصاره واقترح عليهم أن يقوم بنفسه بترشيح مفتاح عريقيب لرئاسة المجلس وبذا يكون قد انسحب من السباق ..قال بن عثمان إن أصدقاءه رفضوا هذا الاقتراح وألحّوا عليه بأن يبقى صامداً. جاءت نتيجة التصويت كما هو معلوم (٢٤) إلى (٢٣) صوتاً لصالح عريقيب. وعندما طالب أحد نواب المعارضة بإعادة عملية التصويت وقف بن عثمان على الفور وتقدّم لتهنئة عريقيب بالفوز وبذا وضع نهاية لأية ادعاءات بوجود تزوير في عملية التصويت. "

ويمضي تقرير السفارة الأمريكية:

" وفي إجابة حول سؤالي بن عثمان عن السبب الأصلي الذي جعل النواب العشرة يطلبون في البداية ترشيح نفسه ضدّ عريقيب، أرجع بن عثمان ذلك إلى أن بعضهم ربّما كان يرى في عريقيب شخصاً ضعيفاً، أو لأن بعضهم كان يرى في تولّي بن عثمان لرئاسة المجلس تعزيزاً للبرلمان. لم يكن في نيّة هؤلاء النواب في البداية معارضة الحكومة، غير أن الحكومة قامت بالتدخّل في الموضوع بشكل غير حكيم، ولم تفلح في شيء سوى توحيد وتكثيف المعارضة ضدّها في البرلمان. "

" وعندما سئل بن عثمان عمّ إن كان يعتبر أن الفارق الضئيل في نتيجة التصويت هو نكسة للحكومة، ردّ بن عثمان بأن هذا استنتاج منطقي. وشرح بن عثمان كيف أنه كان يحرص، عندما كان رئيساً للحكومة، على تطوير علاقات شخصية قوية مع أعضاء مجلس النواب، وكيف أنه عادة ما كان يزورهم شخصياً في بيوتهم بدل أن يقوم بتفويض أحد الموظفين في مكتبه بأداء الزيارة نيابة عنه. وأضاف إن فكيني ينظر إلى البرلمان الليبي على أنه كيان كبير لا

٢٥٦ تغيّرت الرواية في مذكرات الصيد حيث زعم أن الثلاثة الذين غيّروا تصويتهم اثنان منهم من برقة هما النائبان حسن عمر نشاد وعبد القادر البدري والثالث من طرابلس وهو النائب ساسي حمادي.

دور فيه للعلاقات الشخصية على غرار البرلمان الفرنسي [٢٥٧] أو الكونجرس الأمريكي [٢٥٨]. ولهذا السبب فإنه لا يوجد أصدقاء متعاطفون مع فكيني سوى قلة، ولم يقم من جانبه بعمل أي شيء لتصحيح هذه الحالة. "

" وعندما سئل بن عثمان عن السبب في عدم دعوة البرلمان للانعقاد بعد جلسة الانتخابات في الوقت الذي يوجد فيه عمل كثير ينتظر الإنجاز، أجاب بن عثمان أن الحكومة ليست واثقة من قوتها، وأنها ترغب في إعادة تجميع قواها. ومنذ الانتخابات انقلب عدد من وزراء فكيني عليه، والحالة داخل البرلمان هي على غير ما يرام من وجهة نظر الحكومة. فإلى جانب الـ (٢٣) عضواً الذين صوّتوا إلى جانب بن عثمان، هناك خمسة نواب من طرابلس [٢٥٩] قاطعوا كافة جلسات البرلمان في البيضاء. إن هذا يعني بشكلٍ جليّ أن الأغلبية هي مع المعارضة [٢٦٠]. ثمّ سارع بن عثمان إلى التأكيد بأنه (يتمنى لصديقه الدكتور فكيني النجاح)، وأنه لن يسبّب للحكومة القائمة أية متاعب. "

" وعندما طلب من بن عثمان التعليق على الإشاعة المتداولة بشأن وجود تعديل وشيك في تشكيلة الوزارة بحيث يتاح لثلاثة نواب الإنضمام إليها، وبذا يتمّ تسكين المعارضة، ردّ بأن هذا لن يحدث، فجميع أعضاء البرلمان الذي صوّتوا مع بن عثمان أكّدوا أنهم سيرفضون أي عرض عليهم بدخول حكومة فكيني، وبالتالي فإن أي ثلاثة نواب يضافون إلى الوزارة سيكونون بالضرورة من الجناح الذي أيدّ الحكومة، وبالتالي فإن المعارضة ضدّهم سوف تزداد ترسّخاً. "

" وعندما سئل بن عثمان عمّ إن كان إقصاء **الشيخ منصور المحجوب** من منصب رئيس الجامعة الإسلامية يحمل أية دلالات سياسية، أجاب بالتأكيد. وأضاف أنه بعد عملية انتخاب رئيس مجلس النواب مباشرة توجّه فكيني إلى طرابلس لمقابلة الملك، وكان يحمل معه أربعة مطالب من الملك؛ (١) أن يحال الفريق محمود بوقويطين فوراً على التقاعد، (٢) إعفاء الشيخ منصور المحجوب من مناصبه، (٣) حلّ البرلمان، (٤) عدم إدخال أي تعديل على الدستور على الأقل خلال العامين القادمين [٢٦١]. وأضاف بن عثمان أنه على الرغم من أن الشيخ منصور المحجوب كان دوماً موالياً للملك ولوليّ العهد، إلا

---

٢٥٧ يقصد الجمعية الوطنية الفرنسية.

٢٥٨ هذا التصوّر لدى الصيد خاطئ دون شك، فالعلاقات الشخصية تلعب دوراً هاماً في تسيير أعمال هذه المؤسسات، وربّما كان أقرب للصواب أن يقول مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٥٩ أربعة منهم فقط من طرابلس والخامس من برقة.

٢٦٠ إجمالي عدد نواب المجلس (٥٥) عضواً.

٢٦١ علّق معدّ هذا التقرير على هذه النقطة الأخيرة بقوله إنه على الرغم من أن بن عثمان لم يتوسّع في شرح هذه النقطة الأخيرة، فإنني أظن، إن كان فكيني قد قدّم فعلاً هذه المطالب للملك، فلابدّ أنه كان في ذهنه من وراء هذا المطلب الأخير عدم تسمية البيضاء عاصمة لليبيا على الأقل خلال السنتين التاليتين.

أنه كان يشكّل منذ وقت مبكّر شوكة في خاصرة فكيني. وقد استجاب الملك لمطالب فكيني فقط فيما يتعلق بالشيخ منصور المحجوب حيث أعفى من منصبه كشيخ لجامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية الذي يعتبر غير ذي أهمية كبيرة نسبياً في حين بقى في منصبه الآخر الأكثر أهمية كمستشار بالمحكمة العليا. "

وأضاف تقرير السفارة الأمريكية:

" على الرغم من أن بن عثمان ادّعى بأنه يتمنى أن يبقى صديقه الدكتور فكيني في الحكومة لبعض الوقت، فإن هناك **مشاكل بدأت تتجمع بين فكيني والملك**، حيث أضاف بن عثمان شارحاً (بعد أن أدنى كرسيه وخفّض من صوته) بأن فكيني قام بإرسال وفد عسكري من الجيش الليبي بقيادة رئيس الأركان للمشاركة في مؤتمر للقادة العسكريين العرب في القاهرة لبحث قضية تحويل مياه نهر الأردن، وأن الملك قد علم للمرّة الأولى بخبر هذا الوفد عن طريق الإذاعة، فقام الملك على الفور بإصدار أوامره للوفد بالعودة إلى ليبيا، وأمكن اللحاق بهذا الوفد في الإسكندرية حيث عاد إلى ليبيا قبل أن يصل إلى القاهرة. " [٢٦٢] وقد لخّص بن عثمان موقفه بأنه يريد حكومة حازمة ومستقرّة. وأنه ليس متأكّداً بأن رئيس الوزراء الحالي قادر على تحقيق هذه الغاية. وأياً ما كان الأمر، فإن بن عثمان سيواصل من جانبه جهوده من أجل تعزيز مؤسسة البرلمان وزيادة رفاهية الشعب وتأييد الملك. "

وختم المستر دورمان رسالة الإرفاق لمحضر اللقاء مع رئيس الوزراء السابق محمد بن عثمان الصيد بعبارة جاء فيها:

" في حين أنه من المحتمل أن يكون عدد من أعضاء البرلمان متبرّمين فعلاً من أسلوب عريقيب في ترؤس أعمال مجلس النواب، إلا أنه لا يبدو قابلاً للتصديق أن يكون (٢٣) عضواً بالبرلمان قد قرروا تأييد بن عثمان دون تشجيع ولو صغير منه (من المفترض أن يكون مالياً). وبصرف النظر عن الكيفية التي حصل بها بن عثمان على هذا التأييد الكبير من النواب، فإن إحدى النتائج الآنية التي ترتّبت على ذلك هي عدم دعوة مجلس النواب للانعقاد حتى الآن. ويعتقد معظم المراقبين أن إحجام رئيس الحكومة عن طلب دعوة المجلس للانعقاد .

---

٢٦٢ تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء الأسبق محمود المنتصر أشار إلى واقعة مهمّة أخرى لم يقم فكيني باستشارة الملك حولها وهي إعطاؤه الإذن لخمس وعشرين طائرة " مصرية " في التزود بالوقود في ليبيا. كانت هذه الطائرات المحمّلة بالعتاد والأجهزة والأسلحة في طريقها إلى الجزائر التي كانت قد دخلت في اشتباكات مسلحة مع جارتها المغرب في ١٩٦٣/١٠/٨. مقابلة محمود المنتصر مع السفير البريطاني يوم ١٩٦٣/١٢/١٨. الرسالة المؤرّخة في ١٩٦٣/١٢/١٩ ذات الرقم الإشاري VT 1015/76، الملف FO 371/173240 28192.

راجع إلى أنه يخشى قيام بن عثمان ومجموعته بتعطيل برنامجه التشريعي إن هم رغبوا بذلك أو حتى أن يقوموا بإسقاط حكومته. "

" إن السفارة في الوقت الذي تتفق فيه إلى حدّ ما مع وجهة النظر الآنفة، **إلا أنها تميل إلى الاعتقاد بأن بن عثمان لا يخطط الآن في أن يسبب لحكومة فكيني أي إحراج خطير في البرلمان، لأنه يعتقد بأن الأخير سوف يسقط في وقت قريب نسبياً** [٢٦٣] ".

---

٢٦٣ للمزيد حول ما ورد حول هذه الانتخابات، راجع مبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية " بهذا الفصل.

محاولة اغتيال مزعومة

أورد الصيد في مذكراته أنه تعرّض منذ تركه لرئاسة الوزارة إلى عدد من محاولات الاغتيال زعم أن إحداها كانت من تدبير رئيس الوزراء فكيني وبعض وزرائه، وأنها وقعت في الفترة التي أعقبت انتخاب رئيس مجلس النواب في ١٩٦٣/١٢/٧ عندما كان الصيد لا يزال مقيماً " **بفندق شحات** " على المشارف الشرقية لمدينة البيضاء. وفيما يلي تفاصيل هذه المحاولة المزعومة كما وردت في مذكراته [٢٦٤] تحت عنوان " محاولة اغتيالي بسيارة مفخّخة " :

" كنت أقيم في فندق شحات في الجبل الأخضر، في الجناح رقم ١١ المطلّ على مدخل الفندق، وبعد أن انتهت حملة انتخابات رئيس مجلس النواب، قام محي الدين فكيني وبعض وزرائه [٢٦٥] بتدبير محاولة لاغتيالي. فقد أحضرت سيارة حكومية، ونزعت لوحاتها الحكومية وركّبت عليها لوحتان مدنيتان، واتفقوا مع نائب برلماني اسمه أبو صاع الزنتاني [٢٦٦] على أن يقود السيارة حتى الفندق ويضعها تحت شرفة الغرفة، بعد أن وضعوا بداخلها كمية من المتفجرات، وتمّ توقيت تلك المتفجرات حتى تنفجر في لحظة معيّنة.

قاد الزنتاني السيارة متوجّهاً صوب الفندق، وكان هناك ملتقى طرق تتفرع منه أربعة طرق، ويقف في مفترق الطرق شرطيان من شرطة المرور. ويبدو أن أبو صاع الزنتاني ارتكب خطأ مرورياً، فأوقفته الشرطة، وطالبوه بأوراق السيارة، وحين لم يجدوا عنده الأوراق، قاموا بتفتيشها فاكتشفوا المتفجرات بداخلها، واقتادوه إلى مركز شرطة البيضاء، وتولّى التحقيق معه حكمدار شرطة البيضاء العقيد عبد الرحيم العقيلي.

قال الزنتاني في التحقيق أنه استلم السيارة من وزارة الدفاع [٢٦٧] ولم يكن يعرف ما بداخلها، وأنه طلب منه إيقافها قرب الشرفة التابعة لجناحي في الفندق. اتصل حكمدار الشرطة مع الفريق محمود بوقويطين مدير الأمن، فذهب إلى مركز الشرطة وأجرى تحقيقاً آخر مع الزنتاني، فاعترف بأنه تلقّى أوامره من محي الدين فكيني وبعض وزرائه. [٢٦٨]

---

٢٦٤ م. س. ص. (٢٧٢ – ٢٧٤).

٢٦٥ لم يذكر أسماء هؤلاء الوزراء.

٢٦٦ كان أبو صاع الزنتاني ضمن أعضاء مجلس النواب الذين صوّتوا ضدّ الصيد ولصالح مرشّح الحكومة عريقيب.

٢٦٧ كان سيف النصر عبد الجليل هو وزير الدفاع في تلك الفترة.

٢٦٨ كان الصيد قد ذكر هنا اسمي الوزيرين سيف النصر عبد الجليل والدكتور علي نورالدين العنيزي عندما نشر مذكراته في صحيفة " الشرق الأوسط " ، الحلقة (١٢)، العدد (٥٥٥٨) بتاريخ ١٩٩٤/٢/١٥ ثمّ عاد وحذف اسمي هذين الوزيرين عندما نشر المذكرات في كتاب كما يتضح أعلاه.

" وحين عرف محي الدين فكيني أن أمر المحاولة قد انكشف، اتصل بسكرتير الملك وطلب منه إبلاغه أن الأمن غير مستتب في مدينة البيضاء، وأن هناك اضطرابات وقعت في المدينة، فاتصل الملك بالفريق بوقويطين، وسأله عن الاضطرابات في مدينة البيضاء التي أبلغه بها رئيس الحكومة، فأخبر بوقويطين الملك بواقعة السيارة، ونفى حدوث أية اضطرابات، وكان رأي الملك أن محاكمة نائب تحتاج إلى رفع الحصانة عنه، وإذا انكشف الأمر، فإنه يخشى من حدوث اضطرابات في البلد، خاصّة إذا سمعت القبائل بالحادثة. وطلب من بوقويطين بذل كل الجهد حتى لا يتسرّب نبأ الحادث، كما كلفه الاتصال بي لإبلاغي بالحادث شريطة أن لا أبوح به لأحد ولا أعطيه أهميّة مع تخصيص حراسة خاصّة بي.

في صبيحة اليوم التالي وحين استيقظت لفت انتباهي الحراسة التي وضعت أمام جناحي وفي بهو الفندق، وأثناء تناولي وجبة الإفطار مع بعض النواب، جاء محمود بوقويطين إلى الفندق، وطلب أن نتحدث على انفراد، وسألني عن موعد سفري إلى طرابلس، فقلت له أنني سأسافر في اليوم التالي، وأخبرني أنه قرّر تخصيص حراسة لمرافقتي. فاستفسرته عن سبب ذلك، وماذا جرى فأبلغني بالحادث وتفاصيله كما ذكرته، وطلب منى عدم ذكره لأي شخص، وقال لي إن هذه هي رغبة الملك. وبالفعل احتفظت بالسر ولم أبلغ أحداً إلا بعض النواب [٢٦٩] في وقت لاحق. ووضعت حراسة أمام منزلي في طرابلس.

في تلك الفترة حلّت الاحتفالات بعيد الاستقلال، ووجّهت لي دعوة لحضور الاحتفالات أسوة برجال الدولة الآخرين. وخلال الاحتفال ألقى محي الدين فكيني خطاباً قال فيه إن الحكومة لن تتهاون مع الذين يريدون الإخلال بالأمن أو يرتكبون جرائم مخالفة للقانون. واستغرب الناس ما جاء في الخطاب. وأذكر أن عبد المجيد كعبار رئيس الحكومة الأسبق كان إلى جانبي وسألني عن قصد محي الدين فكيني، لكنني لم أقل شيئاً عن محاولة اغتيالي، رغم أن محي الدين فكيني كان يحاول إبعاد تدبير الحادثة عن نفسه.

في تلك الليلة، كان يعمل في منزلي حارس خاص من أقاربي، فجاءت سيارة شرطة بعد منتصف الليل وسحبت الحراسة الحكومية التي كانت أمام المنزل. وفي الصباح أبلغني الحارس بما جرى، فاتصلت بمركز الشرطة القريب من منزلي لأستفسرهم عن سبب سحب الحراسة، فأبلغوني أن رئيس الحكومة طلب من قائد الأمن في طرابلس اللواء المنصوري سحبها. عبّروا لي عن أسفهم لعدم إبلاغي في الليلة نفسها. "

---

٢٦٩ لم يذكر الصيد أسماء هؤلاء النواب الذين باح لهم بسرّ هذه المحاولة ولِمَ قرر مفاتحتهم بها رغم أنه حسب زعمه أعطى الوعد للملك بألا يحدّث أحداً في هذا الموضوع ؟!

وحتى يدرك القارئ درجة التهافت والضعف في هذه الرواية عن محاولة الاغتيال المزعومة، من المهمّ معرفة:

١- أن مدينة البيضاء يومذاك كانت صغيرة نسبياً.
٢- أن معظم المسؤولين الحكوميين من وزراء وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ وكبار الموظفين كانوا معروفين بالوجه لدى قاطني المدينة لا سيّما لدى رجال الأمن والشرطة.
٣- وبافتراض توفّر درجة معقولة من الكفاءة لدى رجال شرطة المرور في البيضاء (تجعلهم يوقفون كل سيارة يرتكب سائقها مخالفة مرورية)، فمن المستبعد أن يقوم هؤلاء بإيقاف نائب برلماني (النائب أبو صاع الزنتاني) لمجرّد ارتكابه مخالفة مرورية. ولو فات رجلي الشرطة التعرّف على هويّة النائب المذكور لما تردّد هو بإبلاغهم أنه نائب بالبرلمان ويتمتّع بالحصانة التي تمنع تفتيشه، ولما تجرّأ عندئذ رجلا الشرطة على إيقافه بل على تفتيش سيارته وأخذه إلى مركز الشرطة للتحقيق معه.
٤- إن إصرار الصيد في روايته على وجود عدد من الوزراء (لم يذكر اسماءهم) [٢٧٠] وراء تدبير هذه المحاولة المزعومة وإعطاء الأوامر بشأنها، أمر لا يستقيم مع المنطق ولا مع طبائع الأشياء. فتدبير مثل هذا العمل – إن صح – يتمّ عادة في أضيق نطاق إذ أنه يتعلّق بارتكاب جريمة قتل يعاقب عليها القانون بالإعدام، فكيف يعقل أن يجلس رئيس الوزراء (أي رئيس وزراء) مع عدد من وزرائه لتدبير ارتكاب مثل هذه الجريمة وإعطاء الأوامر بشأن تنفيذها ؟!
٥- إن الصيد لم يذكر أسماء النواب الذين فاتحهم بهذه القصة، ولا مبرّرات هذه المفاتحة ولا تاريخها ممّا يُضعف من صحّة هذه الرواية.

إن هذه القصة، كما رواها الصيد في مذكراته، لا تقتصر على اتهام رئيس الوزراء فكيني وبعض وزرائه (المجهولي العدد والأسماء) بالتدبير لارتكاب جريمة قتل لأسباب تافهة جداً، ولكنها توجّه الاتهام أيضاً إلى الملك إدريس وإلى قائد قوات الأمن محمود بوقويطين [٢٧١] بالتستّر على جريمة قتل خطيرة كان من الممكن أن تؤدّي – لو وقعت – إلى نتائج سياسية وخيمة.

وممّا يؤكّد – حسب اعتقادنا – زيف هذه القصة أن الصيد لم يقم بإثارتها مع أي من دبلوماسيّي السفارتين البريطانية والأمريكية الذين التقى لهم خلال تلك الفترة وتحدّث معهم في شتى القضايا. كما أن تقارير السفارتين المذكورتين خلت من أية إشارة إلى هذا الموضوع من قريب أو بعيد. [٢٧٢]

---

٢٧٠ راجع الملاحظة بهذا الخصوص في هامش سابق. هذا الأمر يجعل كل وزير في وزارة فكيني متهمّاً بنظر قارئ المذكرات في أنه قد يكون أحد هؤلاء الوزراء.

٢٧١ من المعروف أنه كانت لفكيني خصومة شديدة مع بوقويطين، فكيف يعقل أن يتستّر هذا الأخير على جريمة بهذا الحجم وبالقرائن المذكورة كما يزعم الصيد؟ !

٢٧٢ اللهم إلا أن يكون ذلك في تقارير بقيت طيّ الكتمان ولم يتمّ الإفراج عنها بعد، وهذا ما نستبعده.

وتجدر الإشارة إلى أن سيف النصر عبد الجليل، الذي كان وزيراً للدفاع في حكومة فكيني، قام بالردّ على ما ورد في مذكرات الصيد حول هذه المحاولة المزعومة، وكان ممّا جاء في ذلك الرد [٢٧٣]:

" تكلم الرجل، السيد محمد عثمان الصيد، بعد صمت طويل، وكنا نتمنى أن تكون أفكاره أكثر ترتيباً فالأحداث لم تكن مرتّبة والوقائع لم تكن موثّقة فخرج العمل في صورة مجموعة من الذكريات المشتّتة. ويبدو أن السنوات الطويلة التي انقضت بعد تجربته السياسية وسنوات الغربة المريرة لم تستطع أن تزيل من قلب الرجل عداواته وحزازاته القوية فقد كان قاسياً في توزيع اتهاماته على رجال معظمهم الآن بين يدي الله سبحانه وتعالي ونسب إلى نفسه على حسابهم بطولات ومواقف تفتقر إلى التوثيق والدليل.

وإنني كواحد من الذين عاصروا هذه الحقبة وأحد شهودها لا أستطيع أن أقوم بدور المدافع عن الرجال الذين طالهم الاتهام، فالأموات منهم رحمهم الله سينصفهم التاريخ، والأحياء قادرون على الردّ مثلي والدفاع عن أنفسهم. أما ما أودّ إيضاحه فهو ما أصابني شخصياً من اتهامات بالرغم من أن الرجلّ قد قال عني في بدايات الحلقات إنني صديق عزيز له وهي صداقة أبادله إياها ولكنه ما لبث أن اتهمني بواقعتين.

الأولى: إنني والمرحوم الدكتور علي العنيزي كنا من المحرّضين للسيد الوزير عبد المولى لنقي على الاستقالة من الحكومة. وبالرغم من أنني أجهل أسباب ودوافع الاستقالة لأنني حينها كنت موجوداً بالقاهرة، إلا أنني أودّ أن أوضح أن السيد عبد المولى لنقي قد عرف عنه استقلالية المواقف، وهو رجل معتزّ بمواقفه نتيجة للتربية التي ورثها عن أسرته العريقة التي اشتهرت بمواقفها الوطنية وإخلاصها لملك البلاد.

الثانية: أنني خطّطت مع رئيس الوزراء السيد محي الدين فكيني لاغتياله بنسف الفندق الذي كان يوجد به في مدينة شحات واستعمال إحدى سيارات وزارة الدفاع التي كنت آنئذٍ وزيراً لها لنقل المتفجرات واستبدال لوحات مدنية بلوحاتها، وأودّ هنا أن أوضح النقاط التالية:

- يعلم كلّ من عاصر فترة الحكم الملكي في ليبيا أن أسلوب التصفية الجسدية لم يكن معروفاً ولم تحدث واقعة واحدة من هذا النوع طوال هذه الحقبة.

---

٢٧٣ نُشر الردّ في صحيفة " الشرق الأوسط " اللندنية التي كانت قد نشرت مذكرات الصيد في حلقات. راجع " التصفية الجسدية أسلوب غير معروف في عهد السنوسي " . العدد رقم (٥٥٩٤) الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٣.

- أن السيد محمد عثمان الصيد، الذي كان نائباً في مجلس الأمّة في ذلك الوقت، كان من الرجال المعتدلين المخلصين للملك وللحكومة، ولم يكن يشكّل أية خطورة تصل إلى درجة تفجيره وتفجير فندق بنزلائه من أجل تصفيته.
- أن علاقتي مع السيد محمد عثمان الصيد تعود إلى أوائل الخمسينات حيث عدت من المهجر في مصر إلى ولاية فزان لأعيّن رئيساً للمجلس التنفيذي ونائباً للملك بولاية فزان، وكان السيد محمد عثمان الصيد ينتمي إلى نفس الولاية وقد عيّن ممثّلاً لها في الحكومة الاتحادية وزيراً للصحة، وكانت تربطني به على مرّ الأيام علاقة طيبة ولم يكن يخطر ببالي مجرّد إيذاء السيد محمد عثمان الصيد فما بالك بقتله سامحه الله. "